وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان - كلية التربية
قسم اللغة العربية

حاشية وافية على شرح الجامي للكافية

للميرزا محمد بن عبد الوهاب الهَمَداني (ت١٣٠٥هـ) – دراسة وتحقيق

رسالة تقدّم بها

علي غازي محمد عبدالله

إلى مجلس كلية التربية جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها/ لغة

إشراف

أ. م. د علي موسى عكلة

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

﴿ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ

فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ

خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

(القصص/ ٢٤)

الإهداء

إلى صاحب الفضل الأول والأخير إلى الهادي إلى سواء السبيل... الله ربي ﷻ

إلى جميل الخَلْق وعظيم الأخلاق إلى الصادق الأمين أحسن الخلق سيدنا محمد(ص)

إلى من قال فيهما الحق سبحانه ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ﴾(الإسراء: ٢٤)

أمي الحبيبة.. أي شيء في هذا اليوم أهدي إليك.. يا ملاكي وكل شيء لديك.. أأهدي تفاؤلاً.. لم أدرك حقيقته إلا من عينيك.. أم أملاً.. وليس في الأرض أمل كالذي أقرأه في عينيك.. أم نجاحاً.. ونجاحي الحقيقي تحت قدميك.. ليس عندي شيء أعز من الروح.. وروحي مرهونة بين يديك..

أبي الحبيب.. يا تاج الرأس ومصدر الفخر ونبض الحياة.. يا نبض الحروف حين تلمسها الأنامل.. أنت الجواب حين أُسأل ما التفاؤل؟ .. بل الحياة أنت.. وما بين النَفس والنَفس أنت.. حفظكما الله وأحاطكما بعنايته..

إلى آلائي.. في روحي التي رسمت في حروف.. وحروفي التي تمثلت في روح.. يا ميلادي الثاني.. وأنفاس عطري الباقي.. يا هدية الرحمن إليّ يا شغف القلب حسن وحمزة وزوجتي الغالية..

إلى أستاذي الفاضل، العالم الهمام، شيخ المحققين في جامعة ميسان، الأستاذ المساعد الدكتور علي موسى الكعبي، الذي تحملني وصبر عليّ في أصعب الظروف، وسهر الليالي لمساعدتي على الرغم من وضعه الصحي الصعب، شافاه الله وعافاه ومدّ في عمره..

إليكم جميعاً أُهدي ربيع حروفي وشذا كلماتي..

علي غازي محمد

شكر وعرفان

أشكر الله العظيم رب العالمين، الذي خلق فسوى وقدّر فهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه نحمده حمداً كثيراً في المبتدى والمنتهى، وأصلي وأسلم على خير خلق الله الرحمة المهداة نبينا محمد (ص) وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد..

إنطلاقاً من قوله تعالى﴿ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ (النمل: ٤٠)،

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل إلى جناب أُستاذي المشرف شيخ المحققين الأستاذ المساعد الدكتور **علي موسى عكلة** (حفظه الله) الذي تشرفت بقبوله الإشراف على رسالتي فإنه والله لشرف عظيم لي، حيث كانت لملحوظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة، وأخلاقه الطيبة، ومعاملته الكريمة الأثر الكبير، بل الأثر كله لما وصلت إليه هذه الرسالة، فله عظيم شكري وتقديري وجزاه الله عني كل خير.

و أقدم جميل الثناء والعرفان لمركز تصوير المخطوطات في العتبة العباسية وللأستاذ المحقق والمفهرس القدير أحمد علي مجيد الحلّي الذي تفضل باقتراح عنوان الرسالة على أستاذي المشرف، وسعى في تحصيل النسختين المخطوطتين، وقدّم مواصفات نسخة المؤلف من الفهرس الذي أعده لمكتبة المدرسة الهندية في كربلاء المقدسة، والشكر موصول إلى فضيلة الشيخ عمار الهلالي رئيس قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية في العتبة العباسية المقدسة، ومركز تراث كربلاء التابع للقسم المذكور في العتبة العباسية المقدّسة، والمحقق الشيخ محمّد لطف زاده لما أبدوه من تعاون في الحصول على نسخة المكتبة الرضوية من الكتاب المحقق. و أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من أعانني ولو بحرف واحد أساتذتي جميعاً شكراً لكم. ختاماً الحمد لله رب العامين حمداً كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه.

المحتويات

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ – هـ
القسم الأول: الدراسة	١ – ٥٣
الفصل الأول: ترجمة مصنف الحاشية والشارح والحواشي على (الفوائد الضيائية)	١ – ٣٢
أولاً: الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب الهَمَداني الكاظمي	١
اسمه ونسبه	١
حياته ومكانته العلمية	١
من أقوال العلماء في حقه	٢ – ٤
مشايخه	٥ – ٧
تلامذته	٧
آثاره	٨ – ١٤
شعره	١٥ – ١٩
وفاته	١٩
ثانياً: الشيخ عبد الرحمن الجامي وكتابه (الفوائد الضيائية)	١٩،٢٠
آثاره	٢٠ – ٢٢
في النحو : الفوائد الضيائية على متن الكافية وحواشيها.	٢٣

الموضوع	الصفحة
ثالثاً: الحواشي والتعليقات على الفوائد الضيائية	٢٣ – ٣٢
المطبوع	٢٣ – ٢٧
غير المطبوع	٢٧ – ٣٢
الفصل الثاني: دراسة حاشية الميرزا الهمداني	٣٣ – ٤٨
اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه	٣٣
عنوان الكتاب	٣٣ – ٣٤
تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف	٣٤ – ٣٥
دوافع التأليف	٣٥ – ٣٦
زمن التأليف	٣٦
محتوى الحاشية ومنهج تأليفها	٣٦ – ٤١
أولاً: محتوى الحاشية	٣٦ – ٣٩
ثانياً: منهج مصنف الحاشية	٣٩ – ٤١
مصادره:	٤١ – ٤٤
أوّلاً: الأعلام	٤١ – ٤٣
ثانياً: الكتب	٤٣ – ٤٤
منهجه في النقل	٤٤
أسلوبه في الكتابة:	٤٥
١. طغيان مصطلحات المنطق	٤٥
٢. كثرة الاستطراد والإحالات والتكرار	٤٥
لغته	٤٦ – ٤٧
أهمية الكتاب	٤٧ – ٤٨

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق	٤٩ – ٥٣
وصف النسخ المعتمدة في التحقيق	٤٩ – ٥١
منهج التحقيق	٥١ – ٥٣
نماذج من صور النسخ المخطوطة	
القسم الثاني: النص المحقق	١ – ١٢٥
مقدمة المؤلف	١ – ١٥
الفريدة الأولى: في ذكر حدّ علم النحو، وفائدته	١٥ – ٢٤
الفريدة الثانية: في تحقيق الكلام في الموضوع	٢٥ – ٢٨
الفريدة الثالثة: في بيان موضوع علم النحو	٢٨ – ٣٠
الفريدةُ الرابعة: في تحقيق الكلام في قول الشارح	٣٠ – ١٢٥
الخاتمة	١٢٦ – ١٣٠
الفهارس الفنية	١٣١– ١٦٩
١. فهرس الآيات القرآنية	١٣١ – ١٣٢
٢. فهرس الحديث وآثار أهل البيت(ع)	١٣٣
٣. فهرس الأبيات الشعرية	١٣٤
٤. فهرس الأعلام	١٣٥ – ١٣٧
٥. فهرس الكتب	١٣٨ – ١٣٩
٦. المصادر والمراجع	١٤٠ – ١٦٩
العنوان والملخص باللغة الإنكليزية	A – B

المقدمة

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمـــة

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وجعله آخر دعاء أهل الجنة، فقال جلّ ثناؤه: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]، الحَمْدُ للهِ الَّذِي لا مُضادَّ لَهُ فِي مُلْكِهِ وَلامُنازِعَ لَهُ فِي أَمْرِهِ، الحَمْدُ للهِ الَّذِي لا شَرِيكَ لَهُ فِي خَلْقِهِ وَلاشَبِيهَ لَهُ فِي عَظَمَتِهِ، الحَمْدُ للهِ الفاشِي فِي الخَلْقِ أَمْرُهُ وَحَمْدُهُ، الظاهِرِ بالكَرَمِ مَجْدُهُ، الباسِطِ بالجُودِ يَدَهُ، الَّذِي لاتَنْقُصُ خَزائِنُهُ، وَلايَزِيدُهُ كَثْرَةُ العَطاءِ إلاّ جُوداً وَكَرَما، إِنَّهُ هُوَ العَزِيزُ الوَهَّابُ، الحَمْدُ للهِ الَّذِي مِنْ خَشْيَتِهِ تَرْعَدُ السَّماء وَسُكَّانُها، وَتَرْجُفُ الأَرْضُ وَعُمَّارُها، وَتَمُوجُ البِحارُ وَمَنْ يَسْبَحُ فِي غَمَراتِها. الحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدانا لِهذا، وَما كُنا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدانَا اللهُ.

وأصلي وأسلم على رسول رب العالمين الصادق الأمين وأفضل خلقه أجمعين محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وآله الغر الميامين، وأصحابه أجمعين.

اللّهُمَّ صَلِّ عَلى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، وَأَمِينِكَ وَصَفِيِّكَ، وَحَبِيبِكَ وَخِيَرَتِكَ مِنْ خَلْقِكَ، وَحافِظِ سِرِّكَ وَمُبَلِّغِ رِسالاتِكِ، أَفْضَلَ وَأَحْسَنَ وَأَجْمَلَ وَأَكْمَلَ وَأَزْكى وَأَنْمى وَأَطْيَبَ وَأَطْهَرَ وَأَسْنى وَأَكْثَرَ ماصَلَّيْتَ وَبارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ وَتَحَنَّنْتَ وَسَلَّمْتَ عَلى أَحَدٍ مِنْ عِبادِكَ وَأَنْبِيائِكَ وَرُسُلِكَ وَصَفْوَتِكَ وَأَهْلِ الكَرامَةِ عَلَيْكَ مِنْ خَلْقِكَ.

أما بعد: فتمثل المخطوطات جزءاً مهماً من تراث الأمة ووثيقة بارزة من وثائق وجودها الحضاري، ومن هذا المنطلق سعت بعض الأمم إلى صيانة مخطوطاتها وإخراجها إلى النور مثلما أراد مؤلفوها.

---

[1] سورة يونس: ١٠

ولا يخفى ما لتحقيق المخطوطات من أهمية بالغة في إحياء التراث الإسلامي والعربي، وإغناء المكتبة الإسلامية بالمفيد من الموروث العلمي والثقافي، ولاسيما إذا كان التحقيق يحظى بالشروط العلمية اللازمة في تطبيق أدواته المنهجية.

وقد بذل الباحثون جهوداً كبيرةً لنشر التراث، ونفض غبار الزمن عنه، وعلى الرغم من ذلك فالذي نُشر من تراثنا قليل بالقياس إلى ما لم ينشر، ولا بدّ من تضافر الجهود وتظاهرها على المضي في إحياء هذا التراث وإذاعة ما لم ينشر منه.

من هنا تولدت لديّ الرغبة في التحقيق، ووددت أن أكون من المشاركين في إحياء تراث ينبغي إحياؤه، فحين قبولنا في مرحلة الماجستير كنا قد استمعنا إلى محاضرات تحقيق النصوص، وتأكيد أستاذنا الفاضل – علي موسى الكعبي – قيمة هذا العمل النبيل وأهميته، فتملكتني رغبة في أن أحقق كتاباً من موروثنا العربي الجليل، فبدأت أبحث عن مخطوط له قيمة تعود بالنفع على دارسي اللغة العربية، فوقع اختياري على مخطوط عنوانه: (حاشية وافية على شرح الجامي للكافية) لمؤلفه محمد بن عبد الوهّاب الهَمَداني، فعقدت العزم على تحقيقه؛ ليكون رافداً من روافد المكتبة العربية، ومرجعاً من مراجع اللغة العربية. فوجب عليَّ بعد ذلك أن أجدَّ لجمع النسخ، فنشأت من هنا أولى المصاعب، وهي أن نسختي المخطوطة موزعة بين العراق وإيران، لكن بفضل من الله، ثم بمساندة الأستاذ المساعد الدكتور علي موسى عكلة الكعبي، والخيرين (جزاهم الله خيراً) استطعت أن أجمع نسختين للكتاب.

وتأتي أهمية الكتاب من أهمية شرح الجامي (الفوائد الضيائية) على الكافية، وكثرة تناوله في زمانه في حلقات الدرس النحوي، مع ما فيه من نقصٍ أهمله الجامي، فهو يحتاج إلى استدراك، وفيه إجمال يحتاج إلى تفصيل، ومسائل تحتاج إلى تحقيق، أو غموض يحتاج إلى بيان، فكان هذا الاختيار بفضل مِن الله ثم بتوجيه من الدكتور علي موسى

الكعبي – جزاه الله عني خيراً – بعد أن اطّلع بنفسه على المخطوط فرحّب بالفكرة واحتضنها بالقبول.

وقد اقتضت طبيعة تحقيق هذا الكتاب أن ينقسم البحث على قسمين:

القسم الأوّل: اشتمل على الدراسة، وتضمنت ثلاثة فصول.

فالفصل الأول تضمَّن ثلاثة أقسام: الأول في سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهّاب الهَمَداني مؤلف الحاشية، والثاني في سيرة الشيخ عبد الرحمن الجامي، صاحب كتاب (الفوائد الضيائية)، والثالث في الحواشي على (الفوائد الضيائية).

أمّا الفصل الثاني فتناول دراسة كتاب (حاشية وافية على شرح الجامي للكافية) واشتمل على: عنوان الكتاب، وتحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف، ودوافع التأليف، وزمن التأليف، ومحتوى الحاشية ومنهج تأليفها، ومصادره، وأسلوبه في النقل، وأسلوبه في الكتابة، ولغته، وأهمية الكتاب.

وتناول الفصل الثالث: النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق.

أما الخاتمة فأوجزت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث في قسمي الدراسة والتحقيق. وفي نهاية الدراسة عرضت صوراً للنسخ المخطوطة.

أمّا القسم الثاني: فقد خُصص للكتاب المحقق بمقدمته وفرائده الأربع.

واعتمدت في تحقيقه نسختين مخطوطتين مصورتين عن النسختين الموجودتين في مكتبة المدرسة الهندية، والمكتبة الرضوية، على التوالي، جاعلاً نسخة مكتبة المدرسة الهندية، المرموز لها بـ(الأصل) هي النسخة الأمّ، لكونها كُتِبت بخط المؤلف، وهي نسخة تامة، خطها حسن، وخطؤها قليل، وقد عارضت نسخة الأصل بعد كتابتها بالنسخة الثانية، وهي نسخة المدرسة الرضوية، ورمزها (ر).

ثم ذكرتُ المهمّ من الفروق في الهامش، وعملت على أن أوثق الآيات القرآنية والأبيات الشعرية وغيرها، وأُخرج آراء النحويين، وأُلحق بالكتاب فهارس فنية اشتملت على

الآيات القرآنية، والأحاديث وآثار أهل البيت، والنصوص الشعرية، والأعلام، والكتب، ثم ذكرتُ مصادر التحقيق والدراسة وملخصاً باللغة الإنكليزية.

واعتمدت في الدراسة نوعين من المصادر والمراجع: الأول: يختص بدراسة سيرة المؤلف ونسخ الكتاب، ويتضمن مصادر الرجال ومعجمات المؤلفين وفهارس الكتب والمخطوطات. والنوع الثاني: يختص بدراسة الكتاب وتحقيقه، ويشمل أهم المصادر المعتمدة في النحو العربي، وتأتي على رأسها المصادر التي اعتمدها المصنف في كتابه، ولا سيما(شرح الرضي على الكافية)، (وشرح الرضي على الشافية)، (والفوائد الضيائية) للجامي، (وحاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية)، (وحاشية الجزائري على الفوائد الضيائية).

وفي الختام أتقدم بوافر الشكر، وعظيم الامتنان، وأسمى آيات المحبة والتقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور علي موسى عكلة، لما حباني به من متابعة وتوجيه وإرشاد، لإتمام هذه الرسالة، فلم يبخل عليّ بعلمه ولا بفضله، فقد كان آيةً في التواضع والتسامح وسعة البال ورحابة الصدر، سائلاً المولى القدير أن يديم عليه موفور الصحة والعافية.

وأتوجه بالشكر الممزوج بالمحبة والتقدير إلى أخي العزيز جناب الدكتور موفق مجيد ليلو، فقد كان نعم الناصح والموجه والمرشد لأخيه.

ولا يفوتني ذكر الدكتور مقدام محمد جاسم، فأشكره شكراً وافراً لمساعدته، وإلى زميليّ العزيزين مصطفى فرحان ومحمود خليفة، فقد كانا ناصحين موجهين لي، فلهما مني كل الحب والتقدير.

ومن واجب الوفاء أنّ أتقدم ببالغ الثناء وعظيم المحبة إلى صديقي الطفولة مصطفى رسول فاخر ومصطفى محمد سيد الذين سطرا أروع معاني الوفاء معي في مدّة

دراستي، فكانا مؤازرين لي في كل شيء، فلهما مني باقات من الورود ممزوجة بعطر الياسمين.

اللّهم إن أصبت فبتوفيقك وفضلك، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، فاغفر لي، إنك أنت الغفور الرحيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

علي غازي محمد عبدالله – ميسان

الأربعاء ٦/ ١٠/ ٢٠٢١ الموافق ٢٩ /صفر/ ١٤٤٣هـ

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول: ترجمة مصنف الحاشية والشارح والحواشي على الفوائد الضيائية

الفصل الثاني: دراسة حاشية الميرزا الهمداني

الفصل الثالث: النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

الفصل الأوّل

ترجمة مصنف الحاشية والشارح والحواشي على (الفوائد الضيائية)

أولاً: الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهّاب الهمداني الكاظمي

ثانياً: الشيخ عبد الرحمن الجامي وكتابه(الفوائد الضيائية)

ثالثاً: الحواشي والتعليقات على الفوائد الضيائية.

ترجمة المصنف وترجمة الشارح والحواشي على (الفوائد الضيائية):

أولاً: الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب الهَمَداني الكاظمي(صاحب الحاشية على شرح الجامي).

الشيخ ميرزا محمد بن الميرزا عبد الوهاب بن شعبان بن الحاج داود الهمداني الكاظمي. المعروف ب(إمام الحرمين)[١]، ويكنى بأبي المحاسن[٢]، كان فقيهاً، إماميّاً، نحويَّاً، لغويَّاً، مصنّفاً، ذا يدٍ طولى في العلوم الأدبية[٣].

إنَّ المصادر التي ترجمته لم تشر الى تاريخ ميلاده، ولم تُعرِّف بنسبه الكامل وأسرته، وما كانت عليه من المكانة العلمية، وقد ورد في(نقباء البشر) أنَّه تزوَّج سنة (١٢٧٣هـ)، فهنأه لعرسه الشعراء، ورُزِق ولده جمال الدين علي بن محمد في ليلة عَرَفة سنة (١٢٧٦هـ)، وأخته حور العين سنة (١٢٧٨هـ) [٤].

---

[١] ينظر: معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء/ للشيخ محمد حرز الدين : ٣٥٤/٢، ومصفى المقال في مصنفي علم الرجال/ الشيخ آقا بزرك الطهراني : ٤٣١.

[٢] ينظر: كواكب مشهد الكاظمين/ المهندس عبد الكريم الدباغ :٢ / ٢٦٥.

[٣] ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء/ مؤسسة الامام الصادق، إشراف الشيخ جعفر السبحاني: ١٤/ ٥٤٢ .

[٤] ينظر: نقباء البشر: آقا بزرك الطهرانيّ : ٥/ ٢٣٦ .

أقوال العلماء في حقه:

قال السيد محمد علي الموسويّ العاملي(ت١٢٩٠هـ):" عالم، عامل، فاضل، كامل، تقيّ، نقيّ، صفيّ، وفي، لوذعي، ألمعي، بحر تتلاطم بالفضل أمواجه، وكوكب تزهو وتزهر بالعلم أبراجه، منطيق بليغ فصيح، ذو قلم مليح، يجري في ميادين الفخر بالشعر والنثر، وفي المشكلات العلمية، مبدياً لسان يراعه بها الرموز الخفية، ذو تأليفات رائقة، وتحقيقات فائقة، وتشقيقات بديعة، ومراتب في الخير بجميع ذلك رفيعة، همام مقدام، محقّق مدقّق، شاعر مفلق، وبدر عُلاً في سما العلم مُشرق"[١].

وقال السيد الصدر (ت١٣٥٤هـ) : " فاضل عالم أديب كامل، نحوي، لغوي، شاعر، مصنّف، حسن المحاضرة، جيّد الحفظ، حسن التحرير، يُعدّ في الكاملين في العلوم الأدبيّة. كان يرى نفسه كاملاً في كلّ العلوم، كثير التبجّح بنفسه، مبالغاً في حبّ التعرُّف عند الملوك والرؤساء وأعيان العصر، أتعب نفسه في جمع الإجازات من علماء عصره، حتّى جمع من ذلك مجلّداً ضخماً. وكان المتصدّي للقضاء في بلد الكاظمين، وأخذ في ذلك منشوراً من السلطان ناصر الدين شاه لما جاء إلى الزيارة، وكاتب السلطان العثماني بتواريخ عملها في جلوسه"[٢].

وقال الشيخ حرز الدين (ت ١٣٦٥هـ) : " كان عالماً فقيهاً، منطقياً، كاتباً، أديباً، شاعراً، من المعاصرين، له مجلس حافل بالأدباء والشعراء وأهل الكمال، ومن المؤلفين

---

[١] يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر/ محمد علي العاملي: ٢٢٦/٢، نقلاً عن كتاب مشهد الكاظمين ٢٦٥/٢:.

[٢] تكملة أمل الآمل/ السيد حسن الصدر: ٥/٥.

المؤرخين، وقد نظم تاريخ وفيات وأعراس العلماء والوجوه والوقايع في عصره، والحوادث المارة بقطره إلى غير ذلك"[١].

وقال السيد محسن الأمين العاملي(ت ١٣٧١هـ) : " عالم فاضل، أديب كامل نحوي لغوي شاعر بالعربية والفارسية مصنف حسن المحاضرة، جيد الحفظ، حسن التحرير يعد في الكاملين في العلوم الادبية، تصدى للقضاء في الكاظمية و لقبه ناصر الدين شاه إمام الحرمين "[٢].

وقال الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩ هـ) :" كان عالماً، فاضلاً، أديباً، لبيباً، لغويّاً، فقيهاً، أصوليّاً، متكلّماً، شاعراً، مصنّفاً، جامعاً للفنون، حسن المحاضرة، جيّد الخطّ "[٣].

وقال السيد محمد مهدي بن السيد محمد الموسوي الكاظمي(ت١٣٩١هـ): " عالم فاضل، وفقيه كامل، كان من أجلاء علماء الكاظمين(عليهما السلام) وله الرواية عن جمع كثير من أكابر فقهاء عصره، وله مؤلَّفات كثيرة تشهد بعلوّ فهمه، وسعة صدره، وطول باعه،

---

[١] معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء: ٣٥٤/٢.

[٢] أعيان الشيعة/ للسيد محسن الأمين: ٣٩٤/٩، والنفحات القدسية في تراجم أعلام الكاظمية المقدسة/ للسيد عادل العلوي: ٣١٩.

[٣] نقباء البشر: ٢٣٦/٥، وينظر: إمام الحرمين محمّد بن عبد الوهّاب الهمدانيّ (ت ١٣٠٥ هـ) تآليفه، مشايخه، إجازاته، في ضوء نصوص خطِّيّة/ الشيخ محمّد لطف زاده: ٣١، مجلة الخزانة، الباب الأول، دراسات تراثية، العدد الرابع، (٢٠١٨م).

وكثرة إطّلاعه، وإنَّه علّامة من العلماء، وفهّامة من الفقهاء، (أعلى الله مقامه، ورفع في الخلد إكرامه)" [١].

وذكره الدكتور حسين علي محفوظ (ت١٤٣١هـ) وقال:" إنَّه أحد علماء الكاظمية الأربعة المعروفين بالنحو في عصره، والثلاثة الآخرين هم: السيد باقر بن السيد حيدر الحسني (ت١٢٩٠هـ)، والسيد علي بن السيد عطيفة الحسني (١٣٠٦هـ)، والشيخ محمد علي بن الشيخ عزيز الخالصي (ت١٣٢٦هـ) " [٢].

وقال حسن عيسى الحكيم: " كان عالماً، فقيهاً، منطقيّاً، وأديباً، شاعراً، وكان له مجلس حافل بالأدباء والشعراء، وقد نظَّم في تواريخ وفيّات العلماء، والوجوه والمناسبات المفرحة، والوقائع التاريخيَّة في عصره، وكان قد تتلمذ على أعلام مدينة النجف الأشرف وأصبح له مكانة كبيرة في المدرسة النجفيَّة، وتتلمذ على جماعة من الأعلام، وأجاز السيّد عناية علي بن كرم الساماني سنة (١٢٨٤هـ) وقد الَّف كتباً ورسائلَ في علومٍ مختلفة" [٣].

---

[١] أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة/ للسيد محمد مهدي الموسوي الكاظمي: ١/١١٤.

[٢] كواكب مشهد الكاظمين: ٢/ ١٤١.

[٣] ينظر: المفصّل في تاريخ النجف الأشرف/ الدكتور حسن عيسى الحكيم: ٦/٤٨٧ .

مشايخه:

تتلمذ على يد علماء عصره في مختلف الفنون، وروى بالإجازة عن أغلب هؤلاء العلماء الذين ذكرتهم مرتبين بحسب تواريخ وفياتهم، استناداً إلى مصادر ترجمته[1]:

١. الشيخ مرتضى بن محمّد أمين الأنصاريّ(ت١٢٨١هـ)، وقد كتب بالإجازة للميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني.

٢. السيد علي بن محمد بن طيب الموسوي التستري(ت١٢٨٣هـ).

٣. الشيخ محمد باقر الدماوندي (ت١٢٨٣هـ).

٤. الشيخ محمد باقر بن زين العابدين الهمداني(ت١٢٨٣هـ).

٥. المولى حسين عليّ التويسركانيّ (ت١٢٨٦هـ).

٦. الشيخ عبد الحسين بن علي الطهراني(ت١٢٨٦هـ).

٧. السيد محمد علي الشهرستاني بن حسين بن محمد علي بن اسماعيل الحسيني(ت١٢٨٧هـ).

٨. السيّد عليّ نقيّ ابن السيّد حسن الطباطبائيّ(ت١٢٨٩هـ) وهو من مشايخ إجازته، وتاريخ إجازته: (١٢٨٢هـ).

٩. الشيخ راضي بن محمد النجفي (ت١٢٩٠هـ).

---

[1] ينظر: معارف الرجال :٣٥٤/٢، ٣٥٥، والذريعة الى تصانيف الشيعة: ١١/ ١٤، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٩، وموسوعة طبقات الفقهاء :٥٤٢/١٤.

١٠. السيد أسد الله بن السيد حجة الإسلام محمد باقر الأصفهاني (ت١٢٩٠هـ)، وهو أحد مشايخ إجازاته، وتاريخ الإجازة (١٢٨١هـ).

١١. الشيخ قاسم (ت١٢٩٠هـ).

١٢. السيّد زين العابدين بن السيّد حسين الطباطبائيّ (ت١٢٩٢هـ)، وله منه إجازتان، وتاريخ الثانية منهما (١٢٨١هـ).

١٣. الشيخ ملا رفيع بن علي الرشتي (ت١٢٩٢هـ).

١٤. الشيخ ملا علي بن الميرزا خليل الرازي الطهراني(ت١٢٩٧هـ).

١٥. الشيخ حسن بن الشيخ أسد الله الدزفولي الكاظمي (ت١٢٩٨هـ).

١٦. السيد حسين بن علي الحسيني الكوه كمري النجفي (ت١٢٩٩هـ).

١٧. المولى محمد تقي بن حسين علي الهروي الأصفهاني الحائري (ت١٢٩٩هـ).

١٨. الفاضل الأردكاني المولى محمد حسين بن محمد إسماعيل الحائري (ت١٣٠٢هـ)، من مشايخ إجازته، وتاريخ إجازته (٢ ذي القعدة ١٢٨٣هـ).

١٩. الشيخ جعفر بن الحسين بن الحسن التستري (ت١٣٠٣هـ) ، وتاريخ إجازته: (١٢٩١هـ).

٢٠. الفاضل الإيرواني المولى محمد بن محمد باقر (ت١٣٠٦هـ).

٢١. الشيخ محمّد حسين ابن الشيخ هاشم الكاظميّ(ت١٣٠٨هـ) وتاريخ إجازته (١٢٨١هـ).

٢٢. الشيخ محمّد رحيم بن محمّد البروجردي (ت١٣٠٩هـ)، وتاريخ إجازته (١٢٨٣هـ).

٢٣. السيّد محمّد باقر بن زين العابدين الموسويّ الخوانساريّ(ت١٣١٣هـ).

٢٤. السيد الميرزا هاشم بن زين العابدين الموسوي الخوانساري (ت١٣١٨هـ)، وتاريخ إجازته (١٢٨١هـ).

٢٥. الميرزا حسين بن محمد تقي بن علي محمد بن التقي النوري النجفي (ت١٣٢٠هـ)، وتاريخ إجازته (١٢٨١هـ).

تلامذته :

تتلمذ على يدِ الشيخ الهمداني مجموعة من طلاب العلم، وقد منح الهمداني بعض طلابه الإجازة، سأذكرهم مرتبين بحسب تواريخ وفياتهم[١]:

١. الشيخ محمد علي بن الشيخ جعفر التستري (ت١٣٢٢هـ).

٢. السيد إسماعيل الصدر بن السيّد صدر الدين الموسويّ العامليّ الأصفهانيّ،

(ت١٣٣٧هـ) بالكاظمية، أجازه الميرزا الهمداني سنة (١٢٨٣هـ).

٣. عناية الله بن علي بن كرم علي الساماني (ت ١٣٢٤هـ) ، وقد منحه الميرزا الهمداني الإجازة في سنة (١٢٨٤هـ).

٤. السيد شمس الدين محمود بن السيد شرف الدين علي المرعشي (ت١٣٣٨هـ).

٥. السيد غياث علي، منحه الشيخ الهمداني الاجازة في سنة (١٢٨٤هـ).

٦. المولى محمد سميع بن الحاج محمد الأرومي.

---

[١] ينظر: الذريعة : ١١/ ٢٥، ٢٦، ٣/ ١١٩، ومعارف الرجال: ٢/ ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٩٥، طبقات اعلام الشيعة: ٢/ ٢٠٦.

آثاره:

للشيخ الجليل الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهَمَداني إرث علميّ مميز وكبير وقد تعددت مصنفاته، فكان عالماً موسوعياً، جمع بين علوم اللغة العربية ، وعلوم الشريعة، وتدوين التواريخ والوقائع التي حدثت في عصره ، وكثير من مؤلفاته ذكرها الشيخ الفاضل آقا بزرك الطهراني(ت١٣٨٩هـ) في كتابه: (الذريعة الى تصانيف الشيعة) وفصل القول فيها، وقال: " إنَّ تلميذ الهمداني المولى محمد سميع بن الحاج محمد الأرومي كتب بخطه الجيد جملة من تصانيف المؤلف التي رأيتها في النجف عند الشيخ محمد السماوي(ت ١٣٧٠هـ) مصرحاً بأنَّه أستاذه، وتاريخ كتابة بعضها سنة (١٢٩٨هـ)، وكتب في آخر البشرى فهرس سائر تصانيفه البالغة إلى خمسة وثلاثين كتابا ورسالة" [١]. وسأذكر كتبه مرتبة بحسبِ موضوعها وتواريخ فراغِهِ منها:

١. علوم اللغة العربية :

١. حاشية وافية على شرح الجاميّ للكافية، فرغ منها (١٢٦٩هـ)، وهي مدار البحث وقيد التحقيق إن شاء الله.

٢. شرح حدّ الكلمة، على ما ذكره ابن مالك في التسهيل: فرغ منه سنة (١٢٧٠هـ) حقَّقه الدكتور صباح عطيوي عبود، والشيخ محمد لطف زاده [٢].

---

[١] ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة :٣/ ١١٩.

[٢] ينظر: المصدر نفسه : ١٣/ ١٨٦، ونُشِر بتحقيق: د. صباح عطيوي عبود، مجلة تراث الحلة، مركز تراث الحلة قسم شؤون المعارف الاسلامية في العتبة العباسية: ٣٣، السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد السابع، (٢٠١٨م)، ونُشِر بتحقيق: الشيخ محمد لطف زاده في مجلة مركز تراث كربلاء: ٣١٩، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الثاني، (٢٠١٨م).

٣. الجوهر النضيد: في الجواب عن المسألة العويصة المعدودة من الألغاز، فرغ منه سنة (١٢٧٠هـ). توجد في ضمن مجموعة من رسائله في مكتبة الشيخ محمد السماوي في النجف [١].

٤. رسالة في وجه إنضمام الهاء من قوله تعالى (عليهُ اللهِ) في سورة الفتح: فرغ منها سنة (١٢٧٠هـ) [٢].

٥. هبة الشباب في علمي الإعراب : صنّفه أوائل شبابه، وقع الفراغ من تأليفه سنة (١٢٧١هـ) ، وقال الشيخ الطهراني في الذريعة: " رأيت النسخة مع التقاريظ في مكتبة (السماوي) " [٣].

---

[١] ينظر: الذريعة :٥/ ٢٩٠، والميرزا محمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ الحلِّيّ (ت، بعد ١٣٠٤ هـ) حياته وآثاره/ د. علي عباس الأعرجي: ١٨١ ، مركز تراث الحلة، السنة الأولى، المجلد الأول، العدد الثاني، (٢٠١٦م). وهبة الشباب في علمي الإعراب، لابي المحاسن محمد بن عبد الوهاب الهمداني الكاظمي ، تحقيق قاسم شهيد كاظم: ٤٤٠، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية/ جامعة الكوفة، السنة العاشرة، العدد: ١٩، (٢٠١٦م)

[٢] ينظر: إمام الحرمين محمّد بن عبد الوهّاب الهمدانيّ (ت ١٣٠٥ هـ) تآليفه، مشايخه، إجازاته، في ضوء نصوص خطِّيّة/ الشيخ محمّد لطف زاده: ٣٧، مجلة الخزانة، الباب الأول، دراسات تراثية، العدد الرابع، (٢٠١٨م) ، ونُشِرت بتحقيق: د. حيدر كريم كاظم الجمالي: ٣٨٦، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة / كلية الآداب، العدد ٢٨، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٨م.

[٣] الذريعة :٢٥/ ١٥٨، ١٥٩، ونُشِرت الرسالة بتحقيق: قاسم شهيد كاظم، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية/ جامعة الكوفة، العدد ١٩، السنة العاشرة، ٢٠١٦م.

٦. عطر العروس فيما تبتهج به النفوس: في شرح بعض الأبيات المشكلة ، فرغ منه سنة (١٢٧٣هـ)، تحقيق: الأستاذ محمد كاظم المحمودي، العتبة العلوية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، النجف- العراق، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م[١].

٧. ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام: في الأدبيات من النحو والصرف وغيرهما من الفنون والمسائل، وفيه فوائد كثيرة، فرغ منه سنة (١٢٧٤هـ)[٢].

٨. الزهرة البارقة: أُرجوزة في اللغة فرغ من نظمها سنة (١٢٨١هـ) حقَّقَ الجزء الأول منها خالد عبد فزاع / جامعة القادسية / كلية التربية[٣] .

٩. عبير التعبير: ذكره في إجازته للسيد غياث علي في (١٢٨٤ هـ) [٤].

١٠. المحاسن في الإنشاءات والمُراسلات مع سائر الطبقات : وهو في مجلدين، يقول آقا بزرك في الذريعة: " رأيت كلا مجلديه في مكتبة العلامة الشيخ محمد السماوي " . فَرِغَ منه سنة(١٢٨٥هـ) [٥].

---

[١] الذريعة :١٥/ ٢٧٧، ٢٧٨. وذُكِر في الذريعة باسم(عطر العروس فيما يتهيج به النفوس)

[٢] الذريعة :٢٢/ ٢٢٢، ونقباء البشر في أعلام القرن الرابع عشر: ٥/ ٢٣٧.

[٣] نُشِرت في: مجلة كلية التربية/ جامعة واسط ، المجلد الأول، العدد الثامن،(٢٠١٠م).

[٤] ينظر: نقباء البشر في أعلام القرن الرابع عشر: ٥/ ٢٣٧ ، وكواكب مشهد الكاظمين: ٢/ ٢٦٧.

[٥] ينظر: الذريعة: ٢٠/ ١٢٣.

١١. حديقة الطلاب: إرجوزةٌ في علمِ الصرف في مائة بيت، أولها:

الحمـــــد لله الـــــذي أعطـــــاني صـــيانة اللســـان عـــن الحـــان[١]

١٢. شرح الفوائد الصمدية في علم العربية[٢].

٢. *الإجازات والتاريخ :*

١. الشجرة المُورقة والمشيخة المُونِقة: وفيه إجازات مشايخهِ، وقد ضم إليها فوائد كثيره أخرى [٣].

٢. جوابات المسائل الحجازيات: ذكره في إجازته للسيد عناية الله بن علي في سنة (١٢٨٤هـ) [٤].

٣. تاريخ سلاطين تركيا العثمانيين: أرجوزة، فرغ من نظمِها سنة (١٢٩٣هـ) [٥].

٤. فصوص اليواقيت في نصوص المواقيت: فيه مائة تاريخ في الوفيات وغيرها ، جمعه سنة (١٣٠٠هـ)، وفيه مادة تواريخ جملة من العلماء، ومادة تواريخ تصانيفه. مطبوع في مطبعة حسني، إيران، سنة (١٣٠٠هـ)، طبعة حجرية [٦].

---

[١] ينظر: الذريعة :٦/ ٣٨٨، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٧.

[٢] ينظر: نقباء البشر: ٥/ ٢٣٧.

[٣] ينظر: الذريعة :٦/ ٣٨٨، ٣٧/١٣، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٧.

[٤] ينظر: الذريعة : ٥/ ٢١٩.

[٥] ينظر: المصدر نفسه : ٣/ ٢٥٨.

[٦] ينظر: مصفى المقال: ٤٣١، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٦.

٥. نامه نامي: مجموعةُ رسائل باللغة الفارسية، فرغ منها سنة (١٣٠١هـ)، ونَشِرت بتحقيق الشيخ رسول جعفريان [١].

٦. غنيمة السفر في أحوال الشيخ جعفر: ذكر فيها نسب شيخهُ جعفر بن الحسين بن الحسن بن علي التستري، مع إجازته له، فرغ منه سنة (١٣٠٣هـ) مطبوع، مطبعة الصافي، الأهواز، سنة (١٣٦٩هـ) [٢].

٧. شجرةُ الخُلدِ في الإجازةِ لأعزّ الولدِ: إجازة مبسوطة كتبها المؤلف لولدِهِ[٣].

٨. جمع الشتات في ذكر صُوَر الإجازات: ذكر فيها الاجازات التي كتبها هو لتلامذته[٤].

لتلامذته[٤].

٣. *علم الكلام والمنطق:*

١. عصمة الأذهان: منظومة في علم الميزان، وقع الفراغ منها سنة (١٢٧٤هـ) [٥].

٢. الجوهر النظيم: في شرح منظومةِ المتقدمة (عصمة الأذهان)، وقع الفراغ منها سنة(١٢٧٦هـ) [٦].

---

[١] ينظر: موسوعة مؤلفي الإماميَّة/ مجمع الفكر الإسلامي قسم الموسوعة: ١/ ٢٢٦.

[٢] ينظر: الذريعة : ١٦/ ٧٠، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٧.

[٣] ينظر: الذريعة : ١٣/ ٣٠، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٧.

[٤] ينظر: الذريعة : ٥/ ١٣٨، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٧.

[٥] ينظر: الذريعة : ١٥/ ٢٧٣، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٦.

[٦] ينظر: الذريعة : ١٦/ ٦٧، ٥/ ١٣٨، ١٥/ ٢٧٤، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٦، ٢٣٧.

٤. علوم الشريعة والأدعية والزيارات:

١. المشكاة في مسائل الخمس والزكاة: وهو في مجلدين، الأول في الزكاة، فَرغ منهُ سنة (١٢٧٩هـ)، والثاني في الخمس، فرغَ منهُ سنة (١٢٨٠هـ) [١].

٢. دُرَّةُ الأسلاك في حكم دُخان التنباك: وقعَ الفراغ منهُ سنة (١٢٨١هـ) [٢].

٣. رسالة إزهاق الباطل: في ردّ الوهابية، وقع الفراغ منها سنة (١٢٨٣هـ) [٣].

٤. كشف الحاجب عن وجه مقدمة الواجب: ذكره في إجازتِهِ لتلميذِهِ السيّد عناية الله بن علي الساماني في سنة (١٢٨٤هـ) [٤].

٥. شرائط الدعاء: وقع الفراغ منها سنة (١٢٨٧هـ) [٥]، وفي الذريعة : شرايط الدعاء [٦].

[٦].

٦. رسالة البُشرَى في إنشاء الصّلوات الباهرة: وقع الفراغ منها سنة (١٢٩٠هـ) [٧].

---

[١] ينظر: الذريعة: ٢١/ ٥٠، ومعارف الرجال: ٢/ ٣٥٥.

[٢] ينظر: نقباء البشر: ٥/ ٢٣٦.

[٣] ينظر: الذريعة: ١١/ ٦٢، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٧.

[٤] الذريعة: ١٨/ ٢٤.

[٥] نقباء البشر: ٥/ ٢٣٧.

[٦] ينظر: الذريعة: ١٣/ ٤٥.

[٧] ينظر: المصدر نفسه : ٣/ ١١٩.

٧. المواعظ البالغة، من الآيات والروايات وفنون الحكايات: فرغ منه سنة(١٢٩٣هـ) [١].

٨. التقريرات : هي من تقرير بحثِ أستاذِهِ الشيخ مرتضى الأنصاري(ت١٢٨١هـ) [٢].

٥. العلوم العامة:

١. نزهةُ القلوب والخواطر ببعضِ ما تركَهُ الأوائِلُ للأواخر، وقع الفراغ منهُ سنة (١٢٨١هـ) [٣]، ونُشِر بتحقيق: الشيخ محمد لطف زاده، مركز تراث سامراء.

٢. كشف النقاب عن المسائل الصعاب: وقع الفراغ منهُ سنة (١٢٨٧هـ) [٤].

٣. المُوجز في شرح القانون المُلغز للشيخ البهائي: وقع الفراغ منهُ سنة (١٢٩٥هـ) [٥].

٤. عجائبُ الأسرارِ: وقع الفراغ منهُ سنة (١٢٩٧هـ) [٦].

---

[١] ينظر: الذريعة: ٢٣/ ٢٢٥، ومعارف الرجال: ٢/ ٣٥٥.

[٢] ينظر: الذريعة: ٤/ ٣٥٨، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٧.

[٣] ينظر: الذريعة: ٢٤/ ١٢١، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٧.

[٤] ينظر: الذريعة: ١٨/ ٦٦.

[٥] ينظر: معارف الرجال: ٢/ ٣٥٥.

[٦] ينظر: الذريعة: ٢١/ ٥٠، ٣/ ١١٩، ونقباء البشر: ٥/ ٢٣٦، ومعارف الرجال: ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٦.

وغير هذه الكتب الكثير والكثير، فقد كان للهمداني– رحمه الله– " خزانة كتبٍ نفيسةٍ جليلةٍ، ورِثَها وَلَدَهُ، ثم توفي بَعدَهُ، فَوَرِثَهُ آلُ المازندراني، وبعثرت تلك الكتبُ الثمينة " [1].

شعره:

له شعر أغلبه في الأراجيز والتاريخ الشعري والإخوانيات، ومعظم النصوص الشعرية التي سترد منقولة من كتابه (فصوص اليواقيت في نصوص المواقيت)، المتقدم ذكره آنفاً في مؤلفاته.

وقد صدره بهذين البيتين:

هـــذا كتـــاب فصّـــلت آياتـــه وفصـــوله رصّـــعن باليـــاقوتِ
هـــذي غـــدت أقـــراط آذان وذي قـــوت القلـــوب فيـــا لـــه مـــن قـــوتِ[2]

قال في رثاء شيخه، السيد زين العابدين الطباطبائي (ت١٢٩٢هـ) ومؤرخاً وفاته:

ومـــا الـــدهرُ إلا منجونـــاً[3] بأهلِـــهِ فمـــا ســـرَّهم إلا وأصـــبحَ مأتمـــا
ومـا زال يُمْنـي مـن إلـى الجهـل ينتمـي ويُظْمـي الـذي قـد كـان بالفضـل مُفْعمـا

[1] كواكب مشهد الكاظمين: ٢/ ٢٦٧.

[2] فصوص اليواقيت: ٢ ،٣، نقلاً عن كتاب موسوعة الشعراء الكاظميّين/ المهندس عبد الكريم الدباغ: ٧/ ٥٣.

[3] المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه، وجعل الدهر كذلك؛ لأنه يتقلب بأهلهِ، تارةً يرفعهم وتارةً يخفضهم. ينظر: شرح أبيات المغني/ عبد القادر بن عمر البغدادي: ٢/ ١١٦، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية/ محمد بن محمد حسن شُرَّاب: ١: ١٣٨.

رمـــى منـــهُ زيـــنَ العابـــدين بأســـهم ... منايـــا فأمســـى بعـــدَه الـــدينُ مُظلمـــا
الْفتـــى رَوَّجَ الـــدينَ المُبـــينَ بعلمـــهِ ... وأحيـــا ربوعـــاً للمعـــالي وأرْسُـــما
فطـــاب وطابَـــتْ منـــه آلُ طباطبـــا ... وكـم مـن أبٍ بـابنٍ نمـا فـي العُـلا سَـما
لقـــد ضـــاءتِ الـــدنيا بنـــورِ علومـــهِ ... ومُـــذ مـــات أرَّخـــتُ (فالـــدهرُ أظلمـــا)[1]

وقال مؤرخاً عام وفاة السيد علي بن السيد رضا بحر العلوم ، سنة (١٢٩٤هـ):

ولمـــا خـــرّ مـــن أفـــق المعـــالي ... علـــيّ بـــن الرضـــا العلـــم اللبيـــب
غـــدا بـــدر المكـــارم فـــي خســـوف ... و شـمس المجـد أرّخ (فـي غـروب) [2]

وقوله عند زيارة الملك ناصر الدين شاه مؤرخاً عام زيارته للعتبات المقدّسة في العراق، سنة (١٢٨٧هـ):

ملـــك الفـــرس ناصـــر الـــدين لمّـــا ... قـــد ســـعى محرمـــاً إلـــى العتبـــات
برجـــــال أعـــــزّة وجنـــــود ... خافقـــــات الأعـــــلام والرايـــــات
ونســـاء مـــا أبـــرزت قـــطّ يومـــاً ... مـــن خـــدور وخـــرّد خفـــرات
ليـزوروا الأطهـار مـن أهـل بيـت ال ... مصـــطفى بـــالعراق والطـــاهرات
ويحـــــوزوا ســـــعادة الـــــدين وال ... دنيـــا ينـــالوا شـــرائف الـــدرجات
مخلـص الحـبّ فـي الـولاء مليـك ... مثلـــه مـــا أتـــى ولا هـــو آت
شـــكر الله ســـعيه حـــين وافـــى ... مســـتجيراً مـــن طـــارق الحادثـــات
وأتـــاه النـــداء أهـــلاً فـــأرّخ ... (بمليـــك ســـعى إلـــى العتبـــات)[1]

[1] موسوعة شعراء العرب/ سامي ندا جاسم الدوري: ٢٩٦، ٢٩٧.

[2] أعيان الشيعة : ٨ / ٣١٦.

وقال: ومن ظرائف التواريخ ما قلناه في الصحن الكاظمي الذي هو ارم المسلمين وحرم المؤمنين بَنِيةٌ[٢] رائقة بناها بنية صادقة، معتمد الدولة فرهاد ميرزا، سنة

(١٢٩٧هـ):

صحن موسى حظيرة القدس ... فاق طور الكليم في سعد
يا لها من بنيّة شهدت ... كعبة، انها منى الوفد
حرم فاق حسنه إرماً ... ليس فيه ذكرى سوى الحمد
صرح هامان خرّ من خجل ... مذ بناه (فرهاد) ذو المجد
قلت لما شاد البنا أرّخ ... (هو صحن كجنة الخلد) [٣]

وله مؤرخاً عام وفاة المولى علي بن الخليل الطبيب الرازي، المتوفى سنة (١٢٩٧هـ):

ألا على الدنيا و ما فيها العفا ... ضوء محاريب سجود انطفى
قضى علي بن الخليل نحبه ... بكى عليه كلّ حيّ أسفا
أحيى من الفضل دروساً درست ... وشاد من رسوم زهد ما عفا
إذا نظرت في محيّا وجهه ... قلت سنا أومض أو برق خفا
له اياد جمّة فكم همت ... راحته لمن عرى أو اعتفى
كم حجَّ ماشياً وعجَّ داعيا ... وضجَّ ساعياً بأكناف الصفا

---

[١] مآثر الكبراء في تأريخ سامرّاء/ الشيخ ذبيح الله المحلاتي: ٢/ ٢٦، ٢٧.

[٢] كل ما يُبنى: وتُطلق على الكعبة.

[٣] موسوعة العتبات المقدسة /جعفر الخليلي: ٩/ ١٧٥ ، وموسوعة الشعراء الكاظميّين: ٧/ ٥٤.

كـــم زار مرقـــد النبـــيّ راجـــلاً ... وزار آلـــــهِ الهـــداة الشـــرفا
وكـــان مخلـــص المـــوالاة لهـــم ... مـــا زاغ عـــنهم قلبـــه ولا هفـــا
اختـــار مـــن بـــين الكفـــاة كافيـــاً ... ألقـــى العصـــا لـــدى حِمـــاهُ فـــاكتفى
رب الحجـــا بـــدر الـــدجا بـــاب الرجـــا ... ســـفينة النجـــاة صـــنو المصـــطفى
جـــاوره حتـــى الممـــات عاكفـــاً ... علـــى ولاه راجيـــاً منـــه الشـــفا
و مـذ تـوارى فـي الحجـاب وجهـه ال ... وضّـاح قـد أرّخـت (بـدرٌ اختفـى) [1]

وله – من أُرجوزة – لمّا حجّ السيّد هاشم بن محمّد بن الحسن الحسيني وإبراهيم الإصبهاني، سنة (١٢٧٨هـ)، مضمّناً شطوراً من ألفيّة ابن مالك فقال :

علـــى أداء الحـــاجّ للمناســـك ... أحمـــد ربّـــي الله خيـــر مالـــك
أخـــصّ هاشـــماً ســـليل المصـــطفى ... وآلـــــه المســـــتكملين الشـــــرفا
والنـــدب إبـــراهيم حيـــث ركبـــا ... تركيـــب مـــزج نحـــو معـــدي كربـــا
كانـــا لأُفـــق الســـعد نيّـــرين ... كمـــا يكونـــان معـــرّفين
وبـــذرى مجـــدهما اتّصـــالا ... اختـــار غيـــري اختـــارا انفصـــالا
ونعـــت كـــلّ منهـــا وإن أتـــى ... فـــي الـــنظم والنثـــر الصـــحيح مثبتـــاً
لكنّمـــا الســـابق بالوصـــف أحـــقّ ... والغـــرض الآن بيـــان مـــا ســـبق
أضـــافه الله إلـــى الشـــرافه ... وشـــاع فـــي الإعـــلام ذو الإضـــافة
ولا يبـــالي بالـــذي قـــد وهبـــا ... إن كـــان مثـــل مـــلء الأرض ذهبـــا
عداتـــه دائمـــة متّصـــلة ... وكلّهـــا تلـــزم بعـــدها صـــلة
تـــرى لســـان حالـــه يقـــول مـــن ... يصـــل إلينـــا يســـتعن بنـــا يُعـــن
هباتـــه وافـــرة مـــوفّره ... مفـــردة جاءتـــك أو مكـــدّرة

[1] موسوعة الشعراء الكاظميّين: ٧/ ٥٥، ٥٦.

فقس من الأوصاف ما قد أضمرا حتما موافقا لما قد أظهرا
ومذ نوى لحجة الإسلام سعى إلى الركن بالاستلام
فمرّ خاشعاً وخرّ خاضعا لربه ارختـه (تواضعا)
وحج بيت ربه معتمرا وطاف طائعاً له مؤتمرا
ومذ إلى الله تدلّى فدنا أرخته (في حجه نال الغنى) [1]

وفاته:

قال الشيخ الطهرانيّ (ت١٣٨٩هـ): فاتّفقت وفاته سنة (١٣٠٥هـ)، وكتب حسين عليّ محفوظ رسالةً مبسوطة في ترجمة أحواله [2].

وفي (كواكب مشهد الكاظمين): المشهور أنّه توفّي سنة (١٣٠٣هـ)، والأرجح ما نقله الأستاذ حسين عليّ محفوظ عن المجموعات الخطّيّة للشيخ محمّد رضا الشبيبيّ، وعن كشكول السيّد محمّد الهنديّ النجفيّ (ت١٣٢٣هـ)، الذي حضر جنازته أنّه توفّي سنة (١٣٠٥هـ) [3].

ثانياً: الشيخ عبد الرحمن الجامي (ملا جامي) وكتابه (الفوائد الضيائية):

هو عبد الرحمن ابن نظام الدين أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، مفسر فاضل، وهو من مشاهير شعراء فارس وكتّابهم في القرن التاسع الهجري. ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر) في الثالث والعشرين من شهر شعبان سنة (٨١٧هـ) وانتقل إلى هراة مع والده وهو في سنٍ صغيرة، وفيها بدأ بأخذ العلوم الدينية والعقلية، والتحق بالمدرسة النظامية في

---

[1] أعيان الشيعة :٩ / ٣٩٤، ومعارف الرجال: ٢ / ٣٥٤ ، وموسوعة الشعراء الكاظميّين: ٧/ ٥٧.

[2] نقباء البشر: ٥/ ٢٣٦.

[3] ينظر: كواكب مشهد الكاظمين: ٢/ ٢٦٧.

هراة، وظهر نبوغه في العلوم اللغوية، ولا سيما النَّحو، وأخذ النَّحو هناك عن السمرقندي(ت٨٧٩هـ) وشهاب الدين الحجري، ثُمَّ توجَّه إلى سمرقند بقصد الإستزادة في العلم، وفيها التقى بقاضي زاده الرومي(ت نحو٨٤٠هـ) وسمِعَ منه، وصحب مشايخ الصوفية، وكان نقشبندياً، تتلمذ على سعد الدين الكاشغري (ت٨٦٠هـ)، تلميذ الشيخ الأكبر بهاء الدين نقشبند (ت٧٩١هـ) وخلفه على الطريقة من بعده، تزوج ابنة سعد الدين وأنجبت له اربعة أولاد، مات منهم ثلاثة في الطفولة، ومات الرابع يوسف ضياء الدين في ريعان شبابه، وكان مثل والده آية في الفضل والذكاء. وحج سنة (٨٧٧هـ)، فطاف البلاد، وعاد إلى هراة فتوفي بها سنة (٨٩٨هـ) [١].

آثاره:

ترك الجامي آثاراً مهمة باللغتين العربية والفارسية أذكر ما ورد منها في مصادر ترجمته[٢] مرتبةً بحسب ترتيب الحروف:

١. بهارستان، (موطن الربيع): مجموعة حكايا عن قصص الحيوان هدفها تعليمي ومضمونها صوفي وغير ذلك، وهي محاكاة بارعة قلد فيها الشاعر سعدي الشيرازي(ت نحو ٦٩١هـ) في كتابه (كلستان) (بستان الورود).

---

[١] ينظر: يوسف وزليخا رؤية صوفية/ لعبد الرحمن الجامي، ترجمة، عائشة عفة زكريا: ٣-٧ المقدمة، والموسوعة الصوفية/ للدكتور عبد المنعم الحفني: ٩٨، ٩٩.

[٢] ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٩ / ٥٤٣، ويوسف وزليخة رؤية صوفية: ٦، ٧، والفوائد البهية في تراجم الحنفية/ عبد الحي اللكنوي : ٨٦، والأعلام: ٣ / ٢٩٦، والقصة في الأدب الفارسي/الدكتور أمين عبد المجيد بدوي: ٤١٦.

٢. تحفة الأحرار: شعر تعليمي ذو صبغة خلقية وفلسفية، كتبه في مدح شيخ الطريقة النقشبندية عبيد الله أحرار (ت٨٩٥هـ).

٣. تفسير القرآن.

٤. خردنامة إسكندري: وهي سلسلة محاورات فلسفية بين الإسكندر المقدوني وعلماء الإغريق، وهي بالفارسية.

٥. الدرر الفاخرة : في التصوف والحكمة.

٦. ديوانه: هو من الشعر الغنائي، ويحوي قصائد في الغزل والرثاء، قسمه على ثلاثة أقسام دعاها: فاتحة الشباب وواسطة العقد وخاتمة الحياة، وهو بالفارسية .

٧. سبحة الأبرار: مثنوية مشابهة لتحفة الأحرار في المضمون والأسلوب، وفيها شيءٌ من المديح للسلطان حسن باي قرا (ت٩١١هـ)، وهو من أواخر السلاطين في الدولة التيمورية.

٨. سبع قصائد على نسق المثنوي ، ذات طابع رومانتيكي موعظي، أعطاها عنوان(هفت أورنكك)، (العروش السبعة)، وهي بالفارسية.

٩. شرح الرسالة العضدية في علم الوضع: والرسالة العضدية لعضد الدين الأيجي (ت٧٥٦هـ).

١٠. شرح فصوص الحكم لابن عربي(ت٦٣٨هـ): وهو شرح لعقائد الشيخ ابن عربي في الفلسفة والتصوف وعنوانه: (نقد النصوص في شرح نقش الفصوص)، تحقيق: د. عاصم إبراهيم الكيّالي الحسيني الشاذلي الدرقاوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).

١١. شرح الكافية لابن الحاجب، وهو أحسن شروحها، سمّاه: (الفوائد الضيائية): تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد – العراق، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م)، وتحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، والأُستاذ علي محمد مصطفى، دار احياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط١، (٢٠٠٩م).

١٢. شواهد النبوة: في سيرة الرسول العربي(ص) وأصحابه، وهو بالفارسية.

١٣. لوائح الحق ولوامع العشق: يضم هذا الكتاب ثلاثة من تآليف الجامي النثرية: أولها: (لوائح الحقيقة) وهي خمس وثلاثون لائحة في شرح مقالات الحكماء الصوفية في الوحدة ومراتب الوجود، والثانية: (رباعيات موافقه من نظمه)، والثالثة: (اللوامع)، وهى القسم الثالث الذى يرسم فيه سمات العشق الإلهي بقلم الموحد أو القائل بوحدة الوجود؛ ولذلك كانت لوامعه تأكيدًا وتفصيلاً لما سبقها من لوائح ورباعيات في أسلوب رشيق عميق جزل. ترجمة وتقديم: محمد علاء الدين منصور، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، (١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م).

١٤. ليلى والمجنون: ترجمة وتقديم وتعليق: محمد غنيمي هلال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، (١٩٦٢م).

١٥. نفحات الأنس من حضرات القدس: كتاب موسوعي يتضمن سير رجال التصوف ودراسة عن التصوف وتاريخه، ترجم فيه لِـ(٦١٦) متصوفاً، واعتمدَ فيه كتاب (طبقات الصوفية) الذي كتبه بالعربية محمد بن حسين السُلَّمي النيسابوري(ت٤١٣هـ) والإضافات التي ضمها إليه عبدالله الأنصاري(ت٤٨١هـ)، وأضاف ملا جامي في نفحات الأنس تراجم للمتصوفين حتى عصره، والكتاب باللغة الفارسية، تحقيق: محمد أديب الجادر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (٢٠٠٣م).

١٦. يوسف وزليخا: وهي قصة مقتبسة من قصة النبي يوسف(عليه السلام) مع امرأة العزيز في القرآن الكريم، مكتوبة بأسلوب أدبي ذي لغةٍ شعرية ودلالات صوفية.

في النحو :الفوائد الضيائية على متن الكافية وحواشيها.

ألَّف الجامي «الفوائد الضيائية» الذي شرح فيه كافية ابن الحاجب، وعلى الرغم من أنَّ الكتاب صغير موازنةً بغيره من الشروح، فقد انتشر بين علماء عصره، ولقي عنايةً كبيرةً، وأكثَرَ الجامي في هذا الكتاب من النقل بالنصّ عن شرح الرضي الاستراباذي للكافية ونسبه إلى الرضي[١].

وتوجُّهات الجامي النحوية مماثلة للتوجه البغدادي في النحو، ما جعل بعض المؤرِّخين المعاصرين يضعونه في ضمن نحاة المدرسة البغدادية المتأخِّرين[٢].

ونظراً لأهمية شرحه على الكافية، فقد كتب كثير من النحاة حواشي وتعليقات على هذا الكتاب سيأتي ذكرها لاحقاً.

ثالثاً: الحواشي والتعليقات على الفوائد الضيائية:

أ- المطبوع :

١. **حاشية على الفوائد الضيائية:** عبد الغفور اللّاري الأنصاري (ت٩١٢هـ)، طُبعت في الآستانة سنة (١٢٨٢هـ)، ومرة أخرى سنة (١٢٩٣هـ)[١].

---

[١] ينظر: الوسيط في تاريخ النحو العربي/ د. عبدالكريم محمد الاسعد: ١٤٢.

[٢] ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة: ٢٠٤.

٢. **حاشية على الفوائد الضيائية:** المولى، عصام الدين: إبراهيم بن محمد الإسفراييني.

(ت٩٥١هـ)[٢]. طُبعت في المطبعة العثمانية، سنة(١٣٠٩هـ)، وفي الآستانة سنة (١٢٧٦هـ)، و (١٢٩٩هـ) [٣].

٣. **حاشية على الفوائد الضيائية:** فاضل أمير التيره وي الروشتي المعروف بكوجك أمير (ت٩٨٧هـ)، طُبعت في لكهنو – الهند، سنة (١٢٩٥هـ) وسنة (١٣١٧هـ) [٤].

٤. **حاشية على الفوائد الضيائية:** محمد بن أبي البركات السيواسي (ت١٠٠٠هـ)، طُبعت في الهند سنة (١٢٩٥هـ) [٥].

٥. **حاشية على الفوائد الضيائية:** إلى المرفوعات للمولى: عبد الله بن طورسون بن مراد الرومي، الشهير: بفيضي، وبطورسون زاده، (ت١٠١٩هـ)، طُبعت في لكهنو – الهند، سنة (١٢٩٥هـ)، وسنة (١٣١٧هـ) [٦].

---

[١] ينظر: الأعلام: ٤/ ٣٢، ٣٣، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة/ د. الشيخ عبد الهادي الفضلي : ٧٩، وموسوعة علوم اللغة العربية/ د. أميل بديع يعقوب: ٥/ ١٥٧.

[٢] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٢/ ٣٧٠.

[٣] ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة : ٨٢، وموسوعة علوم اللغة العربية : ٥/ ١٥٩.

[٤] ينظر: هدية العارفين: ١/ ٨١٣، وجامع الشروح والحواشي/ عبد الله محمد الحبشي: ١٦٦٦/٢.

[٥] هدية العارفين: ٢/ ٥، وجامع الشروح والحواشي: ١٦٦٧/٢.

[٦] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٢/ ٣٧٠، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر / محمد بن فضل الله المحبي : ٣/ ٥١، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة/ اليان سركيس: ١٧٨٩/٢، ومعجم المؤلفين: ٦/ ٦٥.

٦. **حاشية على الفوائد الضيائية:** عبد الحليم بن عبد الله الكرمياني (ت١٠٥٠هـ)، طُبعت بالأستانة سنة (١٣١٩هـ) بهامش حاشية محرم أفندي [١].

٧. **حاشية على الفوائد الضيائية:** عبد الله الزاهد البوسنوي، (ت١٠٥٤هـ)، طُبعت في جونبور (١٢٧٢هـ) [٢].

٨. **حاشية على الفوائد الضيائية:** عيسى بن القاسم السندي البرهانبوري، (ت١٠٨٠هـ)، طُبعت في دهلي سنة (١٣١٣هـ) [٣].

٩. **حاشية على الفوائد الضيائية:** نعمة الله بن عبدالله الجزائري (ت١١١٢هـ)، طُبعت في طهران سنة (١٢٧٧هـ)، وتبريز سنة (١٢٨٠هـ)، ولكهنو، سنة (١٨٧٩م)[٤].

١٠ . **العقد النامي على الجامي:** إبراهيم بن مصطفى بن محمد الفرضي الشهير بوحدي الرومي (ت١١٢٦هـ)، طُبعت في الأستانة سنة (١٣١٣هـ) [٥].

١١. **حاشية على الفوائد الضيائية:** خالد بن محمد بن عمر بن عبد الوهاب العرضي الحلبي (ت نحو١١١٥هـ)، طُبعت بطهران سنة (١٢٧٧هـ) ولكهنو (٢٨٧٩هـ) [٦].

---

[١] جامع الشروح والحواشي: ٢/ ١٦٦٨.

[٢] هدية العارفين: ٢/ ٢٧٨، وجامع الشروح والحواشي: ١٦٦٧/٢.

[٣] جامع الشروح والحواشي : ١٦٧١/٢.

[٤] الذريعة: ٦/ ٥٧، والفوائد الضيائية: ٤٠/١.

[٥] هدية العارفين: ١/ ٣٧، وجامع الشروح والحواشي: ٢/ ١٦٧٢.

[٦] جامع الشروح والحواشي: ٢/ ١٦٧٠.

١٢. **حاشية على الفوائد الضيائية:** محمد عصمة الله بن محمود البخاري، (ت١١٦٠هـ)، طُبعت في دار الطباعة العامرة سنة (١٢٠٩هـ) [١].

١٣. **حاشية ملا غلام حيدر على الجامي:** إسماعيل بن مصطفى الأرضرومي المعروف بتائب (ت١٢١٤هـ)، طُبعت بدهلي سنة (١٣٠٧هـ) [٢] ومكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، (١٨٩٠م).

١٤. **حاشية على الفوائد الضيائية:** عبدالله بن صالح بن معين الإسلامبولي

(ت بعد ١٢٣٧هـ)، طُبعت في بولاق سنة (١٢٥٦هـ)، والهندي سنة (١٢٨٨هـ) [٣].

١٥. **حاشية على الفوائد الضيائية:** محرم أفندي[٤] (ت بعد١٢٥٦هـ)، وهو مطبوع في دار الكتب العلمية، اعتنى به: يوسف نوح أحمد.

١٦. **حاشية على الفوائد الضيائية:** للمولى محمد جعفر شريعتمدار (ت١٢٦٣هـ) ذكرها ابنه في (مظاهر الآثار). طُبعت بمطبعة بولاق سنة (١٢٥٦هـ) والأستانة (١٣٠٦هـ) [٥].

---

[١] ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٢/ ٣٧٠، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة: ٢٠٤.

[٢] جامع الشروح والحواشي : ٢/ ١٦٧٠.

[٣] ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة : ٨٥.

[٤] معجم المطبوعات العربية والمعربة : ٢/ ٥٢١.

[٥] ينظر: الذريعة : ٥٦/٦، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ١٦٧١.

١٧. **حاشية على الفوائد الضيائية:** علي الشاكر بن حسين الجركسي البارسي، كان حيّاً قبل سنة (١٢٨٦هـ)، طُبعت في بولاق سنة (١٢٨٦هـ)، (وهي تقريرات على خطبة الفوائد الضيائية) [١].

١٨. **حاشية على الفوائد الضيائية:** عبد الله بن عبد الرحمن الكليسي الحلبي (ت١٣٠٣هـ)، طُبعت في بولاق (١٢٨٦هـ) [٢].

١٩. **حاشية على الفوائد الضيائية:** عبد الرحمن بن محمود الإسفراييني، طُبعت في الهند سنة (١٢٩٥هـ)، والقاهرة سنة (١٣٠٥هـ) [٣].

٢٠ . **حاشية على الفوائد الضيائية:** محمد بن عمر الكابلي، طُبعت في دلهي سنة (١٣١٣هـ) [٤].

٢١. **حاشية على الفوائد الضيائية:** ملا جمال بن ناصر الدين(أو نصير الدين)، من علماء القرن الحادي عشر الهجري، طُبعت في لكنو – والهند، سنة(١٢٩٥هـ)، وسنة (١٣١٧هـ) [٥].

ب- غير المطبوع :

---

[١] ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة: ٨٥.

[٢] هدية العارفين: ١/ ٤٩٢،٤٩٣، وجامع الشروح والحواشي ٢/ ١٦٧١ ،١٦٧٢.

[٣] موسوعة علوم اللغة العربية: ٥/ ١٦١.

[٤] ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة: ٨٥، وموسوعة علوم اللغة العربية: ٥/ ١٦٢.

[٥] ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة: ٨٦.

١. **حاشية على الفوائد الضيائية:** حاشية مصلح الدين: محمد اللاري (ت٩٧٩هـ)، تكلّم فيها مع: المحشين، كالعصام، وعبد الغفور، وجمع فوائد كثيرة [١].

٢. **حاشية على الفوائد الضيائية:** حسين بن عبد الصمد العاملي، (ت٩٨٤هـ)، نسختها في مكتبة السيد المرعشي، قم، ورقمها(٣٠٤٢) [٢].

٣. **حاشية على الفوائد الضيائية:** حاشية المير أبي طالب بن أبي الفتح الحسيني الشيرازي، من علماء القرن العاشر الهجري، توجد نسختها الناقصة أولها في (الرضوية) ذكر المؤلف اسمه في آخر الحاشية، وتاريخ كتابة النسخة سنة (١٠٠٨هـ) وقفها ابن خاتون في (١٠٦٧) [٣]. مكان النسخة: مشهد، المكتبة الرضوية، رقم النسخة: (٣٨٠٦) [٤].

٤. **حاشية على الفوائد الضيائية:** محرم بن محمد الزيلي، (ت١٠٠٠هـ)، مكان النسخة: طهران، مكتبة مجلس الشورى، رقم النسخة(١/ ٤٥٣) [٥].

٥. **حاشية على الفوائد الضيائية:** المولى: غلامك: محمد بن موسى البسنوي، (ت١٠٤٥هـ) التزم فيها الرد، والجواب للعصام، وأتمها: في سنة (١٠٣٥هـ)[٦].

---

[١] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٢/ ٣٧٠.

[٢] الفهرس الموحّد للمخطوطات الإيرانية / مصطفى درايتي : ١٢/ ٢٠٢.

[٣] الذريعة: ٦/ ٥٧، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة: ٨٣.

[٤] الفهرس الموحّد للمخطوطات الإيرانية : ١٢/ ٢٠٤.

[٥] المصدر نفسه : ١٢/ ٢٠٢.

[٦] كشف الظنون : ٢ / ١٣٧٢.

٦. **حاشية على الفوائد الضيائية:** عصمة الله بن أعظم السهارنفوري،(ت نحو١١٠٠هـ).
مكان النسخة: خوي، مكتبة مدرسة نمازي، رقم النسخة: (٥٩٧)، وطهران، مكتبة مجلس الشورى، رقم النسخة: (٣١٢) [١].

٧. **حاشية على الفوائد الضيائية:** عناية الله بن عبدالله وابكني، (ت١١٧٤هـ).

مكان النسخة: طهران، مكتبة ملى، رقم النسخة: (١٩٣١) [٢].

٨. **حاشية على الفوائد الضيائية:** محمد بن محمد كاشف، (ت١١٨٧هـ).

مكان النسخة: طهران، مكتبة مجلس الشورى، رقم النسخة: (٢/ ٧٧٣٠) [٣].

٩. **حاشية على الفوائد الضيائية:** حاشية الهمداني، (ت١٣٠٥هـ) وهي التي نحن بصدد تحقيقها، وسيأتي التعريف بنسخها لاحقا.

١٠. **حاشية على الفوائد الضيائية:** عبد الوهاب بن علي الحسيني، (ت١٣٢٢هـ).

مكان النسخة: قم، مكتبة السيد المرعشي، رقم النسخة: (٣/ ١٩٨٤) [٤].

---

[١] الفهرس الموحّد للمخطوطات الإيرانية : ١٢/ ٢٠٥.

[٢] المصدر نفسه : ١٢/ ٢٠٥.

[٣] المصدر نفسه : ١٢/ ٢٠٦.

[٤] المصدر نفسه : ١٢/ ٢٠٥.

١١. **حاشية على الفوائد الضيائية:** محمد حسين بن علي القزلجي، (ت١٣٧٩هـ).

مكان النسخة: قم، مكتبة الكلبايكاني، رقم النسخة: (١/ ٧٤٧٥- ٩٥/ ٣٨) [١].

١٢. **حاشية على الفوائد الضيائية:** حاشية عبد الله الأزهري: وسماها: (القول السامي، على كلام منلا جامي) [٢].

١٣. **حاشية على الفوائد الضيائية:** تعليقة حسن البحري، أولها: (سبحان مولى المحامد...إلخ)، وهي إلى قوله: ومن خواصه دخول اللام [٣].

١٤. **حاشية على الفوائد الضيائية:** تعليقة للمولى علي بن أمر الله، كتبها باسم السلطان: سليم بن سليمان خان. وهي: إلى قوله: ينجرّ بالكسر [٤].

١٥. **حاشية على الفوائد الضيائية:** للشيخ عبد القاهر بن الحاج عبد الحويزي [١].

---

[١] أعيان الزمان وجيران النعمان في مقبرة الخيزران/ وليد الأعظمي: ١٨٠، ١٨١، والفهرس الموحّد للمخطوطات الإيرانية: ١٢/ ٢٠٦.

[٢] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو/ ابن جماعة الكناني الحموي: ٩، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٢/ ٣٧٠ .

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٩، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٢/ ٣٧٠ ، والفوائد الضيائية: ١/٤٠.

[٤] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٢/ ١٣٧٢.

١٦. **حاشية على الفوائد الضيائية:** للميرزا محمد التنكابني، ذكر في قصصه انه لم يكتب أحسن منها في النحو [٢].

١٧. **حاشية على الفوائد الضيائية:** للسيد مصطفى بن السيد الهادي بن السيد المهدى بن العلامة السيد دلدار علي، ذُكرت في فهرسه [٣].

١٨. **حاشية على الفوائد الضيائية:** للسيد القاضي نور الله الشهيد في (١٠١٩هـ) ذكرت في فهرس تصانيفه [٤].

١٩. **حاشية على الفوائد الضيائية:** محمد بن حسين فخر الدين الحسيني، مكان النسخة: قم، مكتبة السيد المرعشي، رقم النسخة: (١/ ٣٠٤٢)[٥].

٢٠. **حاشية على الفوائد الضيائية:** محمد بن ابي الصفا الحسيني، من علماء القرن الحادي عشر الهجري. مكان النسخة: طهران، مكتبة ملى، رقم النسخة: (٢٢٩٧/٢).

٢١. **حاشية على الفوائد الضيائية:** الشيخ محمد شريف بن محمد الحسيني العلوي. مكان النسخة: مشهد، المكتبة الرضوية، رقم النسخة: (٣٨٠١)، واخرى في قم، مكتبة مسجد أعظم، رقم النسخة:(٢٦٤١)، وثالثة في يزد، مكتبة كاظميني، رقم النسخة: (٨٧) [٦].

---

[١] ينظر: الذريعة: ٦/ ٥٦.

[٢] الذريعة : ٦/ ٥٦.

[٣] المصدر نفسه : ٦/ ٥٧.

[٤] المصدر نفسه : ٦/ ٥٧.

[٥] الفهرس الموحّد للمخطوطات الإيرانية : ١٢/ ٢٠٣.

[٦] المصدر نفسه : ١٢/ ٢٠٤.

٢٢. **حاشية على الفوائد الضيائية:** محمود خواهر زاده، مكان النسخة: طهران، مكتبة مجلس الشورى، رقم النسخة:(٩/ ١٧٠٣٤) [١].

٢٣. **حاشية على الفوائد الضيائية:** مير أبو المعالي الاستراباذي، مكان النسخة: قم، مكتبة السيد المرعشي، رقم النسخة:(٣٠٤٢/٢)[٢].

[١] الفهرس الموحّد للمخطوطات الإيرانية : ١٢/ ٢٠٦.

[٢] المصدر نفسه : ١٢/ ٢٠٧.

الفصل الثاني

دراسة حاشية الميرزا الهمداني

اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

عنوان الكتاب

تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

دوافع التأليف

زمن التأليف

محتوى الحاشية ومنهج تأليفها

مصادره

منهجه في النقل

أسلوبه في الكتابة

لغته

أهمية الكتاب

اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:

عنوان الكتاب:

لم يضعْ المؤلف عنواناً لحاشيته على شرح الجامي، لذلك تعددت أسماؤها التي يذكرها المفهرسون وغيرهم ممن ترجم للمؤلف، وقد جاء عن المفهرس القدير الأستاذ أحمد علي مجيد الحلي في فهرس مكتبة المدرسة الهندية في كربلاء، والذي ما زال مخطوطاً:" حديقة الناظرين وتحفة الطالبين= حاشية شرح الكافية = حاشية شرح الكافية لابن الحاجب(نحو-عربيّ). تأليف الهمداني، محمد بن عبد الوهّاب الكاظمي إمام الحرمين(ت١٣٠٥هـ): شرح ممزوج مبسوط توضيحي لِـ(شرح الكافية) لنور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي(ت٨٩٨هـ)، والأصل لابن الحاجب النحوي(ت٦٤٦هـ) بعنوان (قال- أقول)، غير تام"[١]، فهو يذكر ثلاثة عنوانات ويقدم (حديقة الناظرين وتحفة الطالبين)، بناءً على ما ورد في مقدمة المؤلف:" وضعتها مع اشتغال البال واختلال الحال، فأسال الله أن تأتي حديقةً للناظرين وتحفةً للطالبين"[٢]، وهنا المؤلف لم يقصد أن يسميَ الكتاب، وإنما كان دعاءً للكتاب وليس تسميّةً للكتاب.

ويبدو للباحث أنَّ العنوانَ المرجح هو حاشية وافية على شرح الجامي للكافية، فالمؤلف ذكر في مقدمته أنه حاشية و قال:" هذه حواشٍ وافية، على الشرح المشهور للكافية تستدرك ما أهملهُ، وتفصل ما أجمله، وتحقّق مسائله، وتوضح دلائله" وفي نهاية الكتاب قال" أنَّ جماعةً من الصبيان سألوني أن أكتبَ لهم حاشيةً مبسوطةً على هذا الشرح،

---

[١] فهرس مكتبة المدرسة الهندية/ أحمد الحلي:(مسوّدة المؤلف).

[٢] النص المحقق : ١.

فأجبتُ عن سؤلهم، وكتبتُ هذه الحاشيةَ على حسبِ حالهم" [1] وبناءً على ما جاء في فهرس مؤلفات إمام الحرمين (ت١٣٠٥هـ) لتلميذه محمد سميع الأرموي، المحفوظ في مكتبة الإمام الحكيم العامة، رقم النسخة في المكتبة (٤٣٠) [2].(حاشيةٌ وافيةٌ على شرح الجامي للكافية)، وجاء في فهرس مكتبة المدرسة الهندية (حاشية شرح الكافية=حاشية شرح الكافية لابن الحاجب) كما تقدم. ولم يذكر الشيخ الطهراني هذه الحاشية لا في الذريعة ولا في الطبقات، وقد ذكرها مصطفى درايتي في كتابه فهرست مخطوطات إيران بعنوان (حاشيةُ الفوائد الضيائية في شرح الكافية) لمحمد بن عبد الوهاب بن شعبان. [3]، وهو عنوانٌ وافٍ، يُعبِر عن هذا الكتاب، فهو بالأصلِ حاشية على شرح الكافية.

تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

ليس هناك أدنى شك في عائدية هذه الحاشية إلى محمد بن عبد الوهّاب بن شعبان بن داود الهمداني، وسنذكر مجموعة من الدلائل التي تؤيد هذه النسبة، وهي:

١. لم تكن هذه النسبة محل ريبٍ أو خلافٍ من أحد، ولم يدّعِ أحدٌ نسبة هذا الكتاب إلى غير الهمداني.

٢. جاء الكتاب منسوباً إلى محمد بن عبد الوهّاب بن شعبان بن داود في النسختين اللتين اعتمدتهما في الدراسة، ففي سياق حديثه بعد الاستهلال يقول: " فيقول العبد المفتقر إلى

---

[1] النص المحقق : ١، ١٢٥.

[2] ينظر: إمام الحرمين محمّد بن عبد الوهّاب الهمدانيّ (ت ١٣٠٥ هـ) تآليفه، مشايخه، إجازاته، في ضوء نصوص خطِّيّة/ الشيخ محمّد لطف زاده: ٧٧، ٧٩، مجلة الخزانة، الباب الأول، دراسات تراثية، العدد الرابع، (٢٠١٨م).

[3] الفهرس الموحّد للمخطوطات الإيرانية: ١٢/ ٢٠٤.

الله الودود، محمد بن عبد الوهاب بن شعبان بن داود (غفر الله له، ولوالديه)، وأحسن إليهما وإليه"[١].

٣. نُسِب هذا الكتاب إليه في المصادر التي ترجمت للمصنف وفي فهرس المخطوطات[٢] وفهرس مؤلفاته كما تقدم.

دوافع التأليف:

جرت طريقة المؤلفين- غالباً - أنْ يُفصحوا عن الدّوافع الكامنة في نفوسهم، التي تدفعهم إلى التّأليف والكتابة، وقد يظهرونها تصريحاً أو تلويحاً؛ ولعل السّبب في ذلك يعود لإضافة نوع من البواعث النّفسية في نفوس قارئي كتبهم، ليبينوا أهميتها وهدفها، وأنها لم تكن نتاجاً لدواعي اللهو والعبث، وإنَّما أُلّفت لأجل غاية حقيقية دفعت صاحبها إلى بذل العناء والتعب، فيضفي بذلك على نتاجه أهمية علمية وقيمةً معرفية بين الكم الغفير من المؤلفات التي كتبت في مئات السنين. فالهمداني قال عن سبب تأليفه هذا الكتاب:" فإنّي عمداً كتبته هكذا؛ حتى ينتفع منه السائلون، وذلك أنَّ جماعةً من الصبيان سألوني أن أكتب لهم حاشيةً مبسوطةً على هذا الشرح، فأجبت عن سؤلهم، وكتبت هذه الحاشية على حسب حالهم"[٣]، فقد كتبه استجابةً لطلب جماعة من تلامذته.

---

[١] النص المحقق: ١.

[٢] ينظر: معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء: ٢/٣٥٤، ومصفى المقال في مصنفي علم الرجال: ٤٣١، وكواكب مشهد الكاظمين: ٢/ ٢٦٥، والفهرس الموحد للمخطوطات الإيرانية: ١٢/ ٢٠٤.

[٣] النص المحقق: ١٢٥.

وبين كذلك هدفه من تأليف الكتاب، فقال في مقدمته: " هذه حواشٍ وافية، على الشرح المشهور للكافية، تستدرك ما أهملهُ، وتفصل ما أجمله، وتحقّق مسائله، وتوضح دلائله، وتزيل عن وجه المعاني حجابه، وتكشف لطلابه نقابه" [١].

ففي هذه السطور بين هدفه من تأليف هذه الحاشية، وهو تبسيط مادة كتاب (الفوائد الضيائية) لطلابه، وإيضاح ما فيه من صعوبات، وبيان الغامض من مسائله، واستدراك ما أهمله مؤلفه، وتفصيل ما أجمله.

زمن التأليف:

فرغ المؤلف من الكتاب سنة (١٢٦٩هـ)، وقد ورد هذا التاريخ في النص المحقق مرتين، الأول في قوله: " وعليه طريقة أهل زماننا هذا، وهو عام تسع وستين ومئتين بعد الألف" [٢]، والثانية في آخر النسخة حيث قال: " وقد وقع الفراغ من تأليفها في آخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة (١٢٦٩هـ) " [٣].

محتوى الحاشية ومنهج تأليفها:

أولاً: محتوى الحاشية:

اقتصر المؤلف بالتعليق على خطبة الشارح في (الفوائد الضيائية) (الكلمة والكلام)، ولم يُكمِل الكتاب بسبب سفره فقال: " وها أنا أُسكت المداد عن الجريان، والقلم عن

---

[١] النص المحقق : ١.

[٢] المصدر نفسه : ٩.

[٣] المصدر نفسه : ١٢٥.

الجولان؛ لأنّي قصدت أن ارتحل من بغداد، والسير في البلاد، مدّة من الزمان، لزيارة الخلان، فإن رجعت – إن شاء الله الوهاب – فاحشّي ما بقي من هذا الكتاب"[١]. وبعد البحث والاستقصاء فإنه لم يُكمل هذا الكتاب.

والصورة التي اختارها الميرزا الهمداني في ترتيب موضوعات كتابه تتمثل في ذكر قول الجامي والردّ عليه، وقسمها على شكل فرائد فقال: " وقد بقيت هنا فوائد شريفة وفرائد لطيفة لا بأس علينا أن نذكرها". فقسمها على:

١. مقدمة المؤلف.

٢. الفريدة الأولى: في ذكر حدّ علم النحو، وفائدته[٢].

٣. الفريدة الثانية: في تحقيق الكلام في الموضوع[٣].

٤.الفريدة الثالثة: في بيان موضوع علم النحو[٤].

٥. الفريدة الرابعة: في تحقيق الكلام في قول الشارح[٥].

ويذكر في بعض الموارد عنوانات فرعية منها: فائدة، وتنبيه، وفريدة

---

[١] النص المحقق : ١٢٤.

[٢] المصدر نفسه : ١٥.

[٣] المصدر نفسه : ٢٥.

[٤] المصدر نفسه: ٢٨.

[٥] المصدر نفسه : ٣٠.

وبالعودة إلى مقدّمة الشارح فقد بدأت – كما هو عادة أغلب المؤلفين – بالحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وأهل بيته، وبعدها ذكر اسمه الكامل ولقبه بوصفه العبد الفقير مقابل عظمة الخالق الجبار، ثم شرع في توضيح جملة من الأمور أراد أن يبينها للقارئ يمكن تقسيمها على ما يأتي:

١. بيان أهمية حاشيته[١].

٢. إنَّ الخوضَ في علم من العلوم تتطلّب من الخائضِ الإحاطة بكل العلوم التي يذكرها[٢].

٣. معرفة الفائدة من موضوعه الذي يخوضه؛ ليصون سعيه عن العبث، فإنَّ الجاهل بها يكون شروعه في العلم من غير معرفة الفائدة عبثاً، والعاقل لا يرتكب العبث[٣].

٤. التوقف على معرفة الموضوع؛ فلأن يتميز ذلك العلم المشروع فيه عن غيره تميزاً كاملاً. فإنَّ تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات[٤].

٥. ذكر الرؤوس الثمانية وهي: الغرض، والقسمة، والمنفعة، والمؤلف، والسمة، ونحو ذلك[٥].

---

[١] ينظر: النص المحقق : ١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه : ٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه : ٥.

[٤] ينظر: المصدر نفسه : ٦.

[٥] المصدر نفسه: ١.

أمّا الخاتمة فقد جعلها بالالتماس من العلماء والأُدباء على أن لا يعترضوا على ما في هذا المكتوب من الحشو، والزائد، والتكرار، وعدم السجع[1] والاستعارة، والكناية، فإنه عمداً كتبته هكذا؛ حتى ينتفع منه السائلون، وبيّن سبب كتابة هذا الكتاب، ثم ختم بالدعاء من الله والثناء عليه سبحانه والشكر له، والصلاة على محمد رسول الله وآله الطيبين الطاهرين، وختم بذكر زمن الفراغ من التأليف وهو آخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة (١٢٦٩هـ)[2].

ثانياً: منهج مصنف الحاشية:

إنَّ المنهجَ الذي سلكه المؤلف في ترتيب موضوعات حاشيته هو منهج (قال – أقول)، فهو يذكر قول الجامي ثم يفسره ويرد عليه، واتسم كتابه بمنهج علمي دقيق، ينم عن شخصية مؤلفه، وقدرته العلمية في عرض مادة الكتاب، التي تنوعت في علوم عدة، تُغني القارئ عن الكثير من المصادر، ولأجل هذا كان منهجه غايةً في الدقة والإيجاز، وأحياناً أخرى التطويل والإسهاب وفيما يأتي أبرز الأمور التي تميز منهج الكتاب:

أ- الإيجاز والاختصار الشديد تارةً والإطالة والتكرار تارةً أُخرى سمة لامعة في الكتاب، تتناسب مع عنوانه والغاية من تأليفه، وفي بعض الموارد كان يُكثر من الآراء؛ لبيان أقوال العلماء، ويختار الأصوب منها، وفي بعض الأحيان يُبدي رأيه الخاص.

ب- شخصية المؤلف وجرأته في إدلاء الرأي إذ نسب بعض المؤلفين إلى الوهم وأبطل أقوال بعض العلماء وردّها ومنهم شيوخه ومعلميه، ولم يكن ناقلاً لآراء السابقين فقط، بل كان محللاً وناقداً ومقارناً[1].

---

[1] اعتذاره عن عدم السجع دليل على أنَّ السجع هو الشائع في أسلوب الكتابة في زمانه.

[2] النص المحقق : ١٢٥.

ج- ومما يدل على شخصية المؤلف البارزة أنَّه يكشف في أكثر من مرة تعارض آراء بعض العلماء وتناقضها[٢] ويستخلص الآراء الصحيحة ثم يرجح أحدها على الآخر[٣].

د- قد يصل الأمر بالمؤلف إلى استعمال ألفاظٍ وصفات نابية في الرد على بعض العلماء فوصفهم بالأحمرة والسخف وعدم الدراية ووصف أقوالهم بالوهم والفساد والكساد والبطلان[٤]، وهذا يدل على اعتداده برأيه وإعجابه بعلمه، ولعلّ قول السيد حسن الصدر المتقدم فيه ناظرٌ إلى هذه المسألة إذ قال: " كان يرى نفسه كاملاً في كل العلوم، كثير التبجح بنفسه" [٥].

هـ- وفي مقابل ما تقدم يذكر بعض العلماء ويصفهم بِـ (أولي الأفهام، والأفاضل) ما يدل على أنه يُفيد من ذوي الخبرة من العلماء، ويحترم آراءهم[٦].

و- عنايته ببيان الحدود وشرح المصطلحات قبل الشروع بالشرح والتفصيل.

ز- استعماله لفظة (الأصح) في ثمانية مواضع[٧] لبيان رأيه، أو عند ترجيح بعض المسائل، ولفظة (الصواب) في عشرة مواضع[٨]،

---

[١] ينظر: النص المحقق : ٧٥، ٨١، ٨٥.

[٢] النص المحقق : ٥١، ٥٢، ٧٧، ٧٨، ٧٩ .

[٣] ينظر: المصدر نفسه :١٠١.

[٤] ينظر: المصدر نفسه : ٨٩، ٩٢

[٥] تكملة أمل الآمل: ٥/ ٥.

[٦] النص المحقق : ٨٦.

[٧] النص المحقق : ٦١، ٦٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٦.

[٨] المصدر نفسه : ٨، ١٣، ٢٣، ٢٧، ٦٠، ١١٢، ١٢١.

ولفظة (الحاصل) في ثمانية عشرَ موضعاً[١]، ولفظة (بالجملة) في تسعة مواضع[٢].

ح- استعماله تفريعات لغرض التذييل وزيادة البيان، تحت مسميات (فائدة) و(تنبيه) و(فريدة)[٣].

ط- كان المؤلف- رحمه الله – كثير النقل بالمعنى لا باللفظ .

مصادره:

لا ريب أنَّ أهم ما يميز الشروح والحواشي إكثار أصحابها من النقول، إذ يسهبون في الاعتماد على أقوال العلماء والنحاة، فالميرزا محمد ينقل من شروح وحواشٍ وعلماء كثيرين من لغويين ونحويين ومفسرين ومنطقيين لتدعيم الرأي وتأييده أو لدحض رأي ما وردّه، وفيما يأتي بيان لمصادر الكتاب بنوعيها الأعلام والكتب.

أوّلاً: الأعلام:

اعتمد الهمداني – في توثيق مادته العلمية – ذكرَ أسماء الأعلام من الفقهاء والمفسرين والنحويين واللغويين حتى وصل عدد ما ذكره من أسماء العلماء إلى ثلاثة وثلاثين عالماً، وفيما يأتي أسماؤهم مرتّبة بحسبِ وفياتهم:

- أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ).

---

[١] النص المحقق : ١٠، ١٢، ١٤، ٣٥، ٣٨، ٤٢، ٥١، ٥٩، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٤، ١٠١.

[٢] المصدر نفسه : ٤، ٧، ٨، ١٣، ٢٢، ٤١، ٥٠، ٧٢، ٩٣.

[٣] المصدر نفسه : ٧٦، ٨١، ٩٣، ١١١، ١١٤،

- أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ).
- أبو عثمان المازني (ت٢٤٧هـ).
- أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ).
- أبو الفتح، عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ).
- أبو زكريا التبريزي (ت٥٠٢هـ).
- جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ).
- ابن الدهان النحوي البَغْدَادي (ت٥٦٩هـ).
- أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ).
- أبو عمرو، الشهير بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).
- ابن مالك (ت٦٧٢هـ).
- ابن الناظم (ت٦٨٦هـ).
- محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ).
- أبو الفضائل، أحمد بن علي بن مسعود (ت٧٠٠هـ).
- محمد بن يعقوب، المعروف – بابن النحوية – (ت٧١٨هـ).
- أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ).
- ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ).
- شمس الدين، أبو الثناء الأصفهاني (ت٧٤٩هـ).
- ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ).
- قطب الدين الرازي (ت٧٦٦هـ).
- محمد بن يوسف الحلبي، المعروف – بناظر الجيش – (ت٧٧٨هـ).
- سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٣هـ).
- الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ).

- خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ).
- جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ).
- عبد الغفور بن صلاح اللاري الانصاري (ت٩١٢هـ).
- نور الدين، علي بن محمد المعروف – بالأشموني – (ت٩٢٩هـ).
- إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني، عصام الدين (ت٩٥١هـ).
- أبو يحيى، زكريا الأنصاري (ت٩٦٢هـ).
- ابن النجَّار (ت٩٧٢هـ).
- محمد بن حسين الحارثي المعروف – بالشيخ البهائي – (ت١٠٣٠هـ).
- نعمة الله الجزائري (ت١١١٢هـ).
- الشيخ محمّد حسين بن محمّد رحيم الأصفهاني الحائري (ت١٢٥٥هـ).

ثانياً: الكتب:

اعتمد الميرزا الهمداني على مصنَّفات في النحو والصرف واللغة والبلاغة والتفسير وقد ذكر أسماءها أَثناء شرحه، وقد بلغت اثني عشر مصدراً، أذكرها بحسب تاريخ وفيات مؤلفيها كما يأتي:

١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ).
٢. أساس البلاغة: جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ).
٣. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ).
٤. الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو، الشهير بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).
٥. مراح الأرواح: أبو الفضائل، أحمد بن علي بن مسعود (ت٧٠٠هـ).

٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ).

٧. بيان معاني البديع: شمس الدين، أبو الثناء الأصفهاني (ت٧٤٩هـ).

٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ).

٩. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ).

١٠. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ).

١١. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ).

١٢. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: أبو الحسن الأشموني(ت٩٢٩هـ).

منهجه في النقل:

تقدم أنَّ هذا الكتاب قد ضمّ الكثير من آراء علماء النحو وغيرهم، وقد تنوع أسلوبه في النقل من المصادر، فتارةً نجده ينقل النص بلفظهِ[١]، وأخرى ينقله بمعناه[٢]، وتارةً ينقله بذكرِ المصدرِ من دون المؤلف[٣]، وأخرى بذكر المؤلف من دون المصدر[٤]، وأحياناً قليلة قد لا يذكر الكتاب ولا مصدره[٥].

---

[١] ينظر: النص المحقق: ١٤، ٢٥.

[٢] المصدر نفسه : ١٥، ٢٧.

[٣] ينظر: النص المحقق : ١٦، ٥٣.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٦ ،٦٠، ٧٥.

[٥] ينظر: المصدر نفسه : ١٤، ١٩ ،٧٦، ٧٧.

أسلوبه في الكتابة:

١. طغيان مصطلحات المنطق

كان طُغيانُ المنطق على علوم العصر عامة، وعلى علم النحو خاصة ظاهراً جلياً، ومن أجل هذا لم يخل الشرحُ من الغموض في بعض الأحيان، ولو تتبعناه لوجدناه يستعمل ألفاظ المناطقة من أمثال: الحدّ، والماهية، والاستغراقية، والوجودية، والابتدائية، والفصل، والجنس، والتأويل، والتصور، والدور، ونحو ذلك[١].

٢. كثرة الاستطراد والإحالات والتكرار

اتبع الهمداني أسلوب الاستطراد في شرحه، وكان كثير الشرح والتكرار والتطويل، لذلك نجده يخرج عن الموضوع الذي هو فيه ومن بعد شرحٍ طويل يعود إليه، ويجد الباحث تكراراً وخروجاً إلى مسائل لا علاقة لها بالباب الذي يتناوله.

ومن هنا نجده يلجأ إلى كَثرة الإحالات التي تغنيه في بعض الأحيان عن الإطالة في الكلام وتكراره، ولذا بلغت الإحالات في كتابه أكثر من ثلاثين إحالة، وقد أرجعت كل هذه الإحالات إلى مواضعها من أجل إعادة القارئ إلى المواضع التي أشار إليها، وهي تدل على أنَّ المؤلفَ مستوعب لمادته التي يشرحها، ومستحضر لها في فكره، وعالم بمواطنها التي تكون فيها.

[١] ينظر: النص المحقق : ٢ ،٣، ٤ ،٧ ،٣٦، ٤٣، ٦١ ،٦٢، ٦٦ ،٦٧، ٧٢ ،٧٧، ١٢٢.

لغته:

هناك بعض الملاحظ الأسلوبية التي وجدتها في لغة مصنف الحاشية وهي كما يأتي:

- إنَّ الهمداني يُدخل (أل) على (غير) [١]، ويبدو أن هذا الاستعمال كان شائعاً في زمانه.
- استعماله لفظة (لا سبيل) دون ذكر(الواو) في أربعة مواضع، فمن ذلك قوله: " إنَّه إمّا أن يراد من قوله: (يتلفظ) بالمحذوف أنه يتلفّظ بكل المحذوف، أو يراد أنَّه يتلفّظ ببعضه، لا سبيل إلى كل واحدٍ منهما" [٢].
- استعمل لفظة (الآن) بمعنى (هنا) في موضعين، فمن ذلك قوله: " إنَّه يلزم أن يخرج عن حدّ الكلمة الألفاظ الحُكمية؛ لأنَّ اللفظ في اللغة إذا استعمل بمعنى الملفوظ به، فالمراد به الملفوظ به حقيقةً، فإذا لم يكن منقولاً فيكون الآن بمعنى المنطوق به حقيقةً، أيضاً " [٣].
- استعماله تركيب (وليس فليس)، فذكرها في ثلاثة مواضع[٤]، منها ما جاء في ردّه على الجمهور في قولهم: أنَّ (الكلم) اسم جنس، واستدلالهم على ذلك بقوله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[٥]، قال:" ووجه الاستدلال بذلك على ذلك أنَّ الطيّب صفة

---

[١] ينظر: النص المحقق : ١٠١.

[٢] النص المحقق : ١١٩.

[٣] المصدر نفسه : ١٠٣.

[٤] ينظر: المصدر نفسه : ٥٦، ٦٤، ٩٤.

[٥] سورة فاطر: ٣٥/ من الآية ١٠.

مشبهة، ففيه ضمير راجع إلى الكلم، فلو كان جمعاً لوجب تأنيث الصفة، بأن يُقال: الكلم الطيّبات أو الطيّبة؛ لأنَّ الجمع بمعنى الجماعة، فإذا قُلتَ: (جاءني رجال ثلاثة)، فكأنك قُلتَ: (جاءني جماعة)، وليس فليس" [١]، أي: (وليس) الصفة مؤنثة، (فليس): أي: فليس الكلم جمعاً. أما تركيب (كذلك كذلك) فذكره في موضع واحد، حين ذكر رأي الرضي القائل إنَّ (اللفظ) مصدر بمعنى التكلم، وليس فيه نقل، ثم استعمل لغةً في الملفوظ به، واستعمل القول بمعنى المقول، فقال المؤلف راداً على أحد الوجوه التي ترد على قول الرضي المتقدم: " أمَّا الجواب عن الوجه الأول: فبأنَّه يمكن أنْ يكون مختار الرضي ما ذكرناه سابقا، من منع كون اللفظ في اللغة بمعنى النطق حقيقةً، بل يشمل النطق الحُكمي أيضاً، فإذا كان قبل جعله بمعنى المفعول أعمّ من الحقيقي والحكمي، فبعد جعله كذلك كذلك "[٢]، أي: (كذلك) بمعنى المفعول، و(كذلك) الثانية، أي : أعم من الحقيقي والحكمي. وقد تكون هذه التراكيب من باب الاختصار.

- في لغة الشارح اعتذار عمّا كتب من الحشو الزائد والتكرار وعدم السجع والاستعارة والكناية، مما يعني أنَّها تُعدّ من عيوب الكتابة العلمية في وقته [٣]، لكنه لم يعتدّ بذلك؛ لأنه كتبه للمبتدئين في هذه الصناعة.

أهمية الكتاب:

مما لا شك فيه أن أهمية هذا الكتاب متأتية من أهمية شرح الجامي (الفوائد الضيائية) على الكافية، وكثرة تناوله في زمانه في حلقات الدرس النحوي، مع ما فيه

---

[١] النص المحقق : ٥٥، ٥٦.

[٢] النص المحقق : ١٠٣.

[٣] ينظر: المصدر نفسه : ١٢٥.

من نقصٍ أهمله الجامي فهو يحتاج إلى استدراك، أو إجمال يحتاج إلى تفصيل، ومسائل تحتاج إلى تحقيق، أو غموض يحتاج إلى بيان، من هنا تعمّد الهمداني أن تكون حاشيته مبسطة بعيدة عن السجع؛ لأنه كتبه للمبتدئين في هذه الصناعة، فخاطبهم بلغةٍ يفهمونها، وقد قال:" وكتبت هذه الحاشية على حسب حالهم" [1].

ومن الملاحظ أن الهمداني وظّف فكره وآرائه في مسائل هذا الكتاب، فهو يناقش ويرد ويسلّم ويرجّح ويقارن ويختار الأصح، فيخوض غمار المقارنات فيرد بعضاً ويسلّم لبعض، ويخرج بنتائج علمية لا غبار عليها، وهذا يدل على شخصية المؤلف ومكانته العلمية، فقد أشار إلى كثير من الالتفاتات التي غفل عنها من سبقوه.

[1] النص المحقق : ١٢٥.

الفصل الثالث

النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

منهج التحقيق

نماذج من صور النسخ المخطوطة

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

بعد البحث والتحري في فهارس المخطوطات وسؤال أهل الخبرة، حصلت على نسختين لهذه الحاشية، وفيما يأتي وصفهما:

النسخة الأولى: مصورة من نسخة مكتبة المدرسة الهندية: وهي نسخة المؤلف كتبها بخط يده، وهي مودعة في مكتبة المدرسة الهندية الكائنة في كربلاء.

عدد أوراقها: ٤٦ ورقة، تاريخ كتابتها: ١٢٦٩هـ، نوع خطها: تعليق

عدد سطور صفحاتها: ١٩. عدد كلمات السطر تتراوح بين ٩ -١٣ كلمة.

مقياس صفحاتها: ١١×٥ ،١٥ سم، ورمزت لها في التحقيق: الأصل (أ).

خطها جيد واضح ومقروء، فالنسخةُ كُتبت بخط المؤلف، وعليها حواشٍ بإمضاءٍ (منه)، في آخرها قولٌ للمؤلف عن سر من رأى كتبه بتاريخ ١٢٧٤هـ، وعليها ختم المؤلف مسدس:(ميرزا محمد بن عبد الوهّاب)، وآخر بيضويّ: (يا محمّد)، وختم المكتبة الجعفريّة العامة، وقد مَيّز نصّ الفوائد الضيائية فيها عن الشرح بكتابة (قوله) بلونٍ أحمر، وجاء في أعلى صفحات المخطوط جميعها الدعاء الآتي بخط المؤلف:" يا سفينة النجاة اجعلني في علم النحو أعلم من جميع النحاة" باستثناء الصفحة الأولى جاء في أعلاها: " ربِ وفقني بالإمام "، أنَّ هذه النسخة حظيت بحواشٍ كثيرة فيها تعليقات وفوائد يشير فيها المؤلف أحياناً الى المصادر التي اعتمدها، أو يوضح المراد ببعض المسائل التي يريد توضيحها، وقد ختمت بلفظ (منه)، وجاء في نهاية أوراقها (التعقيبة) وهي كلمة تكتب في أسفل الصفحة اليمنى للدلالة على بداية الصفحة التي تليها.

بداية هذه النسخة: " الحمدُ لمَن هو الإله، ولا يُوفِّقُ العبيد سواه، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وآلهِ الأتقياء"[١].

ونهاية النسخة: " فالحمد لله على توفيقه وتأييده، وإرشاده وتسديده، حمداً استحق به المزيد من نعمه، واستوجب به لطائف كرمه، والصلاة والسلام على سيّد الأنام محمد وآله البررة الكرام، ولعنة الله على أعدائهم وظالميهم وغاصبي حقوقهم إلى يوم القيام. وقد وقع الفراغ من تأليفها في آخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة (١٢٦٩هـ)" [٢].

النسخة الثانية: مصورة من نسخة مكتبة غرب همدان الموقوفة على خزانة المكتبة الرضوية:

ناسخها: أبو القاسم بن إسماعيل الخونساري، مكانها: مشهد – إيران، تاريخها: ١٢٧٠هـ، نوع خطها: نستعليق، عدد أوراقها: ٥٤ ورقة، عدد سطور صفحاتها يتراوح بين ١٦–١٨. عدد كلمات السطر تتراوح بين ١٠–١٤. ورمزت لها في التحقيق بالرمز (ر).

وهي نسخة كاملة خطها واضح مقروء إلا في مواضع قليلة، وقد مُيز فيها نص الفوائد الضيائية عن الشرح بوضع خط أعلاه باللون الأسود، وتارة أخرى بوضع خط باللون الأحمر أسفل النص، ولم يرد في حواشي النسخة تعليقات أو فوائد إلا نادراً. وجاء في نهاية أوراقها (التعقيبة) مثلما تقدم في نسخة الأصل.

---

[١] النص المحقق : ١.

[٢] المصدر نفسه : ١٢٥.

بداية هذه النسخة:" الحمدُ لمَن هو الإله، ولا يُوفِّقُ العبيد سواه، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وآلهِ الأتقياء"[١].

ونهاية النسخة:" فالحمد لله على توفيقه وتأييده، وإرشاده وتسديده، حمداً استحق به المزيد من نعمه، واستوجب به لطائف كرمه، والصلاة والسلام على سيد الأنام محمد وآله البررة الكرام، ولعنة الله على أعدائهم وظالميهم وغاصبي حقوقهم إلى يوم القيامة. وقد وقع الفراغ من تأليفها في آخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة (١٢٦٩هـ)"[٢]، ويبدو أنَّ هذه النسخة منقولة في حياة المؤلف، لكنها كثيرة التصحيف والتحريف.

منهج التحقيق:

١. بعد أن حصلتُ على النسختين، شرعت في دراستهما لاختيار نسخة الأصل، وهي النسخة التي كتبها المؤلف بخط يده، وهي نسخة كاملة خالية من العيوب، فكتبتها مراعياً في كتابتها قواعد الرسم المعروفة[٣]، وأدخلت على النص علامات الترقيم المعتمدة من فواصل وأقواس وعلامات استفهام وتعجب وغيرها.

٢. عارضت ما كتبته بالأصل المخطوط تلافياً لما يحصل من التصحيف والتحريف والسقط والزيادة وغيرها أثناء الكتابة.

---

[١] النص المحقق : ١.

[٢] المصدر نفسه : ١٢٥.

[٣] جاء في رسم (ثلاثة): ثلثة، و(الصلاة): الصلوة، بحذف الألف، وفي إبدال الألف ياءً، نحو: (هدينا)، هدانا.

٣. عارضت الأصل بعد كتابته ومقابلته بالنسخة الرضوية (ر) وأثبتُّ أوجه الفرق المهمة بينها وبين الأصل ومواضع السقط والزيادة.

٤. ورد في النسختين رموز تدل على كلمات معينة مثل: ح: حينئذٍ، كك: كذلك، يق: يُقال، فح: فحينئذٍ، تع: تعالى، المص: المصنف. فكتبت ما تدل عليه من الكلمات من غير إشارة إليها في الهامش.

٥. خرّجتُ الآيات القرآنية جميعها من القرآن الكريم، وأشرتُ إلى اسم السورة ورقمها في المصحف ورقم الآية، وحصرت الآيات بين قوسين مزهرين.

٦. خرّجتُ الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث حصراً، ومشيراً إلى الجزء والصفحة واسم الكتاب والباب، كما هو متعارف عليه على وفق ضوابط التخريج.

٧. خرّجتُ الأبيات الشعرية من دواوين الشعراء والمجاميع الشعرية إن وجدت، وإلا فمن كتب اللغة والنحو والأدب، وذكرت بحورها، وأكملت الشاهد في الهامش إن ورد في المتن الصدر أو العجز أو جزء منه.

٨. عنيتُ بضبط الآيات القرآنية والشعر وما يحتمل اللبس من الألفاظ.

٩. ترجمتُ للأعلام غير المشهورين ، وحرصت على أن تكون الترجمة وجيزة.

١٠. وثّقتُ أقوال النحويين واللغوين والمفسرين التي ذكرها المؤلف بالرجوع إلى كتب أصحابها أو أمات الكتب التي وردت فيها. وعزوت ما لم يعزه المؤلف منها إلى قائله ما أمكن.

١١. علّقتُ على بعض المسائل التي وردت في النصّ، وأوضحت ما يلزم إيضاحه منها معتمداً في ذلك كتبَ النحو مشيراً إليها، وشرحت بعض الألفاظ التي تحتاج إلى بيان ليسهل فهمها على القارئ مع الإشارة إلى مصادر الشارح.

١٢. أثبتُ أرقام النسخة التي جعلتها أصلاً في المتن، ورمزت لوجه الورقة بـ(و) ولظهر الورقة بـ(ظ).

١٣. حصرتُ ما أضفته – بحسب ما يقتضيه السياق – بين معقوفتين [ ] مع الإشارة له في الهامش.

١٤. نقلت بعض الحواشي المهمة في الهامش من النسخة الأصل، التي لها أثر في بيان النص وإيضاحه.

١٥. حصرتُ نص الفوائد الضيائية بين قوسين ( ) وبخط غامق وواضح؛ تميّزاً له عن مادة الشرح (حاشية وافية على شرح الجامي للكافية)، مع الإحالة إلى نص الفوائد الضيائية في رقم الجزء والصفحة.

١٦. حصرت النصوص المنقولة من الكتب بين مزدوجتين " "

١٧. أثبتُ نماذج من صور المخطوطات في ختام قسم الدراسة.

١٨. ألحقتُ بخاتمة الكتاب فهارس فنية للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأشعار، والأعلام، والكتب، ومصادر التحقيق والدراسة.

نماذج من صور النسـخ المخطوطـة

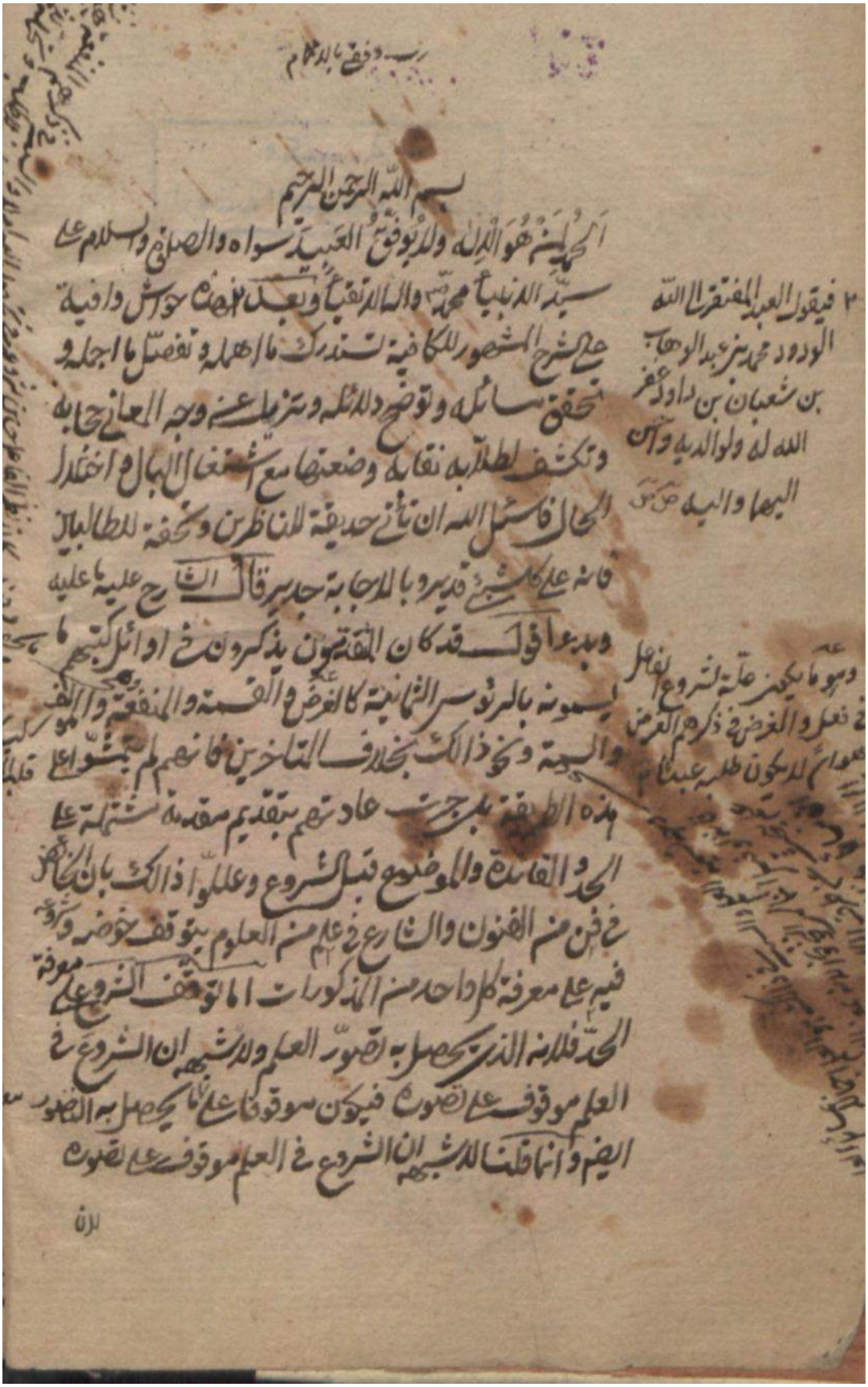

صورة الصفحة الأولى من نسخة (الأصل)

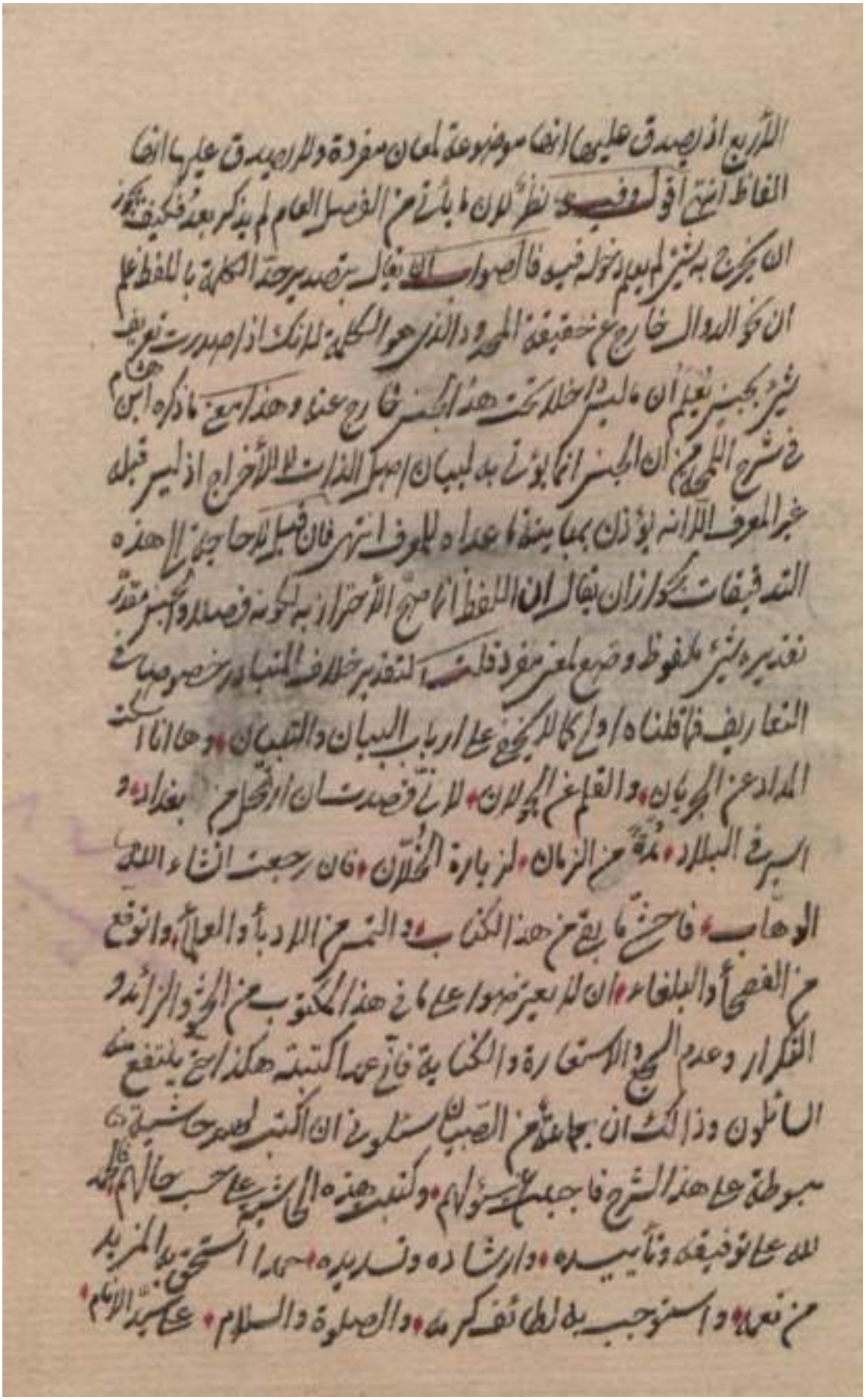

صورة الصفحة ما قبل الأخيرة من نسخة (الأصل)

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (الأصل)

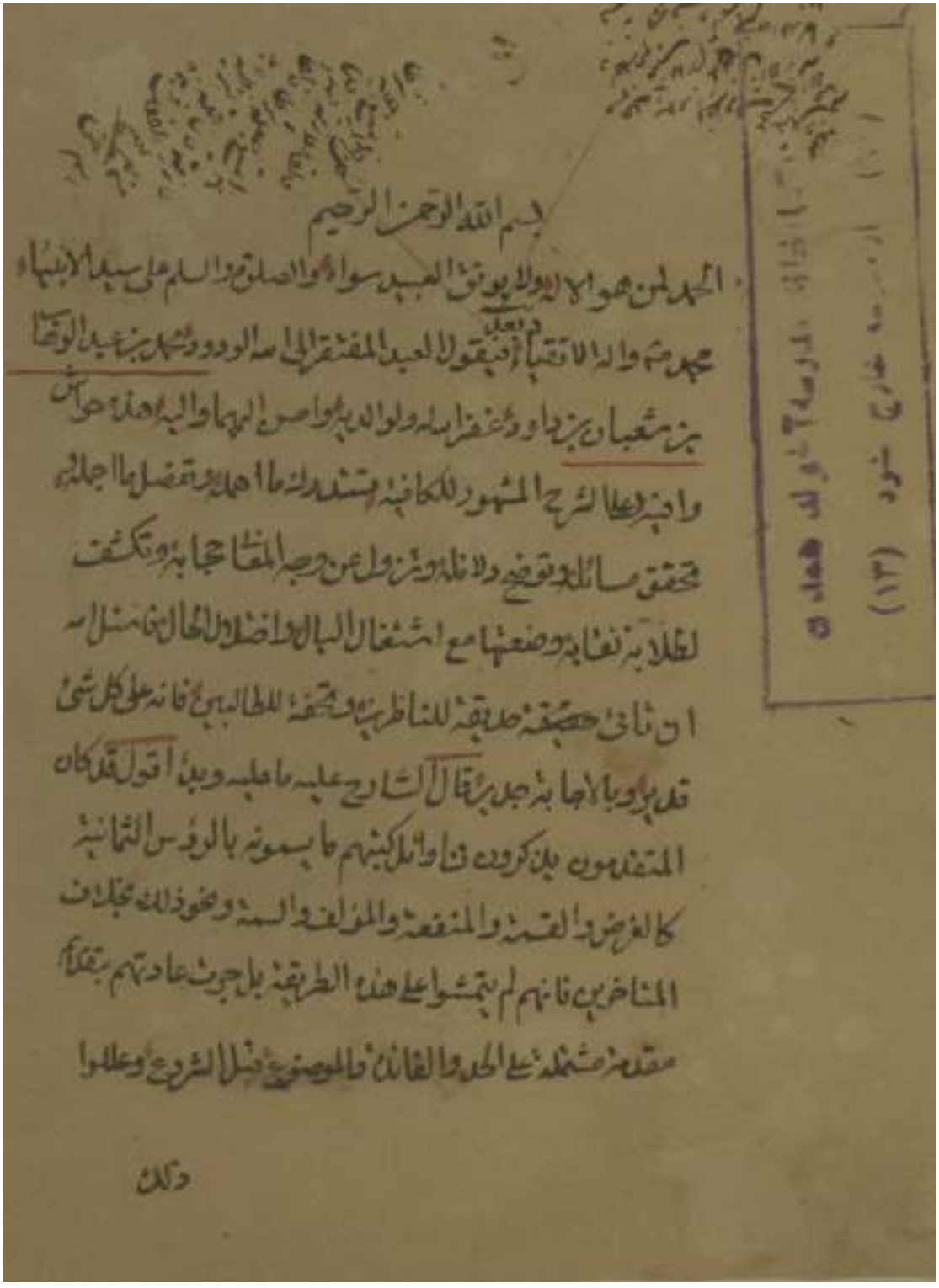

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو الاول لا يوني العبد سواه والصلوة والسلام على سيد الانبياء
محمد وآله الاتقياء وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله الودود وشهاب بن عبد الوهاب
بن شعبان بن داود غفر الله ولوالديه ولجميع المسلمين آمين هذا حواشي
وافية لطالب الشرح المشهور للكافية تستدرك ما اهمله وتفصل ما اجمله
تحقق مسائله وتوضح دلائله وتزيل عن وجه المقاصد حجابه وتكشف
لطالبه نقابه وضعتها مع اشتغال البال واضطراب الحال فاسئل الله
ان تأتي حسنة حديقة للناظرين وتحفة للطالبين فانه على كل شيء
قدير وبالاجابة جدير قال الشارح عليه ما عليه وبعد اقول قد كان
المتقدمون يذكرون في اوائل كتبهم ما يسمونه بالرؤس الثمانية
كالغرض والقسمة والمنفعة والمؤلف والسمة ونحو ذلك بخلاف
المتاخرين فانهم لم يتمشوا على هذه الطريقة بل جرت عادتهم بتقديم
مقدمة مشتملة على الحد والفائدة والموضوع قبل الشروع وعللوا

ذلك

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ر)

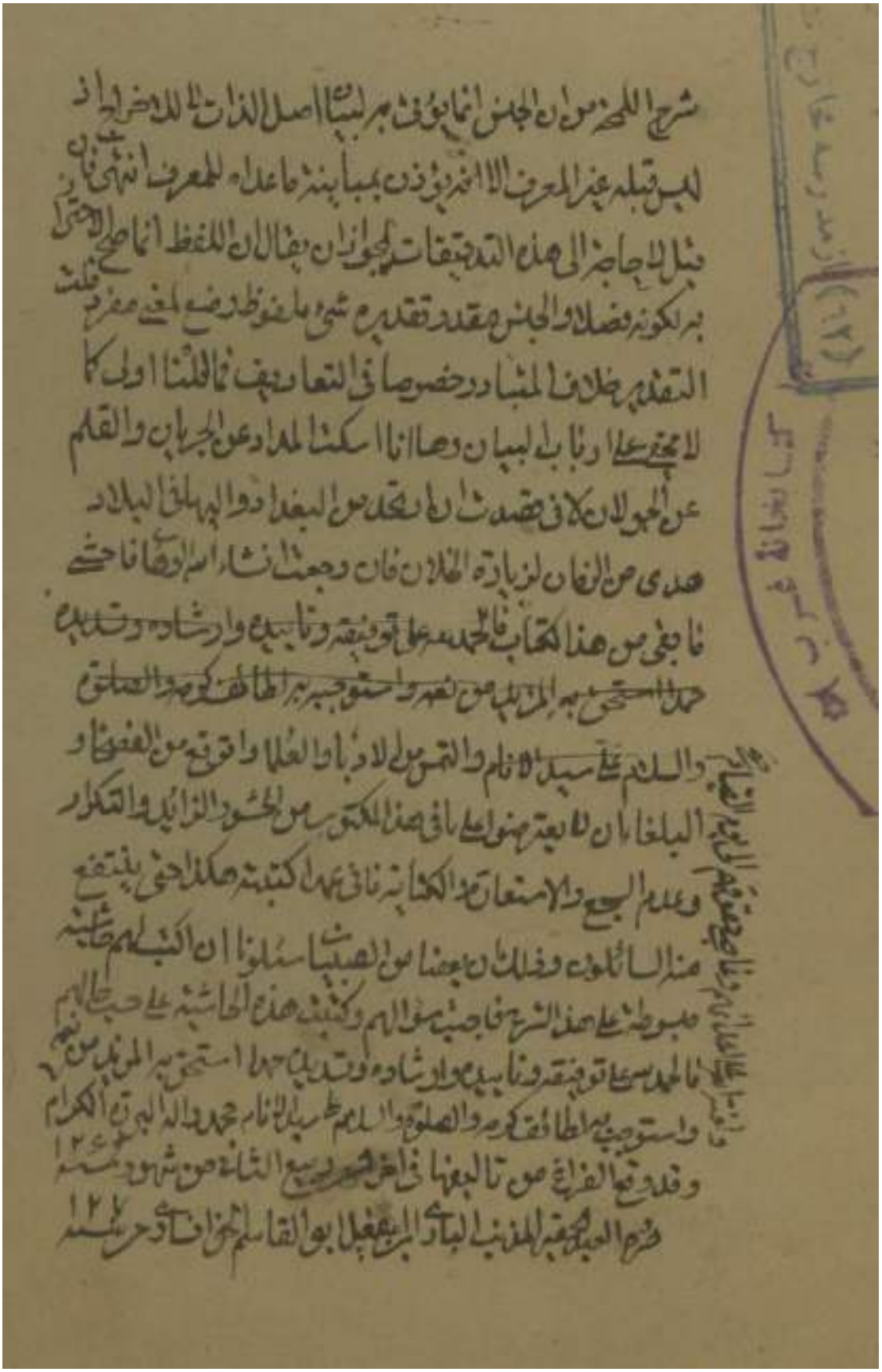

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة (ر)

القسم الثاني

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لمَن هو الإله، ولا يُوفِّقُ العبيد سواه، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) وآلهِ الأتقياء.

وبعد.. فيقول العبد المفتقر إلى الله الودود، محمد بن عبد الوهاب بن شعبان بن داود (غفر الله له، ولوالديه)، وأحسن إليهما وإليه: هذه حواشٍ وافية، على الشرح المشهور للكافية[١]، تستدرك ما أهملهُ، وتفصّل ما أجمله، وتحقّق مسائله، وتوضح دلائله، وتزيل[٢] عن وجه المعاني حجابه، وتكشف لطلّابه نقابه. وضعتها مع اشتغال البال، واختلال الحال، فاسأل الله أن تأتي حديقة للناظرين وتحفة للطالبين، فإنَّه على **كل** شيء قدير، وبالإجابة جدير.

قال الشارح عليه ما عليه: وبدء أقول: قد كان المتقدمون يذكرون في أوائل كتبهم ما يسمونه بالرؤوس الثمانية[٣]، كالغرض، والقسمة، والمنفعة، والمؤلف، والسمة، ونحو ذلك

---

[١] يُريد شرح نور الدين الجامي المتوفى (٨٩٨هـ) الموسوم ب(الفوائد الضيائية).

[٢] في << ر>> (تزول).

[٣] أحدها: الغرض من تدوين العلم أو تحصيله أي: الفائدة المترتبة عليه؛ لئلا يكون تحصيله عبثًا في نظره. وثانيها: المنفعة وهي ما يتشوقه الكل طبعاً. وهي الفائدة المعتدة بها؛ ليتحمل المشقة في تحصيله ولايعرض له فتور في طلبه فيكون عبثا عرفا. وثالثها: السمة وهي: عنوان الكتاب ليكون عند الناظر إجمال ما يفصله الغرض. ورابعها: المؤلف وهو: مصنف الكتاب؛ ليركن قلب المتعلم إليه في قبول كلامه والاعتماد عليه لاختلاف ذلك باختلاف المصنفين. وخامسها: أنه من أيّ علم هو؟ أي من اليقينيات أو الظنيات من النظريات أو العمليات من الشرعيات أو غيرها؛ ليطلب المتعلم ما تليق به المسائل المطلوبة. وسادسها: أنه أية مرتبة هو؟ أي بيان مرتبته فيما بين العلوم إما باعتبار عموم موضوعه أو خصوصه أو باعتبار توقفه على علم آخر أو عدم توقفه عليه أو باعتبار الأهمية أو

بخلاف المتأخرين، فإنهم لم يتمشّوا على هذه الطريقة، بل جرت عادتهم بتقديم مقدمة مشتملة على الحدّ والفائدة والموضوع قبل الشروع، وعلّلوا ذلك بأن الخائض في فن من الفنون، والشارع في علم من العلوم، يتوقف خوضه وشروعه فيه، على معرفة كل واحد من المذكورات.

أمّا توقّف الشروع على معرفةِ الحد؛ فلأنَّهُ الذي يحصل به تصوّر العلم، ولا شبهة أنَّ الشروع في العلم موقوف على تصوره، فيكون موقوفاً على ما يحصل به التصور أيضاً.

وإنّما قلنا الأشبه أنَّ الشروع في العلم موقوف على تصوره؛/١ظ/ لأن الشارعَ فيه، لو لم يتصوره قبل الشروع فيه بوجه من الوجوه، لكان الشارع في شروعه في ذلك العلم وطلبه له طالباً للمجهول مطلقاً، أي: من كل وجه، وهو محالٌ؛ لأنَّه[١] إمّا توجّه النفس نحو المجهول المطلق لتحصيله، أو مستلزم لتوجّهها نحوه لذلك التحصيل، وذلك التوجّه محالٌ بديهةً، فيكون طلب المجهول مطلقاً محالاً.

الشرف ليقدم تحصيله على ما يجب أو يستحسن تقديمه عليه ويؤخر تحصيله عما يجب أو يستحسن تأخيره عنه. وسابعها: القسمة وهي بيان أجزاء العلم وأبوابه ليطلب المتعلم في كل باب منها ما يتعلق به ولا يضيع وقته في تحصيل مطالب لا تتعلق به كما يقال: أبواب المنطق تسعة كذا وكذا. وثامنها: الأنحاء التعليمية وهي: أنحاء مستحسنة في طرق التعليم. ينظر: أبجد العلوم/ صديق بن حسن القنوجي: ٥٨،٥٩.

[١] إشارة إلى الاختلاف الواقع بينهم في تفسير الطلب والتوجّه، قال بعضهم: إنهما متساويان، وقال الآخرون: إنَّ الطلب هو إرادة الشيء، والتوجّه الالتفات إليه، فعلى هذا الطلب يستلزم التوجّه، فإنَّ إرادة الشيء يستلزم الالتفات إليه، فافهم. ينظر: (حاشية) نسخة << أ >> : /٢و/.

أمّا على الأول، فظاهر، وأمّا على الثاني فلأن استحالة اللازم يستلزم استحالة الملزوم، لا يُقال: فعلى الأول، وهو كون طلب المجهول مطلقاً نفس توجه النفس نحو المجهول المطلق لتحصيله، يلزم المصادرة على المطلوب، وهي جعل المدَّعى عين الدليل، وهي فاسدة، كما بُيّن في محله؛ لأنّا نقول: الملازمة ممنوعة، وإنما يلزم ذلك لو كانا[١] معبرين بعبارة واحدة، وليس كذلك، إذ يجوز أن يكون الشيء معلوماً بعبارة غير معلوم بعبارة أخرى. فإن قلت: فعلى كون توجّه النفس نحو المجهول المطلق محالاً، يلزم أن يتوقف توجّه النفس نحو شيء على معرفتها لذلك الشيء، ومن توقفه على ذلك يلزم الدّور، فإنَّ من البيّن أنَّ المطلق معرفة الشيء موقوفة على سبق التوجه إليه، فتوقف توجّه النفس نحو شيء على معرفته، ومعرفته على توجه النفس نحوه، وهو دورٌ[٢].

قلت: الدور مدفوع، فإن توجه النفس نحو المجهول مطلقاً ليس محالاً مطلقاً به إذا توجّهت نحوه لتحصيله، فالموقوف على المعرفة توجهها نحو شيء لتحصيله، والموقوف عليه المعرفة توجّه النفس نحوه مطلقاً. وإنّما قلنا[٣]: إنَّ توجّه النفس/٢و/ نحو المجهول

---

[١] أي: الدليل والمدعّى: (حاشية) نسخة << أ >>،/٢و/.

[٢] الدور: هو مصطلح منطقي يراد به تعريف الشيء أو البرهنة عليه بشيءٍ آخر لا يمكن تعريفه أو البرهنة عليه إلا بالأول، أو هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف "أ" على "ب"، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف"أ" على "ب"، و "ب" على "ج"، و "ج" على "أ"، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين، إن كان صريحًا، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة. فهو مأخوذ من الدوران. ينظر: التعريفات/ الشريف الجرجاني: ١٠٥، والمعجم الفلسفي/ جميل صليبا: ١/ ٥٦٧.

[٣] في << ر>> (قلت).

مطلقاً ليس محالاً مطلقاً، بل إذا توجّهت نحوه لتحصيله، فإنّا نرى أنَّه إذا ظهر للنفس مبادئ مرتَّبة دفعت توجّه النفس نحوه، ما هو نتيجة لها من غير سبق علم ومعرفة للنفس بالنسبة إليه، فافهم.

وبالجملة: إنَّ الشروع في العلم موقوف على تصوره؛ لأنَّ الشارع لو لم يتصور أولاً ذلك العلم، لكان طالباً للمجهول مطلقاً، وهو محال؛ لامتناع[١] توجه النفس نحو المجهول المطلق[٢]، وذلك إنّما يحصل بأحد المعرَّفات الأربعة المشهورة من الحدّ التام[٣] أو الناقص[٤] أو الرسم كذلك[٥] فافهم. هذا ما ذكره الفاضل الدمشقي[٦].

---

[١] في << ر>> (للإمتناع).

[٢] ينظر: إسفار الصباح عن ضوء المصباح/ ابن النحوية: ١/ ٢٠٨، ٢٠٩.

[٣] هو ما تركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق. التوقيف على مهمات التعاريف/ زين الدين المناوي: ١٣٧.

[٤] وهو التعريف الشامل للفوارق المميزة بين الشيء، وسائر الأشياء، ولكن لا تشمل جميع الخصائص الذاتية فيه، مثل تعريف الشيء بالفصل القريب، والجنس البعيد، كما نقول: الإنسان، جسم ناطق، فإنه لا يشمل الخصائص الحيوانية الذاتية التي شملها التعريف السابق/المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه/السيد محمد تقي المدرّسي: ٤٥١.

[٥] الرسم التام: ما يتركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك،

الرسم الناقص: ما يكون بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجنس الضاحك. أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماشٍ على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضحّاك بالطبع/ التعريفات :١١١.

[٦] هو محمد بن يعقوب بن إلياس، بدر الدين أبو عبدالله، الحموي، الدمشقي، المعروف بابن النحوية، ولقبه هذا نسبةً إلى النحو، وأما نسبته ب"الدمشقي" في بعض المصادر فقد رحل إلى دمشق أيام

وقال بعض الأفاضل: " السر في توقف الشروع على معرفة الحدّ، ولا بُديَّة تصوّر العلم بحدّه، هو أن يكون الشارع فيه على بصيرة"[١]، أي: يحصل لهُ بصيرة في الشروع في طلبه، فإنَّه إذا تصور العلم بحدّه، وقف على جميع مسائله إجمالاً، حتى أنَّ كل مسألة ترد عليه، علم أنها من ذلك العلم أم لا.

فإنّك إذا تصورت النحو مثلاً: بأنَّه علمٌ بقوانين ألفاظ العرب، تُعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، ثم نظرت إلى مسألة، فإن رأيتَ أنَّ لها دخلاً في الإعراب والبناء، عرفت أنها من النحو وإلا فلا.

وهذا كما أنَّ " مَن أراد سلوك طريق لم يشاهده، لكن عرف أماراته وعلاماته، فهو على بصيرة في سلوكه" [٢]، انتهى حاصل كلامه.

التتار، ثم عاد إلى حماة. توفي ابن النحوية يوم الاثنين الحادي والعشرين من صفر سنة (٧١٨هـ) بحماة. له من المؤلفات: (ضوء المصباح) وهو مختصر لكتاب "المصباح" لبدر الدين بن مالك المعروف: بابن الناظم، و(إسفار الصباح عن ضوء المصباح) شرح به كتاب "ضوء المصباح"، و(حرز الفوائد وقيد الأوابد) وهو شرح على "ألفية ابن معطي"، و(شرح كافية ابن الحاجب). ينظر: الوافي بالوفيات/ الصفدي: ٥/ ٢٣٥، وتذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه/ ابن حبيب الحلبي: ٢/ ٩٧، وطبقات النحاة واللغويين/ ابن قاضي شهبة: ٢٨٧.

[١] ينظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب/ أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني: ١/٤٣، وتحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول/ يحيى بن موسى الرهوني: ١/١٧٧، وشرح الكوكب المنير/ تقي الدين، المعروف بابن النجار: ١/٥٠.

[٢] ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين/ النووي: ٣/١٨٠، وكفاية النبيه في شرح التنبيه/ ابن الرفعة: ٨/ ٣٨.

وأمّا توقفه على معرفة الفائدة؛ فلصون سعيه عن العبث، فإنَّ الجاهلَ بها يكون شروعُه في العلم من غير معرفة الفائدة عبثاً، والعاقل لا يرتكب العبث لا سيّما في الزمان الطويل.

وأيضاً إنَّ/٢ظ/ الشروعَ في العلم فعل اختياري، ومن البيّن أنَّه لا يقع من دون مرجح؛ لأنَّ الإختيار ترجيح أحد الأمرين على الآخر، فما دام لم يوجد مرجَّحٌ لاختيار[١] أحدهما لا يمكن اختيار أحدهما، فإذا ثبت أنَّه لا بُد للفعل الاختياري من مرجّح، ظهر توقف الشروع على معرفة الفائدة؛ لأنَّه فعل اختياري ولا بُدَّ لهُ من مرجح على عدمه، وهو ليس إلا الفائدة، فلا بُدَّ من معرفتها.

وأمّا توقفه على معرفة الموضوع؛ " فلأن يتميز ذلك العلم المشروع فيه عن غيره تميزاً كاملاً. فإنَّ تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات، فإنَّ علم الصرف مثلاً، إنّما يمتاز عن علم الطب؛ لأنَّ علم الصرف إنّما يبحث عن الكلمة المتصرّفة[٢] من حيث الصحة والاعتلال[٣]، وعلم الطب إنّما يبحث عن بدن الإنسان، فلما كان لأحدهما موضوع وللآخر موضوع آخر صارا عِلمين متميزين، منفرداً كل منهما عن الآخر. فلو لم يعرف الشارعُ في العلم أنَّ موضوعه أي شيء هو؟ لم يتميز العلم المطلوب عنده عن غيره تميزاً كاملاً" [٤]، انتهى حاصل ما لهم من الكلام في هذا المقام.

---

[١] في << ر>> (الإختيار)

[٢] في << ر>> (المتفرقة)

[٣] (من حيث الصحة والاعتلال) سقطت من << ر>>.

[٤] ينظر: التحبير شرح التحرير في أصول الفقه/ المرداوي: ١٤٢/١، ولوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية / السفاريني الحنبلي : ١٤٩/١، وكفاية الأصول/ الآخوند الخراساني:٧/١.

وأقول بنصرة الرب الجليل: إنَّ ما ذكروه من التعليل عليل، لا يقوم عليه دليل؛

أمّا قولهم في إثبات تَوقّف الشروع على معرفة الحدّ: إنَّ الشروعَ في العلم موقوفٌ على تصوّره؛ فلوجهين:

الأول: إنّهم إن أرادوا بالتصور التصور بوجه ما فمقبولٌ، لكن لا يلزم منه أنه لا بُدَّ من تصوّره بأحد المعرَّفات الأربعة فلا يتمّ الدليل. فإنَّ المقصود بيان وجه إيراد الحدود قبل الشروع في المقصود. على أنَّ قولهم، وذلك: أي: تصور العلم، إنّما يحصلُ بأحد المعرفات[1] /٣و/ مردودٌ؛ لأنَّ حصول التصور بوجه ما، لا ينحصر بأحد المعرفات الأربعة.

وإنْ أرادوا به التصوّر بأحد المعرّفات، كما هو الظاهر من قولهم، وذلك إنّما يحصل بأحد المعرفات، فلا نسلَّم أنَّه لو لم يكن العلم متصوراً بأحد المعرفات، يلزم طلب المجهول المطلق، وإنّما يلزم ذلك، لو لم يكن متصوراً بوجه ما من الوجوه.

وبالجملة، إنَّه يكفي للشارع في كل علم، بل في كل شغل حين شروعه فيه أنْ يتصوّره تصوّراً ما، بأن يعلم أجمالاً أنَّ هذا علم ممتازٌ عن سائر العلوم، ويخرج بذلك عن كونه طالباً للمجهول مطلقاً، وهذا القدر من المعرفة لا يتوقف على شيء من المعرفات المذكورة، فلا حاجة إلى إيراده.

الثاني: إنَّ قولَهم ذلك نصٌّ في أنَّ تصور العلم إنّما هو بأحد المعرّفاتِ، فيرد عليهم أنَّ تعريف العلم بأحد المعرفات ليحصل به تصوره إمّا مسبوق بالتصوّر أو لا، فإن كان

---

[1] تقدّم ذكره في ص: ٤.

مسبوقاً بالتصوّر، فلا حاجة إليه، وإن لم يكن مسبوقاً به فلا يمكن تعريفه، فإنَّ الشيء متى لم يُتصوَّر لا يُعرَّف، فإنَّ تعريف الشيء وتحديده فرع تصوّره[١].

وأمّا قولهم في ذلك: إنَّ السرَّ في ذلك هو أن يكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه؛ فلأنَّهم إنْ أرادوا بالبصيرة كمالها، فمردودٌ بأنَّ الشروعَ في العلم لا يتوقفُ على حصول كمال البصيرة للشارعِ، حتّى يتوقف الشروع على معرفة الحدّ، بل يكفي للشروع نوع من البصيرة، كما لا يخفى. وإن أرادوا بها نوعاً من البصيرة، فلا حاجة إلى إيراد الحدّ؛ لحصوله بغيره. على أنَّ قولهم ذلك لا يستلزم المطلوب، إذ المقصود/٣ظ/ أنَّ البصيرة لا تحصل بدون التصور بحدّه، وما ذُكِر يدلُّ على أنَّ البصيرة حاصلةٌ به، ولا يدلّ على أنَّه لولاه لما حصلت البصيرةُ، فلا يتم الدّليل[٢]. وبالجملة، إنَّ ما ذكروه من التعليل في اثبات توقف الشروع على معرفة الحدّ عليلٌ.

فالصواب أن يقال: إنَّ الوجهَ في إيراد الحدّ قبل الشروع في المقصود، هو أنَّه لا بُد للشارع أن يتصوَّر ذلك العلم المشروع فيه بوجه ما؛ حتى لا يصدق عليه أنَّه طالبٌ للمجهول مطلقاً، ولما وجب التَّصور بوجهٍ ما، ولا يمكن تحصيله إلّا في ضمن تصوّره بوجه مخصوص، اختار المتأخّرون التصور بأحد المعرفات لاستلزامه ما[٣] هو الواجب- أعني التصور بوجه ما- وكون غيره مستلزماً لذلك الواجب لا يقدح في اختيارهم كمن اتَّجه له طريقان كل منهما مُوصِل إلى مطلوبهِ، فإنَّه يختار أحدهما بعينه، وإن كان الآخر مؤدّياً إليه أيضاً. على أنَّ لاختيارهم التصور بأحد المعرفات على غيرهِ مرجّحاً، وهو أنه

---

[١] ينظر: أصول الفقه/ ابن مفلح، شمس الدين: ٤٥٨/٢.

[٢] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم/ التهانوي: ١/ ١٣، ٥٣٠/٢.

[٣] (ما) سقطت من << ر>>.

يحصل به زيادةً على ما هو الواجب كمالُ البصيرة أيضاً، وغيره، وإن كان يحصل به ما هو الواجب إلا أنَّه لا يحصل به كمال البصيرة، فافهم.

فهذا هو التحقيق، وبالقبول يليق، وقد هدينا لذلك التمسك بحبل التوفيق، فما ذكره بعض أهل التحقيق من أنه لا حاجة إلى ذكرهم الحدود، قبل الشروع في المقصود؛ لعدم دلالة ما ذكروه من الدليل على لزوم الذكر، بل التصور بوجه ما يكفي في الشروع، لا يخلو من ضعف. فلاحظ بعين الإنصاف، واجتنب عن الاعتساف.

وأمّا قولهم/٤و/ في إثبات توقف الشروع على معرفة الفائدة: إنَّ الجاهل بها يكون شروعه في العلم من غير معرفة الفائدة عبثاً[١]، فلوجهين أيضاً:

الأول: إنَّه لا يُثبتُ المطلوبَ؛ لأنَّ المطلوبَ هو كون الشروعُ متوقفاً على معرفة الفائدة والعلم بها، وذلك يدل على أنَّه لا بُدَّ أن يُعلم أنَّ لهذا العلم فائدة؛ لأنَّه لا بُدَّ للشارع أن يكون عالماً بها؛ لأن سعيه يصونُ عن العبثِ بعلمهِ بأنَّ لهذا العلم فائدةً من دون علمه بها، ومعرفته لها. وبعبارة أُخرى: أنَّ العبثَ بحسب العُرف ما لا يترتبُ عليه فائدةٌ أصلاً، أو يترتب عليه ما لا يعتدّ به، فالذي يترتب عليه فائدة يعتدّ بها، لا يكون عبثاً، بحسب العرف، وعدم العلم بالفائدة المعتدّ بها لا يستلزم عدم الترتب أصلاً، فقولهم: إنَّ الجاهل بها يكون شروعهُ في العلم من غير معرفتها عبثاً ممنوعٌ، فتدبّر.

الثاني: إنّا نرى أنَّه يمكن للشارع أن يشرعَ في علم بمجرد أنَّه رأى جمعاً من الطلاب والمحصّلين يشتغلون بتحصيله، واشتاق إلى الاشتغال بشغلهم، فشرع في تحصيله من دون أن يعرف الفائدة، وعليه طريقة أهل زماننا هذا، وهو عام تسع وستين ومئتين بعد

---

[١] ينظر: فصول البدائع في أصول الشرائع/ شمس الدين الفناري:١/١٠.

الألف، فمعرفة الفائدة إجمالاً كان أو تفصيلاً ليس بلازمة، ولا يتوقف عليها الشروع، فما ذكروه ممنوعٌ فافهم.

وأمّا قولهم في ذلك: إنَّ الشروع في العلم فعلٌ إختياري، فلا بُدَّ له من مُرجّح فلوجوه؛

الأول: إنَّ هذا ليس بصحيح، فإنَّ ملاحظة المرجّح أيضاً فعل اختياريّ، فلا بُد لها من مرجّح، وملاحظة ذلك المرجّح أيضاً فعل اختياري لا بُد لها أيضاً من مرجّح، وعلى هذا فيلزم التّسلسل/٤ظ/، وهو باطلٌ، فلا حاجة إلى ملاحظة المرجّح ومعرفته.

الثاني: إنّا سلّمنا أنَّه صحيحٌ، ولكن لا نسلّم أنّه يجري في جميع الأفعال الاختياريّة، ألا ترى أنَّه إذا اتّجه لواحد طريقان موصل كل منهما إلى مطلوبه يختار أحدهما بعينه من دون مرجّحٍ مع أن الآخر يؤدّيه إليه أيضاً. والحاصل أنه لا يلزم في كل فعل كان اختياريّاً من مرجّح، فإذا ثبت ذلك ظهر أنَّ الشروع في العلم لا يتوقّف على معرفة الفائدة.

الثالث: إنّا سلّمنا أنَّه صحيحٌ، وسلّمنا أنَّه يجري في جميع الأفعال الاختيارية، لكن[1] لا نسلم انحصار مرجّح الشروع في الفائدة، بل نفس إرادة الشّارع يكفي في الشروع، فإنها مرجَّح له.

الرابع: إنّا سلّمنا انحصار المرجَّح في الفائدة، وسلّمنا أنَّه لا بُدَّ لكل فعل من مرجّح، لكن لا نسلّم أنَّه لا بُدَّ لفاعل ذلك الفعل أن يعلم المرجح، بل عِلمُهُ بأنَّ لهذا الفعل من مرجّح يكفي في الشروع، فلا حاجة إلى معرفة المرجّح. فتدبَّر.

---

[1] في << ر>> (لك) .

وأمّا قولُهُم في إثبات توقف الشروع على معرفة الموضوع[١]: إنَّ ذلك إنّما هو ليتميّز ذلك العلم المشروع فيه عن غيره تميزاً كاملاً، فإنَّ تمايزَ العلوم بحسب تمايز الموضوعات فلوجوه؛

الأول: إنَّ الشروعَ في العلم لا يتوقف على تميّزه لا إجمالاً ولا تفصيلاً حتّى يتوقف على معرفة الموضوع، بل[٢] مجرّد رؤية الشارع اشتغال الطلاب والمحصلين بتحصيله يكفي في الشروع منه دون أن يميَّزه عن سائر العلوم كما قلنا سابقاً[٣].

الثّاني: إنّا سلّمنا أنَّ الشروعَ في العلمِ موقوفٌ على تميَّزه عن غيره/٥و/، لكن لا نسلَّم أنَّ التميّز لا بُدَّ أن يكون على سبيل التفصيل، بل التميّز الإجمالي يكفي في الشروع، فلو علم أحد إجمالاً أنَّ علم الصرف علم ممتاز عن علم الطبّ، يجوز له أن يشرع فيه بمجرد ذلك التصوّر الإجمالي، فلا حاجة الى التميز على سبيل التفصيل بأن يُقال: إنَّ علم الصرف علم ممتاز عن علم الطب [٤]؛ لأنَّ موضوع الأول الكلمة المتصرّفة من حيث الصحة والاعتلال[٥]، وموضوع الثاني أبدان الإنسان.

---

[١] ينظر: شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي/ عبد الرحمن الإيجي:١/٥٠ ،٥١، وحاشية البنانيّ على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع/عبد الرحمن البنانيّ: ٢٩/١.

[٢] في << ر>> (به).

[٣] تقدّم ذكره في ص: ٧.

[٤] (يجوز له أن يشرع فيه بمجرد ذلك التصور الإجمالي، فلا حاجة الى التميز على سبيل التفصيل بأن يقال: أنَّ علم الصرف علم ممتاز عن علم الطب) سقطت من << ر>>.

[٥] (من حيث الصحة والاعتلال) سقطت من << ر>>.

الثالث: إنّا سلّمنا أن الشروع في العلم موقوف على تميزه عن غيره، وسلّمنا أن التميز لا بُد أن يكون على سبيل التفصيل، لكن لا نُسلم أنَّ تميز العلم المشروع فيه عن غيره تفصيلاً إنّما يحصل بذكر موضوعه فقط، بل لا بُدَّ حينئذٍ من ذكر موضوع كل علم؛ لأنَّ تميزه عن غيره إنّما يحصل بذكر موضوع الجميع لا بذكر موضوعه وحْدَه.

فإنك إذا قلت: موضوع النحو الكلمة والكلام مثلاً، لم يتميز النحو عندك عن علم الطب مثلاً؛ إلا بعد أن تقول: وموضوعه أبدان الإنسان؛ لأنَّ تميزه عنه فرع معرفة موضوع كليهما، فتأمّل.

والحاصل: أنَّ هذا الدّليل يقتصر أن يُذكَر في أول كل علم من العلوم موضوع كل علمٍ من العلوم مع أنَّه لم يقل به أحد، فتدبّر في هذا الوجه، فإنه لم يقل به أحد.

وقد ذكر بعض الأفاضل وجهاً آخرَ للرد[١]، فقال: إنَّ قولهم ذلك يدلّ على انحصار تمايز العلوم بتمايز الموضوعات[٢]. وليس كذلك، إذ قد يكون التميُّز بينها بتمايز المحمولات أيضاً. كما ترى أنَّ الصرفي يقول: يقول غير سالم، والنحوي يقول: إنَّه سالم.

أقول بنصرة الرسول: ولهم أن يقولوا: إنَّ المراد بكون[٣]/٥ظ/ تمايز العلوم بتمايز الموضوعات إنّما هو قبل الشروع في العلم، والتميُّز بالمحمول إنّما يحصل بعده. وأيضاً: إنَّ المراد من التميُّز التميُّز[١] على الوجه الأكمل، وهو لا يحصل إلّا بالموضوع، فافهم.

---

[١] أي لردّ ما ذكروه في إثبات توقف الشروع على معرفة الموضوع. ينظر: (حاشية) نسخة << أ >> : /٥ظ/.

[٢] ينظر: التقرير والتحبير علي تحرير الكمال بن الهمام/ ابن أمير حاج: ٢٤/١، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع/ حسن العطار: ٣٩/١.

[٣] في << ر>> (يكون).

وبالجملة، إنَّ هذا الدليل عليلٌ، لكن لا لهذه الجهة، بل لما ذكرنا[٢]. فالصّواب أن يقال: إنَّ الوجه في إيراد الموضوع قبل الشروع هو كونه ممّا لا بُد من معرفته؛ لأنَّ في[٣] العلم يُبْحَثُ عنه، فكيف يمكن الشروع في العلم مع عدم العلم بأنَّ فيه[٤] من أي شيء يُبحث! وأيضاً، إنَّ مسائل ذلك العلم تعرض الموضوع، فكيف يمكن إدراك العارض من دون العلم بالمعروض؟ فتدبَّر.

ولا يخفى أنَّه يظهر مما ذكرنا في ردّ ما ذكروه في إثبات توقف الشروع على معرفة الفائدة والموضوع، ضعف ما ذكرناه[٥] بعد ردّ ما ذكروه في إثبات توقف الشروع على معرفة الحدّ بقولنا: والصّواب، إذ يمكن أن يقال بعد ملاحظة ما ذكرنا هنا لا حاجة إلى تصور العلم لا إجمالاً ولا تفصيلاً، ولا يلزم من ذلك طلب المجهول مطلقاً، فإنَّ مجرّد رؤية الشارع اجتماع الطلاب والمحصَّلين في الاشتغال به يكفي في الشروع، وعليه طريقة أهل زماننا كما قلنا سابقاً[٦].

فتحصّل من جميع ما ذكرنا أنَّ الحق الحقيق بالقبول هو أنه لا حاجة إلى ذكر الحدّ والفائدة قبل الشروع في المقصود، بل الذي يجب ذكره هو الموضوع فقط، لكن لا لما ذكره

---

[١] (التميُّز) سقطت من << ر>>.

[٢] تقدّم ذكره في ص: ٨.

[٣] (في) سقطت من << ر>>.

[٤] (فيه) سقطت من << ر>>.

[٥] تقدّم ذكره في ص: ١٢، ١٣.

[٦] تقدّم ذكره في ص: ٩.

القوم، بل لما ذكرنا، لما ذكرنا[١]، ولعل هذا هو السر في تصدير الكتاب بالموضوع/٦و/ وحده دون الحدّ والفائدة. وله وجوه أُخَر أيضاً غير هذا، منها: الاشتهار بحيث لا يخفى على أحد من أُولي الأفكار، فإنَّ العيان لا حاجة له إلى البيان.

فإن قُلتَ: فلمَ ذكر الموضوع مع شهرته؟ قُلتُ: لما كان في موضوع علم النحو خلافٌ بين النحاة أراد أن يبين مختاره، ومذهبه، فذكره.

ومنها: طلب الاختصار، ومنها: أنَّه صنف هذا الكتاب لغير المبتدئين، فلو ذكرهما لانجرّ إلى تحصيل الحاصل، وهو باطل. ومنها: ما ذكره (عصام الدين) [٢] وهو أنَّه " كتب هذا الكتاب للصبي الذي لا يكون تحصيله إلا قسريَّاً، فلا ينفع في التحصيل البصيرة، ولا ما يوجب الرغبة، بل غاية أمره أن يَقسره[٣] المعلم على حفظ ما في الكتاب، وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم، ولا الغرض منه" [٤]، انتهى. وفيه نظرٌ من وجهين:

---

[١] أي : الأولى: وهو أنه مما لا بدَّ من معرفته، والثانية: وهو في ما ذكروه فاسداً وما ذكرناه صحيحاً . ينظر: (حاشية) نسخة << أ >> : /٦و/.

[٢] العصام الإسفراييني: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني عصام الدين(٨٧٣-٩٤٥ هـ) صاحب (الأطول) في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، في علوم البلاغة، و(ميزان الأدب) و (حاشية على تفسير البيضاوي) وغيرها. ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ مصطفى بن عبالله، المشهور ب (حاجي خليفة) : ٤٧٧، شذرات الذهب في أخبار من ذهب/ ابن العِماد الحنبلي: ٨ / ٢٩١ ، معجم المطبوعات العربية والمعربة/ يوسف بن إليان سركيس: ١٣٣٠، الأعلام/ خير الدين الزركلي: ١/ ٦٦.

[٣] في << ر >> (يفسّره). وفي اللغة: [ق س ر]، قَسَرَهُ عَلَى الأَمْرِ يَقْسِرُه قَسْراً: أَكْرَهَه عَلَيْهِ، وقَسَرَهُ واقْتَسَرَهُ: غَلَبَهُ وقَهَره. تاج العروس من جواهر القاموس/ الزبيدي، مرتضى: ٤١١/١٣.

[٤] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي: ٧.

الأول: إنّا لا نسلم أنَّ الكافية للصبي مع كونها في غاية الوجازة ونهاية الاختصار التي لا تكاد تُعَدُّ شروحها لكثرة نكتها وغموض مسألتها[١]، قاله بعض الأفاضل.

الثاني: إنّا سلمنا أنها للصبّي، ولكن لا نسلّم أنَّ ذلك يقتضي عدم تصدير الكتاب بالحد والفائدة، بل " وذلك يقتضي تصديره بهما ليزداد شوق الصبّي ويستمع بما[٢] يقوله المعلم".[٣] قاله الفاضل الجزائري[٤]. انتهى حاصل الكلام في هذا المقام، فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وقد بقيت هنا فوائد شريفة وفرائد لطيفة لا بأس علينا أن نذكرها، فنقول:

الفريدة الأولى/٦ظ/: **في ذكر حدّ علم النحو، وفائدته:**

فاعلم أنَّ للنحو معنيين: معنًى في اللغة، ومعنًى في الصناعة، أمّا معناه في اللغة فقد اضطرب كلامهم في بيانه، فقال المرادي[٥] في شرحه على الألفية: "للنحو في اللغة

---

[١] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية) : ١٧.

[٢] كذا في النسختين، ولعله (يستمع لما) أو (يستمتع بما).

[٣] ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي: ١٥.

[٤] نعمة الله الجزائري (١٠٥٠_١١١٢هـ) هو نعمة الله بن عبدالله بن محمد بن حسين الحسيني، الجزائري، الشوشتري، شيعي إمامي، عالم اديب، من اهل جزائر البصرة، من تصانيفه : (الأنوار النعمانية)، و (رياض الابرار في مناقب الأئمة الاطهار)، و(مفتاح اللبيب في شرح التهذيب) وغيرها، ينظر: معجم المؤلفين/ عمر رضا كحالة: ١٣/١١٠.

[٥] ابن أم قاسم المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، من كتبه: (تفسير القرآن) عشر مجلدات، و(شرح الشاطبية) في القراءات، و (شرح ألفية ابن مالك) في

معانٍ أربعة"[١]. وقال صاحب منهج السالك[٢]: "وجاء[٣] النحو في اللغة لمعانٍ خمسة"[٤]، وقال صاحب الإصلاح[٥]: "وهو يجيء على ثمانية معانٍ".[٦] انتهى.[٧]

دمشق، توفي بمصر سنة(٧٤٩هـ)، ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة/ ابن حجر العسقلاني :٢/٣٢ ،٣٣، والأعلام :٢ /٢١١.

[١] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي: ١/٢٦٤.

[٢] أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف (٨٣٨ – ٩٢٩هـ)، المعروف بالأشموني، أخذ علوم النحو عن الكافيجي والقراءات القرآنية عن ابن الجزري، وله من المؤلفات : (شرح ألفيَّة ابن مالك) ويُعرف باسم شرح الأشموني، و(نظم المنهاج) في الفقه، وغيرهما ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك/ محمد بن علي الصبان:١/٢، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين/ إسماعيل بن محمد الباباني:١/٧٣٩، والأعلام : ٥/١٠.

[٣] زاد في<< ر>> : في.

[٤] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك/ أبو الحسن الأشموني: ١/١٩، وفي النسختين(المسالك)، تصحيف صوابه ما أثبتناه.

[٥] لم أقف على من المقصود بصاحب الإصلاح.

[٦] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية/ بدر الدين العيني: ١/ ١٨٥، وشرح كتاب الحدود في النحو/ عبد الله بن أحمد الفاكِهي: ٥١.

[٧] (انتهى) سقطت من << ر>>

ولكنّي تتبّعت مواد استعماله، فرأيته مستعملاً لتسعة معانٍ:

الأول: القصد، وهو أكثر معانيه تداولاً[١]، كما قال القاضي زكريا الأنصاري[٢]، ولهذا ترى كثيراً منهم يقتصرون عليه، ولا يذكرون غيره من المعاني الآتية، وذلك كما يقال: (نَحَوتُ نحوك)، أي: قصدت قصدك.

الثاني: المثل، كما يقال: (جاءَني رجلٌ نحوكَ) أي: مثلك[٣].

الثالث: القسم والنوع، يقال: (هذا على خمسة أنحاء)، أي: أقسام وأنواع[٤]، وفي الحديث: (يأتيني أنحاءٌ من الملائكة)، أي: أنواع وضروب منهم[٥].

---

[١] ينظر: بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب/ أبو يحيى زكريا الأنصاري: ٦٦.

[٢] وهو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعيّ، أبو يحيى: شيخ الإسلام. قاض مفسر، من حفاظ الحديث. له تصانيف كثيرة، منها: (فتح الرحمن) في التفسير، و(شرح شذور الذهب) في النحو، و(تحفة نجباء العصر) في التجويد، وغيرها، توفي سنة (٩٦٢هـ). ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع/ شمس الدين محمد السخاوي: ٣/ ٢٣٤،٢٣٨ ، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة/ نجم الدين الغزي: ١/ ١٩٦،٢٠٧، وشذرات الذهب: ١٠/ ١٨٦،١٨٨، والأعلام : ٣/٤٦.

[٣] ينظر: الكتاب/ سيبويه: ١/٤٢٣ ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ أبو حيان الأندلسي: ٤/٢٦٨.

[٤] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» : ١/١٨٥، والتحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة/ محمد باي بلعالم: ١/٤.

[٥] صحيح ابن خزيمة / ابن خزيمة: ٣/٨٤، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث/ المديني، أبو موسى: ٣/٢٧٣.

الرابع: البعض، يقال: (أكلتُ نحو السمكة)، أي: بعضها[١].

الخامس: المقدار، يقال: (لك لديّ نحو ألفٍ)، أي: مقدار ألف[٢].

السادس: الجانب والجهة، يقال: (سرتُ إلى نحو دارك)، أي: إلى جانب دارك وجهتها[٣].

السابع: القبيلة، يقال: (رأيتُ نحو بني تميم) أي: قبيلتهم.

الثامن: الطريق: يقال: (مشيتُ مِن هذا النحو)، أي: من هذا الطريق[٤].

التاسع: الصرّف[٥].

---

[١] ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو : ٥١، ومعجم القواعد العربية/ عبد الغني الدقر: ١/١٧٥.

[٢] ينظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٢٠، وشرح ألفية ابن مالك/ أحمد بن عمر الحازمي: ٣/٢.

[٣] ينظر: الفروق اللغوية/ العسكري، أبو هلال: ١/٢٩٥، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح/ الملا على القاري: ٦/ ٣٢٣.

[٤] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: ١/ ١٨٥، ومعجم متن اللغة/ أحمد رضا: ٥/ ٤١٩.

[٥] يقال : نَحَوْت بَصرِي إِلَيْهِ أَنْحاه وأَنْحُوه صرَفته فَإِذا عَدَلته عَنهُ قلت أَنْحَيته عَنهُ ونَحَّيته.

المخصص / ابن سيده : ١ / ١١٢ .

وقد اجتمع بعض هذه المعاني في قول بعض الشعراء:[الوافر]

نحونـــا نحـــو[١] دارك يـــا حبيبـــي لقينـــا نحـــو[٢] ألـــف مـــن رقيـــب

وجـــدناهم حريصـــاً نحـــو[٣] كلـــبٍ تمنـــوا منـــك نحـــواً[٤] مـــن زبيـــبِ[٥]

هذا ما تتبعته من معنى النحو في اللغة.

وأمّا معناه في الصناعة، فقد اضطرب كلامهم أيضاً في بيانه، فقال/٧و/ جَمعٌ من المتقدمين:" إنَّه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، ويعرف به ذواتها صحة واعتلالاً "[٦]. وقال جمع من المتأخرين: " إنَّه علم بقوانين ألفاظ العرب من حيث الإعراب الإعراب والبناء"[٧].

---

[١] (أي: قصدنا جانب دارك)، (حاشية) نسخة << أ >> /٧و/.

[٢] (أي: مقدار)، (حاشية) نسخة << أ >> /٧و/.

[٣] (أي: مثل كلبٍ)، (حاشية) نسخة << أ >> /٧و/.

[٤] (أي: نوعاً وقسماً)، (حاشية) نسخة << أ >> /٧و/.

[٥] بدون نسبة في: شرح كتاب الحدود في النحو: ٥١.

[٦] ينظر: الأصول في النحو / ابن السراج : ١ / ٣٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب/ أبو البقاء العكبري: ٤٤ والمقرب / ابن عصفور : ١ / ٤٥.

[٧] ينظر: التعريفات : ٢٤٠، وشرح التصريح على التوضيح / خالد الأزهري : ١ / ١٤، ودليل الطالبين لكلام النحويين/ مرعي الكرمي: ١٢.

والسرُّ في ذلك هو أنهم اختلفوا في أنَّ النحو والصرف هل[١] هما علم واحد، أو علمان مختلفان لا دخل لأحدهما بالآخر؟ فذهب جمعٌ من المتقدمين[٢] إلى الأول، وتبعهم في ذلك جمع من المتأخرين كـ(ابن مالك[٣]، وابنه[٤]، وناظر الجيش[٥]،

---

[١] الصواب: أهما، باستعمال همزة الاستفهام.

[٢] (كالخليل وسيبويه) ينظر: المدارس النحوية/ شوقي ضيف :٣٤.

[٣] ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ابن مالك: ١، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح/ ابن مالك: ١٨.

[٤] في << ر>> (وأبيه). جمع بين علمي النحو والصرف في مصنف واحد وفي تعريف الصرف ذكر ذكر في ثناياه موضوعات نحوية. ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/ بدر الدين ابن مالك:٥٨٢،٥٨٤.

[٥] هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي (٦٩٧هـ – ٧٧٨هـ)، يُلَقَّب ببدر الدين، ويُعرَف بناظر الجيش، هو لغويٌّ ونحويٌّ من مصر، يعود أصله إلى حلب، يَعُدُّه المؤَرِّخون من رجال المدرسة النحوية في مصر وبلاد الشام. له من المؤلفات: (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، في النحو، يشرح كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك، و(شرح التلخيص)، في البلاغة، يشرح كتاب "تلخيص المفتاح" لجلال الدين القزويني. ينظر/ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / ابن تغري بردي : ١١/ ١٤٣، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة/ جلال الدين السيوطي: ٥٣٧/١، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة/ أحمد الطنطاوي: ٢٢٣. ورأيه، ينظر في : شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»/ ناظر الجيش: ١٠/ ٣٧٥، ٣٧٦.

وأبي حيّان[١]). وذهب أكثر المتأخرين إلى الثاني كـ(أبي عثمان المازني[٢]، وأبي الفتح ابن جنّي[٣]، والزمخشري، والمصنف[٤]، وابن هشام[٥]، وغيرهم كالشيخ بهاء الدين العاملي[٦] (رضي الله عنه)). واستدلوا على ذلك بوجوه؛

---

[١] ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :٦٨/١، ٢/ ٣٦ ،٤٦ ،٦١. هنا مزج أبو حيان علمي النحو والصرف في كتاب واحد كما فعل سيبويه، ونثر علوم الصرف في الكتاب النحوي.

[٢] ينظر: المدارس النحوية: ١٢١ ،١٢٢، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة: ٤٧.

[٣] ينظر: المنصف/ لابن جني: ٤، والمدارس النحوية: ١٢١.

[٤] يريد به (ابن الحاجب) صاحب الكافية. ينظر: الذيل على الروضتين/ أبو شامة المقدسي: ١٦٠، والديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب/ ابن فرحون المالكي: ٣٧٢، وغاية النهاية في طبقات القراء/ ابن الجزري: ٥٠٨/١.

[٥] ينظر: الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمدية/ السيد علي خان المدني الشيرازي: ٥٢، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو/ رشيد العبيدي: ١٠٦.

[٦] محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي (٩٥٣ ـ ١٠٣٠ هـ) المعروف بالشيخ البهائي وبهاء الدين العاملي، فقيه، ومحدث، وحكيم، ورياضياتي، وُلد في مدينة بعلبك اللبنانية، وانتقل مع والده إلى إيران، وعاش في عهد الدولة الصفوية،. من مؤلفاته: زبدة الأصول، والوجيزة، والفوائد الصمدية، في النحو، والكشكول، وغيرها. ينظر: أمل الآمل / الحر العاملي : ٥٨/١ ، والرسائل الرجالية/ أبي المعالي الكلباسي : ٢/ ٤٦٩. أمّا رأيه: فهو أيضا ألفَ في كل علم على حدة، ففي النحو : (رسالة الكافية في النحو)، وفي الصرف: شرح الشافية ، في الصرف. ينظر: الوجيزة في الدراية/ الشيخ البهائي: ٣٩٩ ،٤٠٠.

الأول: إنهم يقولون: الصرف أمُّ العلوم، والنحو أبوها، ولا يمكن أن يكون الشيء الواحد أباً وأُمّاً [١].

الثاني: إنَّ قولهم (علم التصريف) مشعر بأنَّه علم برأسه مغايرٌ لعلم النحو[٢].

الثالث: إنهم اتفقوا على أنَّ علم الأدب، إمّا ينقسم إلى اثني عشر قسماً، أو إلى ثلاثة عشر[٣]. فلو كان النحو والصرف علماً واحداً لكان منقسماً إمّا إلى أحد عشر قسماً، أو إلى اثني عشر.

أقول بنصرة الرسول: إنَّ الحقيق بالقبول كما عليه الفحول، هو المذهب الأول وهو المرويّ عن الصادق (عليه السلام) حيث قال: "تعلموا النحو، فإن النصارى كفروا بتحريف حرفٍ واحدٍ من كتاب الله تعالى، فإنهم وجدوا في الإنجيل مكتوباً: إنّي أنا الله، وَلّدتُ عيسى من عذراءَ بتولٍ، أي: منقطعة عن الأزواج بتشديد اللام، فقرأوا بتخفيفها فكفروا"[٤].

---

[١] ينظر: مراح الأرواح/ أحمد بن علي بن مسعود حسام الدين:٥، وشرح مراح الأرواح/ شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز: ٣، والفلاح في شرح المراح/ لابن كمال باشا: ٣.

[٢] ينظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور/ ابن الأثير، ضياء الدين: ٩، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد/ بدر الدين الدَّمَامِيني: ٤٦/١، وداعي الفلاح لمخبَّآت الاقتراح في النحو/ ابن علان: ٥٤.

[٣] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ١٧/١، وترتيب العلوم/ المَرْعَشي، محمد بن أبي بكر: ١٢٥.

[٤] روضة العقلاء ونزهة الفضلاء/ ابن حبان: ٢٢١، ٢٢٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير، أبو السعادات: ٢٢٥/٥، ووردَ هذا القول منسوباً للإمام علي بن ابي طالب(عليه السلام) في:

فإن قلت: قوله (عليه السلام) كيف يدل على المرام؟ قلت: لو لم يكن النحو والصرف علماً واحداً لما كان لقوله/٧ظ/ (عليه السلام): "تعلّموا النحو" معنًى، فإنَّ تخفيف اللّام، أي: العين، وتشديدها إنّما يرجع إلى الصرف لا النّحو.

فالمذهب الثاني ليس بشيء؛ لأنه اجتهادٌ في مقابل النص، تأمّل. على أنه يرد على قولهم: إنهم يقولون الصرف أمُّ العلوم والنحو أبوها، وعلى قولهم: إنَّ قولهم (علم التصريف) مشعرٌ بأنه علم برأسه مغايرٌ لعلم النحو. إنَّ هذين العبارتين من عبارات المتأخرين القائلين بتخالف النحو والصرف، ولم يقل به أحد من المتقدمين، وعلى قولهم: إنَّهم إتفقوا... الخ[1]، إنَّ هذا التقسيم إنَّما هو تقسيم المتأخّرين القائلين: بأنَّ كل واحد من النحو والصرف علم برأسه لا المتقدمين.

وبالجملة، لما كان المتقدمون قائلين بأنهما علم واحد، عرَّفوا النحو بتعريف يشمل الصرف بخلاف المتأخرين، فإنهم لما كانوا قائلين بأنهما علمان مختلفان لا دخل لأحدهما بالآخر، عرفوه بتعريف لا يشمله. ولا يخفى أنَّ المناسبة بين معناه الصناعي وبين كل واحد من المعاني اللغوية ظاهرة:

أمّا بينه وبين المعنى الأول؛ فلأنَّ هذا العلم علم يقصد به صواب الكلام. وأمّا بينه وبين المعنى الثاني؛ فلأنَّ من عَرِف هذا العلم يصير كلامه مثل كلام العرب. وأمّا بينه وبين المعنى الثالث؛ فلأنه قسم ونوع من العلوم. وأمّا بينه وبين المعنى الرابع؛ فلأنه بعض من العلوم. وأمّا بينه وبين المعنى الخامس؛ فلانه مقدار منها. وأمّا بينه وبين

نضرة الإغريض في نصرة القريض/ المظفر بن الفضل: ٣، ورياض العلماء وحياض الفضلاء/ الميرزا عبدالله أفندي الأصبهاني: ٣٦/٣.

[1] تقدّم ذكره في ص: ٢١.

المعنى السادس؛ فلأنه علم يبحث عن جانب الكلمة وطرفها. وأمّا بينه وبين المعنى السابع؛ فلانه قبيلة وطائفة من العلوم. وأمّا بينه وبين المعنى الثامن؛ فلأنه طريق الوصول إلى الصواب. وإما ما بينه وبين المعنى التاسع؛ فلأن من عَرِفه يَصْرِف لسانَهُ عن الخطأ ويميل إلى الصواب. فإذا عرفتَ/٨و/ معنى النحو في اللغة، والصناعة، وعرفتَ المناسبة بين المعنيين، فاعلم أن فائدته صيانة اللسان عن الخطأ في المقال، والاستعانة على فهم معاني القرآن، والأحاديث الواردة عن الأئمة (عليهم أفضل الصلوات وأكمل الرضوان)، ومسائل الفِقه، ومخاطبة العرب، ومن ثَمَّ قيل تعليمه وتعلّمه واجبٌ، فإنه مقدمة لمعرفة الفقه الواجب تعليمه وتعلّمه، فمقدمة الواجب واجبةً، ولا يُخفى أن وجوب تعليم الفقه وتعلّمه ليس بعينيّ بل كفائي[١].

فإن قلت: لو لم يكن الحد والفائدة ممّا لا بُد من معرفته قبل الشروع في المقصود، فلمَ ذكرتهما قبل الشروع في المقصود؟ قلت: ذكرتهما اقتداءً بالخلف وتأسياً بالسلف. فإنهم كانوا يذكرونهما أيضاً في رؤوس تصانيفهم، وأوائل تآليفهم كما مر[٢]، فتدبّر.

---

[١] الواجب العيني: " ما يتعلق بكل مكلف ولا يسقط بفعل الغير " كالصلاة اليومية والصوم. ويقابله الواجب الكفائي، وهو: " المطلوب فيه وجود الفعل من أي مكلف كان " فيسقط بفعل بعض المكلفين عن الباقي، كالصلاة عن الميت وتغسيله ودفنه. أصول الفقه /الشيخ محمد رضا المظفر ١/ ١٢٣، . وفي تيسير أصول الفقه للمبتدئين/ محمد حسن عبد الغفار: ١٣/١ : الفرض الكفائي هو: طلب الشارع إيجاد الفعل نفسه دون النظر إلى عين المكلف. أمّا ضابط الفرض العيني فهو: طلب الشارع الفعل من عين المكلف، فالشارع ينظر فيه إلى الفاعل. والفرق بين فرض العين وفرض الكفاية: أن فرض العين كل مكلف مطالب أن يفعل هذا الفعل الذي أمره الله به، وفرض الكفاية المطلوب إيجاد الفعل فقط، بدون النظر إلى الفاعل.

[٢] تقدّم ذكره في ص: ١.

الفريدة الثانية: في تحقيق الكلام في الموضوع

اعلم أنَّ موضوع كل علمٍ ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية، بيان ذلك أنَّ من جملة العلوم علم الطب والبحث فيه عن أحوال بدن الإنسان من حيث الصحة والمرض، فيكون موضوعه بدن الإنسان.

وعلى هذا فإن قلت: ما المراد بالعوارض الذاتية؟ قلت: أمّا العوارض فهو جمع العارض، وعارض الشيء: خارجه الذي يحمل عليه.

وأمّا العوارض الذاتية: فبيانها موقوفة على تقديم مقدمة، وهي أنَّ العوارض على قسمين: ذاتيّة، وغريبة. وكل واحدة منهما على ثلاثة أقسام، فالمجموع ستّة أقسام؛ لأنَّ ما يعرض الشيء؛ فإمّا أن يكون عروضه لذاته كـ(التعجب)، فإنه يعرض الإنسان؛ لأجل كون ذاته متّصفاً به في الحقيقة. أو لجزئة[1] كـ(الحركة)، فإنها تعرضه؛ لأجل كونه حيواناً وهو جزئه. أو/٨ظ/ لأجل شيء يكون خارجاً عن ذلك الشيء ومساوياً له كـ(الضحك)، فإنه يعرضه؛ لأجل التعجّب وهو شيء خارج عنه مساوٍ له. أو لأجل شيء يكون خارجاً عنه أعمّ منه كـ(الحركة)، فإنها تعرض الأبيض؛ لأجل شي يكون خارجاً عنه أعمّ منه وهو كونه جسماً، وهو أعم من الأبيض وغيره. أو أخص منه كـ(الضحك)، فإنه يعرض الحيوان لأجل كونه إنساناً وهو خارج عنه وأخص منه. أو لأجل شيء مباين له كـ(الحركة)، فإنها تعرض لجالس السفينة؛ لأجل شيء مباين له وهو السفينة، فإنها مباينة لجالسها، فهذه ستة أقسام، ثلاثة منها تُسمى اعراضاً ذاتية، وهي الثلاثة الأولى. قال

---

[1] في << ر>> (لجزئية).

بعض الأفاضل[١]: "وإنّما سُميت بذلك لاستنادها إلى ذات المعروض. أمّا العارض للذّات فهو ظاهر. وأمّا العارض لجزئه، فلأن الجزء داخل في الذّات، والمستند إلى ما في الذات مستند إلى الذات في الجملة. وأمّا العارض للأمر المساوي، فلأن المساوي مستند إلى ذات المعروض، والعارض مستند إلى المساوي، والمستند إلى المستند إلى الشيء مستندٌ إلى ذلك الشيء، فيكون العارض أيضاً مستنداً إلى الذات"[٢]، انتهى.

"وثلاثة منها تُسمى أعراضاً غريبة، وهي الثلاثة الأُخرى. وإنّما سُميت بذلك؛ لأنها ليست مستندة إلى الذات، وفيها غرابة بالقياس إلى ذات المعروض"، قاله بعضهم[٣].

فإذا عرفتَ أن العوارض على قسمين ذاتيّة وغريبة، وعرفتَ أنَّ كل واحد منها على ثلاثة أقسام، فاعلم أنَّ العلوم لا يبحث فيها إلّا عن الأعراض الذاتيّة لموضوعاتها، قال بعض المحققين[٤]: "وذلك لأن المقصود في العلم بيان أحوال موضوعه/١٠و/،

---

[١] قطب الدين الرازي (٦٩٤ -. ٧٦٦ هـ) محمد بن محمد، قطب الدين أبو عبد الله الرازي، عالم إمامي، من آثاره: (تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية) ، و(لوامع الاسرار في شرح مطالع الانوار)، و(حاشية على «الكشاف» في التفسير للزمخشري). ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء/ مؤسسة الامام الصادق، اشراف الشيخ جعفر السبحاني: ٢٢٦/٨.

[٢] تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية/ قطب الدين الرازي: ٧٠، ٧١ .

[٣] المصدر نفسه : ٧١.

[٤] وهو الشريف الجرجاني: علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف(٧٤٠ – ٨١٦ هـ)، فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو [أو تاجو] (قرب أستراباذ) ودرس في شيراز، وله نحو خمسين مصنفا، منها: (التعريفات)، و (شرح مواقف الإيجي)، و (الحواشي على المطول للتفتازاني)، ينظر : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع/ محمد بن علي الشوكاني:٤٨٨/١، ٤٨٩، ٤٩٠، والأعلام، ٧/٥.

والاعراض الذاتية للشيء أحوالٌ له في الحقيقة. وأمّا الاعراض الغريبة (فهي في)[١] الحقيقة أحوال لأشياء أُخَر، فهي بالقياس إليها أعراضٌ ذاتيةٌ، فيجب أن يُبْحَث عنها في العلوم المباحثة عن أحوال تلك الأشياء مثلاً: الحركة بالقياس إلى الأبيض عرضٌ غريبٌ، وبالقياس إلى الجسم عرضٌ ذاتيٌ، فيُبْحَث[٢] عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم، وقس عليها ما عداها"[٣] ، انتهى كلامه.

فإن قلت: الموقوف عليه الشروع في كل علم موضوع ذلك العلم لا مطلق الموضوع، فمَا السرّ في ذكر مطلق الموضوع؟ قلت: قال بعض الأفاضل: "السرّ في ذلك هو أن موضوع العلم المشروع فيه أخص من مطلق الموضوع، والعلم الخاص مسبوق بالعلم العام، فيجب أولاً تعريف مطلق الموضوع حتّى يحصل معرفة موضوع العلم المشروع فيه"[٤]، انتهى. وفيه نظرٌ؛ لأن العلم بالخاص لا يلزم أن يكون مسبوقاً بالعلم بالعام كـ(الماشي) للإنسان، فلا يكون العلم بالخاص مسبوقاً بالعلم بالعام، فإن العلم بالإنسان غير مسبوق بالعلم بالماشي.

---

[١] في << ر>> (ففي).

[٢] في << ر>> (فيجب).

[٣] تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية: ٧١.

[٤] تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية: ٦٨، ٦٩.

فالصواب أن يُقال: " لما كان موضوع العلم المشروع فيه موضوعاً مقيداً، والعلم بالمقيد مسبوقٌ بالعلم بالمطلق، وجب أولاً تعريف مطلق الموضوع؛ حتى يحصل العلم بموضوع العلم المشروع فيه" [١]. قاله النجاري[٢].

الفريدة الثالثة: في بيان موضوع علم النحو

اعلم أنَّ في ذلك خلافاً بين النحويّين على ثلاثة أقوال: قولٌ بأنَّه الكلمة وحدها، وقولٌ بأنَّه الكلام وحده، وقولٌ بأنَّه الكلمة والكلام كلاهما[٣]. ولكل واحد من هذه الأقوال حجةٌ واستدلالٌ لا بأس بذكره فنقول:

أمّا القائلون بالقول الأول، فاستدلوا على ما زعموه بأنَّ حدّ الموضوع إنّما يصدق على الكلمة وحدها؛ لأنه/١٠ظ/ -على ما مرّ[٤]- ما يُبْحَثُ في العلم عن عوارضه

---

[١] ينظر : مختصر التحرير شرح الكوكب المنير: ١/ ٣٣.

[٢] هو أبو البقاء تقيُّ الدين محمَّد بن أحمد بن عبد العزيز بن عليٍّ الفتوحيُّ المصريُّ الحنبليُّ، الإمام الأصوليُّ اللغويُّ المتقن، الشهير بـ «ابن النجَّار»، وُلد بمصر سنة، (٨٩٨هـ)، له مصنَّفاتٌ أشهرها: (منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات) في الفروع، و(الكوكب المنير) المسمَّى بـ «مختصر التحرير» في أصول الفقه، توفِّي سنة (٩٧٢هـ) ، ينظر: مختصر طبقات الحنابلة/ محمد جميل بن عمر البغدادي، المعروف بابن شطي : ٨٧، ومعجم المؤلفين : ٣/٧٣.

[٣] ينظر : عبد السميع بن محمد علي بن أحمد اليزدي في رسالته المسماة بـ(غاية المسؤول ونهاية المأمول) فإنه اختار أنَّ موضوع النحو الكلام وحده مع أنه عرّف الكلمة أيضاً. (حاشية) نسخة << أ >> /١٢ظ/ ، الهداية في النحو / أبو حيان محمد بن يوسف: ١/٥، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/٢٤، والحدائق النديّة في شرح الصمدية : ٥٣، وشرح الآجرومية/ حسن حفظي: ٢٦.

[٤] تقدّم ذكره في ص: ٢٧.

الذاتية، والنحو إنّما يَبْحَثُ عن الإعراب والبناء[١]، ولا شبهة أنهما يعرضان الكلمة فقط دون الكلام، فإن قلت: لو كان الإعراب والبناء من الأحوال اللاحقة للكلمة، فكيف وجد الإعراب المحلّي في بعض الجمل على ما حكموا عليه؟ قلت: قد أُجيب عن ذلك بأن ذلك إنّما هو لتنزيلها منزلة المفرد، ووقوعها موقعه.

وأمّا القائلون بالقول الثاني، فاحتجّوا على ذلك بأنَّ الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع في المحاورات إلا في ضمن الكلام، بل لا يظهر أثر[٢] الإعراب والبناء في آخرها إلا في ضمنه، خصوصاً عند من ذهب إلى أنها قبل التركيب لا معربة ولا مبنية. فالإعراب والبناء وإن كانا يعرضان الكلمة إلا أنَّ ذلك بواسطة الكلام[٣].

وأمّا القائلون بالقول الثالث، فاستدلوا على ذلك بما هو مركب من الدليلين المذكورين[٤]، فإن قُلتَ: إنَّ الإعراب والبناء الّذين يعرضان الكلمة من أيّ قسم من أقسام

---

[١] ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ١/ ١٤، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٢٤، وشرح ألفية ابن مالك : ٤/٢، وشرح الدرة اليتيمة/ أحمد بن عمر الحازمي: ٧/١.

[٢] في << ر>> (امر).

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ابن عقيل : ١٤/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٨٥/١، والفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني/ الشوكاني: ٢٧٩/١٢.

[٤] ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول/ القرافي: ١/ ٤٣٠، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ١٣، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٢٤، ودستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون/ الأحمد نكري: ٣/ ٢٧٣.

الأعراض الذاتية؟ قُلتُ: من قبيل القسم الأول، أي: العارض للذات، فإنَّ الإعراب والبناء يعرضانها؛ لأجل كون ذاتها متصفةً بهما، فافهم.

الفريدةُ الرابعة: في تحقيق الكلام في قول الشارح

وبدء اعلم أنَّ الابتداء على ثلاثة أقسام: حقيقي، وإضافي، وعرفي. فالحقيقي: ما لا يكون مسبوقاً بشيء أصلاً، والإضافي قيل: ما يكون مسبوقاً بشيء، وقيل: ما يكون ابتداءً بالإضافة إلى ما بعده، والعرفي: ما يصدق عليه في العرف أنَّه ابتداء[1].

فإن قُلتَ: ما النسبة بين هذه الأقسام الثلاثة؟ قُلتُ: أمّا بين الابتداء الحقيقي/١١و/ والإضافي على الحدّ الأوّل فهي التّبايُن؛ لأنَّ الحقيقي ما لا يكون مسبوقاً بشيء، والإضافي على الحدّ الأول ما يكون مسبوقاً به، فبينهما بونٌ بعيد. وأمّا بينه وبين الإضافي على الحدّ الثاني فهي العموم والخصوص مطلقاً بأعميّة الابتداء الإضافي من أن يكون مسبوقاً بشيء أو لا، وأخصيّة الابتداء الحقيقي بأن لا يكون مسبوقاً بشيء[2]، فكلّ حقيقي إضافي ولا عكس. وأمّا بينه وبين الابتداء العرفي فهي العموم والخصوص مطلقاً أيضاً بأعميّة الإبتداء العرفي من أن يكون له سابق أم لا، وأخصيَّة[3] الحقيقي بأن لا يكون له سابقٌ، فكل حقيقي عرفي ولا عكس. وأمّا بين الابتداء العرفي والإضافي على الحدّ الأول، فهي العموم والخصوص مطلقاً أيضاً بأعميّة العرفي من أن يكون مسبوقاً

---

[1] التعريفات : ٤٥، والحاشية على تهذيب المنطق/ المولى عبدالله اليزدي: ١٢٩، ١٣٠، ودستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ١/ ٢٤.

[2] (أو لا، وأخصيّة الإبتداء الحقيقي بأن لا يكون مسبوقاً بشيء) سقطت من << ر>>.

[3] في << ر>> (وأخصه).

بشيء أو لا، وأخصيّة الإضافي على الحد الأول بأن يكون مسبوقاً بشيء، فكل إضافي عرفي ولا عكس. وأمّا بينه وبين الإضافي على الحد الثاني فهي التساوي، تدبّر.

فإذا عرفتَ أنَّ الابتداء على ثلاثة أقسام، فاعلم أنَّ ابتداء المصنف بتعريف الكلمة والكلام، إمّا أن يكون إضافياً على الحديّن، أو عرفياً إن كان مبتدئاً بالتّسمية كما هو الظاهر من كلام الشارح قبلُ، وهو قوله: " اعلم أنَّ الشيخ[١] لم يصدر رسالته هذه بحمد الله" [٢] فإنه لو لم يكن مبتدئاً بها لذكره الشارح أيضاً، وإمّا أن يكون ابتداؤه بتعريف الكلمة حقيقياً وعرفياً وإضافياً على الحدّ الثاني، وبتعريف الكلام إضافياً على الحدينّ، وعرفيّاً إن لم يكن مبتدئاً بالتّسمية[٣] /١١ظ/، كما هو الظاهر من ترك الشارح مزجها، مع أنَّ دأب من يمزج متناً أن يذكر جميع ما ذكره الماتن، كما ترى.

والظاهر من كلام سائر الشارحين، لا سيّما بعض الشرّاح الفارسيّة، حيث صرَّحوا بالبسملة، فقالوا: قال المصنف: بسم الله الرحمن الرحيم، إنَّ المصنف ابتدأ ببسم الله، فعلى هذا يرد على الشارح أن ترك مزجها ليس بجيّد، فتدبّر.

قوله: بتعريف الجار والمجرور: متعلق ببدء، فإن قُلتَ: إنَّ الشيخ كما (**بدأ بتعريف الكلمة والكلام**)[٤]، بدأ بتقسيمهما أيضاً، حيث قال: الكلمة: اسم، وفعل، وحرف. والكلام إمّا مُركب من اسمين أو من فعل واسم. فمَا وجه تخصيص الشارح ابتداء المصنف

---

[١] يقصد به ابن الحاجب.

[٢] الفوائد الضيائية/ نور الدين الجامي: ١/ ١٣.

[٣] في << ر>> (بالنسبة).

[٤] الفوائد الضيائية: ١/ ١٤.

بالتعريف؟ قُلتُ: الوجه في ذلك هو كون التقسيم راجعاً إلى التعريف؛ لأن المراد من التعريف التعريف التام، وهو لا يتم إلا بذكر التقسيم لما ذكروا من أنَّ التقسيم للحدّ تتميمٌ.

قوله: (الكلمة والكلام)، قال الأستاذ[١]: " وفي عطف الكلام على الكلمة ردٌّ على القائلين بكون الموضوع أحدهما" [٢]، أقول:

أولاً: إنَّ هذا لا يدل على أنَّ الموضوع كلاهما أصلاً، فكيف عن الردّ؛ لأن القائلين بأن الموضوع أحدهما، يبتدئون بتعريف كليهما أيضاً.

وثانياً: سلَّمنا أنَّه يدل على أنَّ الموضوع كلاهما، لكن لا نسلَّم أنَّه ردّ على هؤلاء، وقال الفاضل الجزائري (عليه رحمة الباري): " وفي كلام الشارح رد على من قال: موضوع النحو الكلمة أو الكلام" [٣].

أقول: هذا وإن كان أولى مما قاله الأستاذ، فإنه لم يخصص الدالّ على الردّ بشيءٍ/١٢و/ دون شيء، إلا أنَّه ليس بصحيح أيضاً، إذ لا دلالة في هذا الكلام على

---

[١] لم أقف على من المقصود ب(الأستاذ).

[٢] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية): ١٦، ١٧، ويبدو أنَّ (الأستاذ) كان أحد مشايخ (الهمداني)، وفي مورد لاحق يقول الهمداني: (قال الأستاذ: سلمه الله بالنبي وآله الأمجاد)، مما يدل على أنه كان حيّاً أثناء تأليف الكتاب، ولعل (الأستاذ) قد نقل أقوال عصمة الله البخاري من حاشيته على (الفوائد الضيائية).

[٣] حاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي: ١٤.

ذلك؛ لأن القائلين[١] بأنَّ الموضوع أحدهما يبتدئون بتعريف كليهما أيضاً لهذه العلّة، فيمكن أن نقول إنه اختار قول من يقول: إن الموضوع أحدهما، لكن لا مطلقاً، بل بحمل البحث عن أحدهما مستقلاً، وعن الآخر تبعاً للآخر.

اللهم إلا أن يقال: إنَّ هذا تكلّف ويحتاج إلى التقدير، وهو خلاف القياس، مع أنَّ المتبادر من البحث عن الشيء البحث عنه مستقلاً، ومع أنَّ قوله: (يبحث) مطلق، وإطلاق المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل، والفرد الكامل من البحث، البحث الاستقلالي، تدبّر.

قوله: **(لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما)** [٢]، إن قيل: إن الشيخ[٣] يبحث عن أحوال أقسامهما أيضاً، فما وجه تخصيص البحث بأحوالهما؟ قُلتُ: أقسامهما راجعةٌ إليهما، فإذا بحث عن أحوال أقسامهما، فكأنه يبحث عن أحوال أنفسهما، تدبّر.

قوله: **(فمتى لم يعرّفا)** [٤] .. الخ، يجوز أن يُقرأ بتشديد الراء وتخفيفها[٥]، فعلى الأول يكون مشتقاً من التّعريف، ويكون مناسباً لقوله: (بتعريف). وعلى الثاني يكون

---

[١] منهم عبد السميع بن محمد علي بن أحمد اليزدي في رسالته المسماة ب(غاية المسؤول ونهاية المأمول) فأنه اختار على أنَّ موضوع النحو الكلام وحده مع أنه عرّف الكلمة أيضاً. (حاشية) نسخة << أ >> /١٢ظ/.

[٢] الفوائد الضيائية : ١/ ١٤.

[٣] يقصد ابن الحاجب .

[٤] المصدر نفسه : ١/ ١٤.

[٥] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية) : ١٧.

مشتقاً من المعرفة، ويكون مناسباً لقوله: كيف يبحث.. إلخ[١]؛ لأنَّ البحث عن أحوال الشيء لا يقتضي تعريفه، بل معرفته، وعلى التقديرين مبني للمجهول.

قيل: وعلى التقديرين فيه نظر؛

أمّا على التقدير الأول، فللزوم لغويّة، قوله:(**كيف يبحث**)[٢]..الخ[٣]؛ لأنَّ البحث عن أحوال الشيء لا يتوقف على تعريفه، بل على معرفته كما قلنا[٤]. وأمّا على التقدير الثاني فلصيرورة دليل الابتداء بالتعريف أعمّ من المدّعى، فإنَّ المدّعى هو الابتداء بالتعريف، والدليل يثبت وجوب المعرفة لا وجوب التعريف،/١٢ظ/ والمعرفة تحصل بغير التعريف. وأجيب عن ذلك: بأنَّه على التقديرين صحيح، أمّا على التقدير الأول: وهو أن يكون من التعريف؛ فلأنَّ المراد بالبحث في قوله: كيف يبحث، البحث على وجه البصيرة؟ فالمعنى: بدء بتعريف الكلمة والكلام؛ لأنَّه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما، فمتى لم يُعَرّفا، كيف يبحث عن أحوالهما على وجه البصيرة؟

وأمّا على التقدير الثاني: وهو أن يكون من المعرفة؛ فلأنَّ المراد من المعرفة المعرفة على وجه البصيرة، وهي لا تكون إلا بالتعريف، فالمعنى: فمتى لم يُعْرَفا على وجه البصيرة كيف يبحث عن أحوالهما؟ أو نقول: ليس المراد من المعرفة المعرفة على وجه البصيرة، لكن لمّا ثبت وجوب المعرفة بذلك الدليل، وهو أنَّ البحث عن أحوال الشيء

---

[١] (الخ) سقطت من << ر>>.

[٢] الفوائد الضيائية : ١/ ١٤.

[٣] (الخ) سقطت من << ر>>.

[٤] تقدّم ذكره في ص: ٣٢.

متوقّفٌ على معرفته[١]، عرّفنا الكلمة والكلام لتحصل المعرفة الّتي وجبت لنا في ضمن التعريف، فإن التعريف خاص يستلزم العام الذي هو الواجب، وهو المعرفة. لا يُقال: لمَ عرفتهما بهذا دون غيره؟ لأنّا نقول: هذا تعيين الطريق، وليس هذا من دأب المناظرة، تدبّر.

قوله: **(وقدّمَ الكلمة على الكلام؛ لكون أفرادها جزءٌ من أفراده ، ومفهومها جزءٌ من مفهومه)** [٢]. أقول: إنَّ الكلام في هذه العبارة يستدعي رسم مقامين،

الأول: في تحقيق الكلام في أجزائها، وبيان حاصل تعليل التقديم. والثاني: في بيان الاعتراض الوارد عليها وجوابه.

أمّا المقام الأول: فاعلم، أمّا تحقيق الكلام في أجزائها. فأقول: إنَّ قوله: قدّمَ، من التقديم والتقدم على ما بُيّن في محله على خمسة أقسام؛ لأنَّ المتقدم والمتأخر إمّا أن يكونا متّفقي الزمان/١٣و/ أو لا، فإن لم يكونا متّفقي الزمان، فالتقدّم زماني كتقدّم الآباء على الأبناء. وإن كانا كذلك، فإمّا أن يكون المتأخر مفتقراً إلى التقدم أو لا. فإن كان مفتقراً إليه، فإمّا أن يكون المتقدم علةً تامةً للمتأخر أو لا، فإن كان فالتقدّم عِلّيٌّ، كتقدّم حركة اليد على حركة المفتاح، وتقدّم النار على الإحراق، وإلا فطَبعيٌّ كتقدم الواحد على الاثنين. وإن لم يكن مفتقراً، فإمّا أن يكون التقدم والتأخر بسبب الترتيب أو لا، فإن كانا بسبب الترتيب، فالتقدم وضعيٌّ كتقدم أول الصفوف على ثانيها، وإلا فشرفيّ كتقدم العلماء على الجُهّال، والملوك على الرّعايا، فهذه خمسة أقسام. [٣]

---

[١] (أنَّ البحث عن أحوال الشيء متوقف على معرفته) سقطت من << ر>>.

[٢] ينظر: الفوائد الضيائية : ١/ ١٥.

[٣] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه/ االزركشي، بدر الدين: ٤٩/٦، والتعريفات: ٢٠١.

وقد زاد بعض الأفاضل على هذه الأقسام أقساماً أُخرى، فقال: وقد زدنا على ما قالوا ما يحصل معها أشرف الأعداد، وأعني: الأثني عشر[١]، لكن ليس هنا موضع ذكرها، تدبّر.

وقوله: أفرادها، جمع الفرد، والفرد[٢]: هو الكلي المتصف بالتشخّص بخلاف المفهوم، فإنَّه كلي عارٍ من التشخّصات. والفرق بينهما أنَّ الفرد يوجد في الخارج بخلاف المفهوم.

وقوله: " ومفهومها جزءٌ من مفهومه، الضميران البارزان فيه يرجعان إلى الكلمة والكلام على سبيل الاستخدام، وهو أن يذكر كلمة ويراد منها معنى، ثم يرجع إليها ضمير ويراد منها معنى آخر، فالمراد بالكلمة والكلام قبل إرجاع الضمير إليهما مفهومهما، وبعد ذلك لفظهما "،[٣] تدبّر.

وأمّا حاصل تعليل التقديم، فاعلم أنَّ الكلمة مقدَّمة بالتقدم الطبعيّ على الكلام؛ لأنَّها جزؤه من حيث الأفراد، والمفهوم. والجزء مقدمٌ على الكلّ بالوجدان فقُدِّمت، وقد علل وضعاً ليتوافقا.

وإنّما قُلنا إنَّ الكلمة جزء الكلام من حيث الأفراد والمفهوم/١٣ظ/، أمّا من حيث الأفراد فظاهر؛ لأنَّ (زيداً)، وهو فرد من أفراد الكلمة جزءٌ من فرد الكلام وهو: (زيد قائم). وأمّا من حيث المفهوم؛ فلأن فرد الكلمة جزءٌ من مفهوم الكلام، وهو ما تضمن كلمتين بالإسناد، فإنَّ المراد من الكلمتين مصداقهما، فيكون مفهومها أيضاً جزءاً من مفهومه

---

[١] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية) : ١٧.

[٢] في << ر>> (المفرد).

[٣] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية) : ١٨، ١٩.

ضرورة، فعلى هذا التقدير كون مفهوم الكلمة جزءاً من مفهوم الكلام تحقّق بواسطة الفرد لا بالذات بخلاف كون أفرادها جزءاً من أفراده، تدبّر.

والحاصل: أنَّ الكلمة مقدّمة على الكلام طبعاً، فقُدِّمت وضعاً؛ ليتوافقا. فالكلمة حينئذٍ متقدمة على الكلام بحسب الوجودات الأربع، أعنى: الخارجي، والذهني، والكتبي، واللفظي؛ لأنَّ كل شيء كان متقدماً على شيء بحسب الوجود الخارجي، وقُدِّم عليه بحسب الكتابة، يكون متقدماً عليه بحسب الوجودات الأربع. أمّا بحسب الوجود الخارجي والكتبي فظاهر. وأمّا بحسب الوجود اللفظي؛ فلأنَّه ينقل من كتابته إلى اللفظ، وأمّا بحسب الوجود الذهني؛ فلأنَّه ينقل من لفظه إلى معناه، أي: تعقلّه في الذهن[1].

وأمّا المقام الثاني: فاعلم، أمّا الاعتراض الوارد على الشارح، فاثنان،

الأول: إنَّه لا حاجة إلى ذكر قوله: ومفهومها جزء من مفهومه؛ لأنَّ كون فرد الكلمة جزءاً من فرد الكلام مستلزمٌ لكون مفهومها جزءاً من مفهومه؛ لأنَّ المفهوم كلي لا يوجد إلا في ضمن الفرد، فإذا كان الفرد جزءاً يكون المفهوم جزءاً أيضاً بالإلتزام.

الثاني: إنَّ الإحتمالات المتصوّرة في المقام ستة؛ لأنَّ المراد من تقديم الكلمة، إمّا تقديم تقسيمها، أو تقديم تعريفها، أو تقديمهما مطلقاً، أي: بحسب التعريف والتقسيم. فهذه/١٤و/ ثلاثة احتمالات، وعلى كل احتمالٍ، فدليل التقديم، إمّا مجموع المعطوف والمعطوف عليه، أي: مجموع قوله: لكون أفرادها جزءاً من أفراده، ومفهومها جزءٌ من مفهومه، أو كل واحد منهما، بمعنى أنَّ قوله: لكون أفرادها جزءاً من أفراده دليلٌ.

---

[1] ينظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: ٦٨/١، والمنطق /الشيخ محمد رضا المظفر : ٣٧.

وقوله: ومفهومها جزء من مفهومه، دليلٌ آخر، فهذه ستّة احتمالات وعلى كل احتمال باطل.

أمّا إن أُريد بالتقديم تقديم التقسيم، وكان الدليل مجموع المعطوف والمعطوف عليه فللزوم لغويّة جزء الدليل وهو قوله: ومفهومها جزءٌ من مفهومه، إذ لا دخل له في تقديم التقسيم. وأمّا إن أُريد به ذلك، وكان الدليل تقديم كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه؛ فلأنّ دليل الثاني لا دخل له في ذلك كما قلنا[1].

وأمَّا إن كان المراد به تقديم التعريف، وكان الدليل المجموع، فللزوم زيادة جزء الدليل، وهو قوله: لكون أفرادها جزءاً من أفراده، إذ لا دخل له في تقديم التعريف.

وأمّا إن كان المراد به تقديمه، وكان الدليل كلّ واحد منهما، فللزوم استدراك الدليل الأول كما مرّ[2].

وأما إن كان المراد به تقديم الكلمة مطلقاً سواء كان بحسب التعريف أم التقسيم، وكان الدليل كلٌّ، فلعدم وفاء كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه تقديمها مطلقاً.

وأمّا لو كان المراد به ذلك وكان الدليل المجموع؛ فلأنّ ذلك يقتضي تقديم التقسيم على التعريف مع أنَّ الواقع في الكتاب عكسه، تدبّر.

وأمّا الجواب عن ذلك، فاعلم أما الجواب عن الاعتراض الأول: فبأنَّ في ذلك الاستلزام خفاء، فصرّح به الشارح؛ تسهيلاً للمبتدئين. وأما الجواب عن الاعتراض **الثاني**: فبأنَّ المراد بالتقديم تقديم الكلمة مطلقاً أي بحسب التقسيم والتعريف، والدليل على

---

[1] تقدّم ذكره في ص: ٣٦، ٣٧.

[2] تقدّم ذكره في ص: ٣٦.

ذلك/١٤ظ/ مجموع المعطوف والمعطوف عليه، لكن بطريق اللف[١] والنّشر المشوّش[٢]، بمعنى أنَّ الجزء الثاني من الدليل، يدل على تقديم التّعريف، وجزءه الأول يدل على تقديم التقسيم، أو نقول[٣]: إنَّ المراد تقديم التعريف، والدليل على ذلك إمّا مجموع المعطوف والمعطوف عليه، أو كل واحد منهما، ولا يَرِدُ عليه ما قيل إنَّ الدليل الثاني أو جزءَ الدليل لا دخل له في ذلك؛ لأنَّ أفراد الشيء إذا كانت جزءاً من أفراد شيء آخر، ومتقدمة عليها، فيصحّ تقديم مفهومه أيضاً، فتدبّر.

قوله: **(فقال)**[٤]، أي شرع في تعريف الكلمة، فقال: الخ. إن قلت: إنَّ الكلمة إمّا معلومة أو مجهولة، فإن كان الأول فلا حاجة إلى التعريف؛ للزوم تحصيل الحاصل، وهو باطل، وإن كان الثاني فتعريفها لا يمكن؛ لأنَّ توجه النفس نحو المجهول المطلق محالٌ.

قُلتُ: إنْ أردت من معلومية الكلمة ومجهوليّتها معلوميّتها ومجهوليتها عند المتكلم، فنقول: إنَّها عنده معلومة، لكن تعريفها لأجل المخاطبين والسامعين وغيرهم من الجاهلين

---

[١] في << ر>> (الكف).

[٢] اللف والنشر على قسمين: مرتّب ومشوّش، فالمرتّب: هو أن يذكر لفظين ثم معنيان، وكان اللفظ الأول بمعنى الأول واللفظ الثاني بمعنى الثاني، والمشوش : فهو أن تذكر لفظان ثم معنيين أيضاً، لكن يكون اللفظ الأول بمعنى الثاني واللفظ الثاني بمعنى الأول: (حاشية) نسخة << أ >> /١٥و/ ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز/ المُؤَيَّد العلوي: ٢/ ٢١٣، وخزانة الأدب وغاية الأرب/ ابن حجة الحموي: ١٤٩/١.

[٣] في << ر>> (تقول).

[٤] الفوائد الضيائية : ١/ ١٥.

بها، وإن أردت عند المخاطب وغيره، فنقول: إنها مجهولة، لكن لا يلزم توجه النفس نحو المجهول المطلق، فإنَّ المخاطب لا يُعرّفها حتى يلزم ذلك، بل المتكلم، فافهم.

وقيل: إنَّ الكلمة على سبيل الإجمال معلومة، وعلى سبيل التفصيل وبالكُنهِ مجهولة، فمن جهة كونها مجهولة بالكُنهِ[١]، جاز تعريفها؛ لعدم لزوم تحصيل الحاصل، إذ ليست معلومة بالكُنهِ والتفصيل حتى يلزم ذلك، ومن جهة أنها مجملاً معلومة لا يلزم توجه النفس نحو المجهول، فافهم. قوله: **(الكلمة)** [٢]، اعلم أنَّ في الكلمة ثلاث لغات[٣]، ولها معنيين[٤]؛ أمّا لغاتُها فأحدها: (كَلِمة) بفتح الكاف وكسر اللام/١٥و/ وهي الفصحى، ولغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل. وثانيها: (كَلْمة) بفتح الكاف واسكان اللام. وثالثها: (كِلْمة) بكسر الكاف وسكون اللام كـ(نِشْدة)، وهما لغتا بني تميم. ولا يخفى أنَّ هذه اللغات الثلاث جارية في كلّما كان على وزن (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين كـ(كَتِف وكَبِد)، فإن كان العين حرفاً من حروف الحلق، جاز هناك لغة رابعة، وهي: اتباع الحرف الأول للحرف الثاني نحو: (شَهِدَ وفَخِذ)، وأما معناها فأحدهما: لغويّ وهو الجمل المفيدة

---

[١] الْكَافُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى سَتْرٍ أَوْ صَوْنٍ. يُقَالُ كَنَنْتُ الشَّيْءَ فِي كِنِّهِ، إِذَا جَعَلْتَهُ فِيهِ وَصُنْتَهُ. وَأَكْنَنْتُ الشَّيْءَ: أَخْفَيْتُهُ. وَالْكِنَانَةُ الْمَعْرُوفَةُ، وَهِيَ الْقِيَاسُ. وَمِنَ الْبَابِ الْكُنَّةُ، كَالْجَنَاحِ يُخْرِجُهُ الرَّجُلُ مِنْ حَائِطِهِ، وَهُوَ كَالسُّتْرَةِ. وَمِنَ الْبَابِ الْكَانُونُ، لِأَنَّهُ يَسْتُرُ مَا تَحْتَهُ. وَرُبَّمَا سَمَّوُا الرَّجُلَ الثَّقِيلَ كَانُونًا. مقاييس اللغة / ابن فارس: ٥/ ١٢٣.

[٢] الفوائد الضيائية : ١/ ١٦.

[٣] قال أبو سعيد شعبان بن محمد المصري في ألفيّةِ بعد تحديده الكلمة وتقسيمها: فيها ثلاثٌ لغات الأمة: كَلِمَةٌ، وكِلْمةٌ، وكَلْمهْ. (حاشية) نسخة << أ >> /١٥و/، وألفيَّة الآثاري المساة ب(كفاية الغلام في اعراب الكلام)/ شعبان بن محمد الآثاري: ٣٦.

[٤] كذا، والظاهر: معنيان، إلّا على تقدير تكرار (أنَّ) المتقدمة، أي: وأنَّ لها معنيين.

والقصيدة، أما الأول، فكقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [١] إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُ﴾[٢]

وكقوله أيضاً :﴿ كَلِمَةَ ٱلتَّقۡوَىٰ ﴾ [٣]، قيل: هي "لا اله إلا الله محمدٌ رسول الله"، وقيل: "بسم الله الرحمن الرحيم"[٤]، ولا يخفى أنَّ إطلاقها في اللغة على الجمل المفيدة من باب إطلاق الجزء وإرادة الكلّ به، كاطلاق العين وإرادة الربيئة[٥] به.

وأما الثاني، فكقوله (ص) : (أصدقُ كلمةٍ قالها لُبَيد) [٦] :[الطويل][٧]

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

وكلُّ أناسٍ سوف تَدْخُلُ بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تصفرُّ منها الأَنَاملُ[١]

---

[١] سورة المؤمنون: ٢٣/ من الآية ١٠٠.

[٢] سورة المؤمنون: ٢٣/ ٩٩ – ١٠٠.

[٣] سورة الفتح : ٤٨/ من الآية ٢٦.

[٤] جامع البيان في تأويل القرآن/ أبو جعفر الطبري: ٢٢/ ٢٥٥، والجامع لأحكام القرآن/ شمس الدين القرطبي : ٢٨٩/١٦، والدر المنثور في التفسير بالمأثور/ السيوطي: ٧/ ٥٣٧.

[٥] الربيئة: اسمٌ للشخص الجاسوس سمي عيناً وهو اسم جزئه فأطلق الجزء على الكل. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح/ السبكي، بهاء الدين: ٢/ ١٣٣، وإيضاح شواهد الإيضاح/ أبو علي القيسي: ١/ ٤٥٣.

[٦] صحيح البخاري/ محمد بن إسماعيل البُخاري: ٤٢/٥.

[٧] شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري/ تحقيق الدكتور إحسان عباس: ٢٥٦، وجواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب/ أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي: ٩٥/٢.

وثانيهما: اصطلاحي، وسيأتي بيانه[٢]، فافهم.

قوله: **(قيل: هي والكلام)**[٣] إنْ قُلتَ: لمَ أتى بالكلمة ضميراً وبالكلام صريحا؟ ولمْ يأتِ بهما ضميراً ؟ قُلتُ: لتقدّم الكلمة صريحاً دونه.

قوله: **(مشتقان من الكَلْم بتسكين اللام)** [٤]. أقول: القول في الاشتقاق يقتضي رسم مقامات **أحدهما:** في تعريفه، **وثانيهما:** في تقسيمه، وتعريف كل قسم من أقسامه، **وثالثها:** في بيان ما لا بدّ منه فيه.

أمَّا المقام الأول: فاعلم أنَّ للاشتقاق معنيين: معنًى في اللغة، ومعنى في الاصطلاح./١٥ظ/

أمّا معناه في اللغة: فهو أخذ شقّ الشيء؛ لأنَّه مصدر على زنة الافتعال، والزيادة فيه تدلّ على الاتخاذ، أي: اتخاذ الفاعل مصدر الثلاثي المجرّد.

وأمّا معناه في الاصطلاح: فقد اضطرب كلامهم في بيانه، فقال بعضهم[١]: الاشتقاق أن تجد بين اللفظين تناسباً في اللفظ والمعنى[٢]. وقال آخرون: الاشتقاق اقتطاع

---

[١] دُوَيْهِيَةٌ: تصغير داهية، وهي المصيبة، والأنامل: جمع أنملة، وهي عقدة الأصبع، أو التي فيها الظفر، وأراد الأظافر هنا ؛ لأنها تصفرّ عند الموت. ينظر: شرح اللباب/ شمس الدين الزوزني: ١/ ١٠٨.

[٢] يذكره لاحقاً في ص: ٤٢، ٤٣.

[٣] الفوائد الضيائية : ١/ ١٦.

[٤] المصدر نفسه : ١/ ١٦.

فرع من أصل يدورُ في تصاريفه حروفُ ذلك الأصل الأُصولُ[٣]. والسرّ في ذلك أن الاشتقاق" تارةً يُحَدّ باعتبار العلم به، وتارةً باعتبار عمله، فإن اعتبرناه من حيث أنه صادر عن الواضع، افتقرنا إلى العلم به لا إلى عمله، فاحتجنا إلى تحديده وتعريفه بحسب العلم به، وإن اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا إلى عمله، فاحتجنا إلى تحديده بحسب العمل. أما تعريفه باعتبار العلم به، فهو ما نقلنا أولاً، وأما تعريفه باعتبار عمله، فهو ما نقلناه ثانياً "، قاله بعض شارحي (المراح) [٤]. وبالجملة لمّا كان نظر بعضهم إلى العلم بالاشتقاق عرّفوه باعتبار العلم به، بخلاف بعض الآخر فإنَّه لما لم يكن نظرهم إلى ذلك، بل إلى عمله عرّفوه باعتبار العمل، تأمّل.

فما قاله الأستاذ آخذاً من العميدي[٥] معتقداً لصحّته من أنَّ الحدَّ الأول كاسدٌ فاسدٌ؛ لأنَّ الإشتقاق هو الاقتطاع، وليس عبارة عن وجدان المناسبة المذكورة؛ لأنَّه صفة اللفظ، ووجدان المناسبة صفة المتكلّم[٦]، فينبغي أن لا يحمل أحدهما على الآخر كاسدٌ فاسدٌ؛

---

[١] وهو صاحب المراح. ينظر: (حاشية) نسخة<< أ >>/١٦و/. ، وهو أحمد بن علي بن مسعود أبو الفضائل ، حسام الدين ، مصنف مراح الأرواح في التصريف، مختصر وجيز مشهور بأيدي الناس ، وقدرت وفاته تخميناً في سنة (٧٠٠ ه). ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ عبد الرحمن السيوطي : ١/ ٣٤٧.

[٢] مراح الأرواح :٢٨.

[٣] ينظر: رسالة منازل الحروف/ أبو الحسن الرماني: ٦٩، والتبيين عن مذاهب النحويين/ العكبري، أبو البقاء: ١٤٤، والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية/ أَبُو البَقاء الكفوي: ١١٧.

[٤] ينظر: شرح مراح الأرواح: ٩، والفلاح في شرح المراح ، ٩ ،١٠.

[٥] لم أقف عليه.

[٦] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية): ٢١.

لأنَّ الاشتقاق باعتبار العلم به إنّما هو عبارة عن وجدان المناسبة المذكورة لا غير، وكون الاشتقاق هو الاقتطاع إنما هو باعتبار العمل، فلا بدّ من الامتياز بين الاعتباريين، فما قالاه ناشيءٌ من/١٦و/ اختلاط أحدهما بالآخر وعدم الامتياز بينهما فلا ترتكبه.

والحاصل: أنَّ الحاصل من هذا الحدّ العلم بالاشتقاق فكأنَّه قيل: العلم بالاشتقاق أن تجد ..الخ[١]، فلا يرد عليه ذلك، فإذا عرفتَ وجه اضطراب كلامهم في تعريف الاشتقاق، وسرّ اختلاف عباراتهم في ذلك، فلا بدَّ حينئذٍ من جولان الكلام في تحقيق الحدين.

فأقول بنصرة الرسول: أمَّا الحدّ الأول، فاعلم أن (تجد) من أفعال القلوب، لا بمعنى المصارفة، وتستدعي مفعولين كما سيأتي[٢]، فقوله: (تناسباً) مفعوله الأول، وقوله: (بين اللفظين) مفعوله الثاني، وهو مع مفعوليه بمنزلة الجنس، يتناول المقصود وغيره كالتناسب في اللفظ فقط، والتناسب في المعنى فقط.

وقوله: (في اللفظ والمعنى) فصل يخرج به التناسب في اللفظ فقط، كما في (ضرب) بمعنى: دقَّ، و(ضرب) بمعنى: ذهب، وكما في (الوُجد) بمعنى: المال، و(الموجدة) بمعنى: الحزن، و(الوَجد) بمعنى: (العشق)، فإنه ليس باشتقاق، ألا ترى أنَّ أحد الأمثلة المذكورة ليس مشتقاً من الآخر، ويخرج به أيضاً التناسب في المعنى فقط، كما في القعود والجلوس، والمائن[٣] والكاذب، والذئب والسرحان، فإنه ليس باشتقاق أيضاً.

ثم اعلم أنَّه أُورِدَ على هذا الحدّ من وجهين، الأول: أنَّ من حق الحد أن يكون جامعاً للأفراد المحدود، وهذا الحدّ ليس بجامع، إذ لا يتناول الاشتقاق الأكبر؛ لأنه ليس فيه

---

[١] تقدّم ذكره في ص: ٤١.

[٢] يذكره لاحقاً في ص: ٤٥، ٤٦.

[٣] وهو من أَسمَاء الْكذَّاب. ينظر: اللطائف في اللغة = معجم أسماء الأشياء/اللَّبَابِيدي: ١١٦.

مناسبة في اللفظ والمعنى، بل في المخرج[١]. الثاني: أنَّه يحتاج إلى زيادة قيد آخر وهو تغيير ما؛ لأنَّ بين المشتق والمشتق منه لا بد من تغيير، ولو تقديراً[٢].

أقول: إنَّ هذين الإيرادين ليسا/١٦ظ/ بواردين، أما الأول؛ فلأنَّ المراد بالمناسبة أعم من أن تكون في جوهر الحروف، أو في مخارجها، فحينئذ يتناول الأكبر.

وأما الثاني؛ فلأنَّ قوله: (أن تجد بين اللفظين تناسباً) يدلّ على ذلك القيد، وهذا ظاهر على من له أدنى ذوق، اللهم إلا أن يقال: إنَّ دلالة التناسب على التغاير التزامية، وهي مهجورة في التعاريف، تدبر. نعم يرد عليه أنَّ بين (ضرب واضرب) مناسبة بحسب اللفظ والمعنى، كما ترى، مع أنَّه لا قائل باشتقاق أحدهما من الآخر لا بواسطة ولا بدونها.

وأما الحد الثاني[٣]، فاعلم المراد بالتصاريف نقلات الكلمة المركبة من حروف معيّنة من صيغة إلى أُخرى مخالفة لها، لتدل على المعاني المختلفة، فإنَّ التصاريف لغةً جمع تصريف، وهو مصدر صرفت الشيء، إذا جعلته في جهات مختلفة. وبالحروف الأصول، الحروف التي تثبت في تصاريف الكلمة لفظاً أو تقديراً، وقيّد الحروف بالأصول ليخرج الحروف الزائدة، فإنَّه لا يجب ثبوتها في تصاريفه، وحروف الزيادة على ما بُيّن في علم التصريف عشرة على الأشهر يجمعها قولك (سألتمونيها).

---

[١] ينظر: البناية شرح الهداية/ بدر الدين العيني: ١٦٢/١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢٠٧/١.

[٢] ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع/ ولي الدين بن العراقي: ١٥٤، وتحرير المنقول وتهذيب علم الأصول/ المرداوي: ٨٦/١.

[٣] تقدّم ذكره في ص: ٤١.

وأما المقام الثاني: فاعلم أنَّ الاشتقاق ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأنَّ التصريف بين المشتق والمشتق منه لا يخلو من ثلاثة أقسام؛ لأنَّه إمّا أن يكون بالتقديم والتأخير، أو بالتبديل، أو بغيرهما. الثالث للصغير، وهو المشهور المعروف من الإطلاق، بلا قيد وقرينة، وهو أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف وترتيبها، نحو: (نصر) من النصر، فإنَّ بينهما مناسبة في الحروف والترتيب جميعاً، وإنّما سُمّي هذا القسم صغيراً؛ لأنَّ من ينظر إلى (نصر) يعلم بدون التأمّل/١٧و/، أنَّه مشتق من النصر؛ لحصول التناسب بينهما في الحروف وترتيبها.

فإن قُلتَ: المطلق إنَّما يتحصل نوعه منه بانضمام قيد زائد، وهاهنا ليس كذلك، فإنَّ معنى مطلق الاشتقاق: هو تناسب اللفظين في اللفظ والمعنى جميعاً، ومعنى هذا القسم منه كما ذكرتم تناسب اللفظين في اللفظ فقط ؛ لأنَّ التناسب في الحروف والترتيب راجع إلى اللفظ، فلا يكون تحصيل النوع بانضمام قيد، بل بانتقاض قيد، وهو في المعنى، وذلك غير جائز بالاتفاق. قُلتُ: قيد في المعنى محذوف مقدر في هذا التعريف بناءً على فهم المبتديء.

فإن قُلتَ: فعلى هذا لم يبقَ بين المطلق وبين نوع منه فرق، وهو غير جائز أيضاً، قُلتُ: معنى المطلق تناسب اللفظين مطلقاً، أعم من أن يكون التناسب في الحروف والترتيب جميعاً، أو أن يكونَ في الحروف فقط، وأن يكون في مخرج الحروف.

وكلٌّ من هذا لتناسب الثلاثة تناسب خاص فافترقا[١].

والأول: وهو ما يكون بالتقديم والتأخير الكبير، وهو أن يكون بينهما تناسبٌ في الحروف دون الترتيب كاشتقاق (جَبَذَ) بتقديم الباء على الذال من الجذب بتأخيرها عنها،

[١] شرح هنا الكبير والأكبر(الأول والثاني) وترك الثالث (الصغير)؛ لأنه شرحه في ص:٤٤.

فإنَّ بينهما مناسبة في الحروف، فإنَّ حروف كلّ واحد منهما الجيم والذال والباء دون الترتيب، فإنَّ الباء في أحدهما مؤخرة عن الذال، وفي الآخر متقدمة عليها، وإنَّما سُمي هذا القسم كبيراً لافتقار معرفته ودركه إلى أدنى تأمل، فإنَّ مَن ينظر إلى (جَبَذَ) يَعرف بالتأمل أنَّه مشتقٌ من الجذب، وإنَّما كان معرفة هذا القسم مفتقرة إلى أدنى تأمل؛ لفقد المناسبة في الترتيب، فإنَّه يشوّش ذهن الناظر من أول الأمر.

والثاني/١٧ظ/: وهو ما يكون بالتبديل الأكبر، وهو أن يكون بينهما تناسبٌ في المخرج دون خصوصيّة الحروف كاشتقاق (نعق) بالعين المهملة من (النهق) بالهاء بإبدالها منها، فإنَّ بينهما تناسباً في المخرج؛ لأنَّ مخرج كل واحد من العين والهاء الحلق دون خصوصيّة الحروف، فإنَّ العين غير الهاء، وإنَّما سميّ هذا القسم أكبر؛ لاحتياج العلم به إلى تأمّل قويّ، فإنَّ من ينظر إلى (نَعَقَ) يعلم بالتأمّل التام أنَّه مشتق من (النهق)؛ لفقد المناسبة في اللفظ والترتيب، ولا يخفى أنَّ في تعريف هذين القسمين ما في تعريف القسم المتقدم[1] من السؤال والجواب، تدبّر.

وأمّا المقام الثالث: فاعلم أنَّ في الاشتقاق لا بدَّ من أربعة أركان:

الأول: الأصل، وهو الذي سُمي بالمشتق منه، وهو لفظ موضوع لمعنى.

الثاني: الفرع، وهو الذي سُمي بالمشتق، وهو لفظ آخر موافق لذلك الأصل في حروف الأصول ومعناه الأصلي مع زيادة معنًى عليه.

الثالث: المناسبة، بحسب اللفظ والمعنى، بأن يكون معنى المشتق منه داخلاً في معنى المشتق، بأن يكونَ عين معناه أو جزءاً منه.

---

[1] تقدّم ذكره في ص: ٤٤، (أي: الصغير).

الرابع: التغيير، وذلك على خمسةَ عشرَ قسماً؛ لأنَّه إمّا بزيادة حركة، أو حرف، أو زيادتهما معاً، وإمّا بنقصان حركة أو حرف، أو نقصانهما معاً، وإمَّا بالزيادة والنقصان جميعاً. فهذه خمسة عشر قسماً؛ وذلك لأنَّ كل واحد من أقسام الزيادة والنقصان على ثلاثة أقسام، وهي زيادة حركة ونقصانها، وزيادة حرف ونقصانه، وزيادتهما جميعاً، ونقصانهما جميعاً، فهذه ستة أقسام. وأقسام اجتماع أحوال/١٨و/ الزيادة مع أحوال النقصان تسعة، فهذه خمسة عشر:

الأول: زيادة الحركة في الفرع على الأصل، نحو: (نَصَرَ) من (النَّصْر) فإنَّ الفرعَ وهو الفعل الماضي، إنّما زاد على الأصل، وهو المصدر بفتحة الصاد.

الثاني: زيادة الحرف نحو: (كاذِب) من (الكَذِب)، فإنَّ اسم الفاعل إنّما ازداد على مصدره بالألف وحده.

الثالث: زيادتهما، نحو: (ضَارِب) من (الضَرْب)، فإنَّ اسم الفاعل وهو ضارب، إنّما زادَ على مصدره المشتق منه، وهو الضرب بالألف وكسرة الراء.

الرابع: نقصان الحركة وحدها، نحو: (نَصْر) من (نَصَرَ) على قول الكوفيين، فإنَّ الفرع وهو المصدر، إنما نَقَص من الأصل وهو الماضي كحركة الصاد وحده.

الخامس: نقصان الحرف فقط، نحو: (خَفْ) من الخوف نقصت الواو، فإنها موجودة في المصدر المشتق منه، مفقودة في فعل الأمر المشتق.

السادس: نقصان الحركة والحرف جميعاً، نحو: (عِدْ) من (العِدة) بنقص الهاء المعوّضة عن الواو وفتحة الدال.

السابع: نقصان الحركة مع زيادتها، نحو: (كَرُمَ) من (الكَرَم) بنقص فتحة الراء، وزيادة ضمّتها.

الثامن: نقصان الحركة مع زيادة الحرف، نحو: (عادَّ) من (العَدَد) بنقص فتحة الدال المدغمة وزيادة الألف.

التاسع: نقصان الحركة مع زيادة الحركة والحرف، نحو: (انصُر) من (النَّصر) بنقص حركة النون، أعني: الفتحة، وزيادة ضمّة الصاد مع الهمزة.

العاشر: نقصان الحرف مع زيادته، كـ(واكف) من (الوكيف) [1] بنقص الياء وزيادة الألف.

الحادي عشر: نقصان الحرف مع زيادة الحركة، كـ(قَعَدَ) من (القُعُود) بنقص الواو وزيادة فتحة العين.

الثاني عشر: نقصان الحرف مع/١٨ظ/ زيادة الحركة والحرف جميعاً، كـ(قَاَوَم) من (القِيام) نقصت الألفُ الواقعةُ بعد الياء، وزيدت ألفٌ بعد القاف مع فتحة القاف.

الثالث عشر: نقصان الحركة والحرف معاً، مع زيادة الحركة والحرف معاً أيضاً، كـ(إرْمِ) من (الرَّمْي) نقصت فتحة الراء والياء، وزيدت كسرة الميم مع الهمزة.

---

[1] وكف: الوَكْفُ: القطر. وكَفَ الماء يكفُ وكفاً، وهو مصدره. ووَكَفَت الدلو تكِفُ وكيفاً، وهو هنا مصدره. والوَكيفُ: القطران: قال العجاج:

وَكِيفَ غربي دالج تبجسا أي: تفجر ودمع واكفٌ، وماء واكِفٌ

. العين/ الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٥/ ٤١٣، ومعجم مقاييس اللغة : ٦/ ١٣٩، ١٤٠، ولسان العرب/ ابن منظور: ٩/ ٣٦٣.

الرابع عشر: نقصان الحركة والحرف معاً، مع زيادة حركة فقط، كـ(عِد) من (الوَعْد) نقصت الواو مع حركتها أعني الفتحةَ، وزيدت كسرةُ العين.

الخامس عشر: نقصانهما مع زيادة حرفٍ فقط، كـ(كالَ) من (الكلال) [1] نقصتِ الألفُ التي بين اللامين مع حركة اللام الأُولى، أعني المدغمة، وزيدت ألفٌ قبلَ اللامين، هذا وإن شئت التسهيل فانظر إلى هذا الشكل:

	زيادة		نقصان			
نَصَرَ من النَصْرُ	حركة	كَرُمَ من الكَرَم	قَعَدَ من القُعُود	عِدْ من الوَعْد	حركة	نَصْرِ من نَصَرَ
كاذِب من الكَذِب	حرف	عَادَّ من العَدَد	وَاكِف من الوَكيف	كَالّ من الكَلالِ	حرف	خَفْ من الخَوف
ضارِب من الضَرْب	هما	أُنْصُرْ من النَّصْر	قاوَمَ من القِيام	اِرْمِ من الرَّمْي	هما	عِدْ من العِدَة

فاذا عرفت حقيقة الاشتقاق، وما يتعلّق به، فاعلم أنَّ هذا أوان أن أشرع في المقصود، فأقول بعون الملك المعبود: إنَّ الناسَ اختلفوا في اشتقاق الكلمة والكلام وجمودهما على قولين: قول بأنهما جامدان لا اشتقاق لهما، واختاره الشيخُ الرّضي

---

[1] الكلال: الإعياء، والكِلال، بالكَسْر: جَمْعُ كالٍّ، وَهُوَ المُعْيِي، كجائعٍ وجِياعٍ. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٥٥٥، وتاج العروس : ٣٠/ ٣٥١.

(رضي الله عنه)[1]. وقول: بأنهما مشتقان من الكَلْم بفتح الكاف وسكون اللام وهو الجَرْحُ، والمناسبة بين المشتق والمشتق منه ظاهرة، وهي مطلق التأثير بمعنى أنه كما يكون في الجرح تأثيرٌ في النفوس كذلك في الكلمة والكلام[2]، ولهذا قال[3]: [الوافر]

جراحـــــاتُ الســـــنانِ لهـــا التئـــامٌ ولا يلتامُ/١٩و/ ما جرحَ اللسانُ[4].

أقول بنصرة الرسول (ص): إن القول الحقيق بالقبول، كما عليه الفحول، هو القول الأوّل لوجوه:

الأول: إنَّ الأصلَ في الكلمات الجمود، والاشتقاق خلاف الأصل، وإلّا لزم التسلسل، فإذا شككنا في كلمة في أنها مشتقة أو جامدة كما هنا فنحكم بجمودها؛ لأنَّ الفائدة في تأسيس الأصل ليس إلّا اجرائه في موضع الشكّ، تدبّر.

الثاني: إنَّ المناسبةَ المعنويّةَ المشهورةَ، وهي أن يدخلَ معنى المشتق منه في المشتق هاهنا مفقودةٌ؛ لأنَّ معنى المشتق منه – وهو الجرح – ليس داخلاً في معنى

---

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية/ رضي الدين الاستراباذي: ٣/١.

[2] ينظر: مسائل خلافية في النحو/ العكبري، أبو البقاء: ٤٢، والتبيين عن مذاهب النحويين :١١٩، والفوائد الضيائية:١٦/١.

[3] يقصد الجامي؛ لأنَّ البيت وارد في الفوائد الضيائية.

[4] ورد البيت بدون نسبة في : فصل المقال في شرح كتاب الأمثال/ أبو عبيد البكري: ٢٤، والفوائد الضيائية:١/ ١٦، وقد ورد في المحاسن والأضداد/ الجاحظ : ٤١: " جراحات الطعان لها التئام ... ولا يلتام ما جرح اللّسان" .

المشتق– وهو التأثير– لأنَّه ليس مركباً من الجرح والتأثير حتى يكون داخلاً فيه أيّ جزءٌ منه، غاية الأمر أنَّه لازم للمشتق.

الثالث: إنَّ التأثير الذي هو لازم المشتق منه هو التأثير المفضي بالألم[١] فيكون قبيحاً، بخلاف التأثير الذي هو لازم المشتق، فإنَّه أعمّ من الحسن والقبح، تدبّرْ. وبالجملة، أنَّ القول بالاشتقاق ضعيفٌ، ولهذا نسبه الشارح إلى القيل، فلا ترتكبه.

قوله: **(وهو الجَرْح)** [٢] بفتح الجيم لا بضمّها[٣]، والأول: مصدر جَرَح يَجْرَح بفتح العين فيهما، والثاني: اسم المصدر.

قوله: **(لتأثير معانيهما في النفوس)** [٤] إشارة إلى بيان المناسبة المعنويّة بين الكلمة والكلام والكَلْم، والمناسبة اللفظيّة ظاهرة[٥]، وناقش في هذا بعضُ الأفاضل " بأنَّه لا يكون في معنى الكلمة تأثيرٌ في النفوس، بل في معنى الكلام فقط ؛ لأنَّه لا يكون لمعانيهما تأثيرٌ في النفوس بدون النسبة[٦]، فإذا نسبت الكلمة إلى شيء صارت كلاماً،

---

[١] في << ر>> (باللام).

[٢] الفوائد الضيائية :١٦/١.

[٣] في << ر>> (يضمها).

[٤] الفوائد الضيائية :١٦/١.

[٥] ينظر: شرح ألفية ابن مالك : ٥/ ١٤ ،١٥.

[٦] المراد بها تعريف الشّيء بما يميّزه عن غيره، أو ذكر اسمه ونوعه، والإشارة للحاضر أقوى من ذكر ذكر اسمه ونعته ووصفه، فعند الإشارة إلى الحاضر الموجود لا يعتدّ بالاسم أو الوصف، إلا إذا كان الاسم والوصف من غير الجنس المشار إليه. مُوْسُوعَة القَواعِد الفِقْهِيَّة/محمد صدقي آل بورنو : ١٢/ ٣٧٥.

بسبب تلك النسبة "[1]. أقول: المراد من تأثير معانيهما في النفوس أعمّ من أن يكون بالقوة كتأثير معاني الكلمة، أو بالفعل كتأثير معاني الكلام، تدبّرْ.

قوله: **(كالجرح)**[2] أي: كتأثير الجرح، فالمشبه به هو الجرح، والمشبه هو الكلمة والكلام، ووجه الشبه بينهما هو التأثير المطلق، وإلا/١٩ظ/ لم يصحّ التشبيه، فإنَّ التأثير الذي في معنى الكلمة والكلام أعمّ من الحسنة والسيّئة، والتأثير الذي في الجرح مختص بالسيّئة فلا يصح التشبيه.

قال الشيخ عصام الدين ما حاصله: إنَّ تشبيه الكلمة والكلام بالجرح في التأثير لا يخلو من احتمالين؛ لأنَّه إمّا شبّههما به في التأثير المطلق، أو في التأثير المخصوص الذي يحدث بالألم، لا سبيل إلى كل واحد منهما[3]. أما إلى الأول؛ فلأنَّه حينئذٍ يلزم التنافي بين كلامه هذا، وبين قوله: (وقد عبّر بعض الشعراء)؛ لأنَّه يشعر أنَّ وجه الشبه هو التأثير الخاص الذي يحدث بالألم. وأما إلى الثاني فلعدم صحة التشبيه كما ذكرته.

أنا أقول: وتبعه في هذا القول الشيخ عبد الرحمن بن محمود الإسفراييني[4]، في حاشيته معتقداً لصحّته، وفسادُهُ ظاهرٌ على من فتح اللهُ عينَ بصيرته؛ لأنَّ الشارحَ قال: **(وقد عبّر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما)**[5]، وذلك البعض بإحداث الألم، والبعض

---

[1] ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي: ١٧، ودلائل الإعجاز في علم المعاني/ عبد القاهر الجرجاني: ٣٩٤/١، ومسائل خلافية في النحو: ٤٢.

[2] الفوائد الضيائية :١٦/١.

[3] ينظر: حاشية العصام على الفوائد الضيائية : ٧.

[4] لم أقف عليه.

[5] الفوائد الضيائية :١٦/١.

والبعض الآخر في تأثيراتهما الحسنة، ولو قال: وقد عبر بعض الشعراء عن تأثيراتهما من دون إضافة بعض إلى التأثيرات، لكان الأمر كما زعماه من لزوم التنافي بين كلامه هذا، وقوله ذاك. فالحاصل: أنّا نختار الشق الأول ونمنع لزوم التنافي، تدبّر.

قوله: **(والكَلِم، بكسر اللام: جنسٌ لا جمع كـ(تمر وتمرة) بدليل قوله تعالى:** ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[1] **وقيل: جمع، حيث لا يقع إلا على الثلاث فصاعداً، والكَلِم الطيب يؤول ببعض الكلم)**[2] الطيّب.

أقول: القول في هذه السطور يستدعي رسم أمور، أحدها: في بيان وجه بيان الكلم في مقام تعريف الكلمة، وثانيها: في بيان ما في لفظ الكلم من الأقوال مع الحجّة والاستدلال، وثالثها: في إحقاق الحقّ من الأقوال وإبطال الباطل منها.

أما الأمر الأوّل/٢٠و/: فاعلم أنَّ الوجه في ذلك على ما قاله بعضُ المُحشّين: هو أنَّه لمَّا أراد أن يبين ما للفظ الكلم من الأجزاء وهي ثلاثة، الأول: الألف واللام، الثاني: الكلم، الثالث: التاء[3]. ذكر الكلم فإنَّه من جملة أجزائها كما ترى. إن قيل: فالأولى أن يبين الأجزاء مرتّبة، أي يبين الجزء الأول أولاً، والثاني ثانياً، والثالث ثالثاً، قُلتُ: بلى، لكن لما كان الكلم جزءاً أصليّاً لها، والآخران إنَّما دخلا على هذا الجزء، فلهذا ذكره أولاً، ثم ذكر الجزء الأخير منها في المرتبة الأخرى؛ لأنَّ عدم ذكر الجزء الأول في مرتبته لأجل الكلم الذي هو جزء أصلي، وهذا لا مانع من ذكره في مرتبته، تدبّر. **وأما الأمر الثاني:**

---

[1] سورة فاطر: ٣٥/ من الآية ١٠.

[2] الفوائد الضيائية :١٧/١.

[3] ينظر: حاشية العصام على الفوائد الضيائية : ٧.

فاعلم أنَّ في لفظ الكلم خلافاً بين العلماء حيث قال جمعٌ: إنَّه جمعٌ، واختاره صاحبُ الكشاف[١] وصاحبُ اللباب[٢] وابنُ هشام في شرح الشذور[٣]. واستدلوا على ذلك بأنه مثل الجمع، بمعنى أنه كما لا يقع الجمع على الواحد، ولا على الاثنين، بل على الثلاثة وما فوقها، كذلك (الكلم) لا يقع على الواحد ولا على الاثنين، بل على الثلاثة وما فوقها، فإذا كان مثل الجمع فينبغي أن يكون جمعاً[٤]. وإلى هذا القول والدليل أشار الشارح بقوله: وقيل. وقال الجمهور: إنه اسم جنس، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[٥]، ووجه الاستدلال بذلك على ذلك أنَّ الطيّب صفة مشبهة، ففيه ضمير راجع إلى الكلم، فلو كان جمعاً لوجب تأنيث الصفة، بأن يُقال: الكلم الطيّبات أو الطيّبة؛ لأنَّ

---

[١] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل/ الزمخشري جار الله: ١/ ٥١٧، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)/ شرف الدين الطيبي: ١٢/ ٥١٧، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي/ السيوطي: ١٦١/٣.

[٢] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٤١ ،٤٢.

[٣] في شرح شذور الذهب ذكر الكلمة وأقسامها ، تَعْرِيف الْكَلِمَة، وقال ان الكلمة قول مفرد ولم يرد ذكرٌ لجمعها، ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ جمال الدين ابن هشام: ١٥، ١٦، ١٧ ،١٨، لكن في اوضح المسالك أورد ان الكلم اسم جنسٍ جمعي، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ جمال الدين ابن هشام: ١/ ٣٤، ٣٥.

[٤] ينظر: الكتاب: ١٢/١، والخصائص/ ابن جني: ٢٥/١، والمقتصد في شرح الإيضاح/ الجرجاني: ٦٩/١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف: ١٢/ ٥١٧، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ السيوطي: ٥٤/١ ،٥٥.

[٥] سورة فاطر: ٣٥/ من الآية ١٠.

الجمع بمعنى الجماعة[١]، فإذا قُلتَ: (جاءني رجال ثلاثة)، فكأنك/٢٠ظ/ قُلتَ: (جاءني جماعة)، وليس فليس[٢]، وإلى هذا أشار الشارح بقوله (والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة، بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[٣].

وأيضاً استدلوا على ذلك بإرجاع ضمير المذّكر إليه[٤] في قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[٥].

وقال بعض النحاة على ما نقله خالد الأزهري[٦] في التصريح: إنَّه ليس بجمع، ولا اسم جنس، بل هو اسم جمع، أمَّا أنَّه ليس بجمع، فلوجهين: **الأول**: أنَّه على وزن لم تبنَ عليه الجموع.

---

[١] الإيضاح العضدي/ أبو علي الفارسي: ٦، وشرح تسهيل الفوائد/ ابن مالك: ١/٧، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ١٣٨ ،١٣٩، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٧٧ ،٧٨.

[٢] وليس : أي: وليس الصفة مؤنثة، فليس: أي: فليس الكلم جمعاً ، (حاشية) نسخة << أ>>، /٢١و/.

[٣] سورة فاطر: ٣٥/ من الآية ١٠.

[٤] ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٢٩،٣٠، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)/ إبراهيم بن موسى الشاطبي: ١/٤١.

[٥] سورة النساء: ٤/ من الآية ٤٦.

[٦] أبو الوليد زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي الأزهري المصري، (٨٣٨هـ- ٩٠٥هـ)، يُعرَف بالوقاد. كان متخصصاً في علوم المنطق والبلاغة والنحو. له عدة مؤلفات

الثاني: إنَّه يصغّر على لفظه، ولو كان جمعاً لما صُغّر على لفظه.

وأمَّا أنَّه ليس باسم جنس؛ فلأنَّ اسم الجنس هو الذي يطلق على القليل والكثير، والكلم لا يطلق على الواحد والاثنين[1]، فكيف يكون اسم جنس؟! فلما لم يمكن أن يكون جمعاً ولا اسم جنس لما عرفت، تعيّن أن يكون اسم جمع.

ففي المسألة ثلاثة أقوال: فإن قُلتَ: إنَّ كلام الشارح يدل على أنَّ في الكلم قولين؛ لأنَّ السكوت في معرض البيان يفيد الحصر، فكيف التوفيق؟ قُلتُ: الظاهر أنَّه لم يبلغ ذلك الشارح، ولو بلغه لذكرهُ، أو نقول: إنَّ هذا القول قول شاذ، لا اعتداد به، فلذلك ترك ذكره، فتأمّل.

ثم إنَّ القائلين بالقول الأول- أعني الجمعية - اختلفوا في أنَّه جمع قلة أو كثرة، فقال جمعٌ: إنَّه جمع قلة؛ لكونه يصغّر على لفظه نحو: كُلَيم[2]،

وقال جمعٌ: إنَّه جمع كثرة؛ لعدم كونه على أوزان جمع القلة[1]، أعني: الأَفْعُل، والأَفْعِلَة، والأَفْعال، والفِعْلَة.

منها: (الألغاز النحوية)، و (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب)، (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، وغيرها.

معجم المطبوعات العربية والمعربة :٢/ ٨١١، ومعجم المؤلفين : ٩٦/٤، والأعلام :٢٧٩/٢.

[1] ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو : ١٧/١، ١٨.

[2] ينظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٤/١ ،٢٥، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٥٧٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٨/١.

والقائلين بالقول الثاني أيضاً اختلفوا على قولين: فقال بعضهم: إنَّه اسم جنس جمعي؛ لعدم اطلاقه على ما تحت الثلاثة من الواحد والاثنين كـ(الجمع) [٢]. وقال بعضهم: إنَّه اسم جنس إفرادي، ويقع على الكثير والقليل كـ(ماء، وتراب، ونحوهما) [٣]؛ لأنَّ حقيقة اسم الجنس هذا./٢١و/ قال صاحب منهج السالك: "ويجري هذا الخلاف في كل ما يُفرّق بينه وبين واحده بالتاء" [٤]، انتهى.

وأمّا الأمر الثالث: فاعلم أنَّ الحق والتحقيق والذي بالقبول يليق من هذه الأقوال هو: القول الثاني، أي: إنَّه اسم جنس، وليس بجمع، ولا باسم جمع. أمَّا إنَّه ليس بجمع؛ فلأنَّه إن كان جمعاً، فإمَّا أن يكون جمع قلّة، أو جمع كثرة، لا سبيل إلى كل واحد منهما، أما إلى الأول، فلوجهين:

الأول: إنَّه ليس على الأوزان المشهورة لجمع القلّة، إذ ليس على وزن الأَفْعال، والفِعْلَة، ولا الأَفْعُل، والأَفْعِلَة، بشهادة الوجدان، وليس أيضاً على الأوزان التي زادها بعض النحاة، بيان ذلك: أنَّ الفراء زاد على تلك الأوزان ثلاثة أوزان أحدها: (فِعَلَة) بكسر الفاء

---

[١] ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ١٣٩، ١٤٠، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٥٤، ٥٥.

[٢] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٤١٧/٣، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج/ الرملي، شمس الدين: ٣/ ٤٤، والشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول/ أبو المنذر المنياوي: ١٥٥.

[٣] ينظر: الحجة للقراء السبعة/ أبو علي الفارسي: ٢/ ٣١، ٣٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٨/١، وشذا العرف في فن الصرف/ أحمد بن محمد الحملاوي: ٩٨.

[٤] شرح الأشموني، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٩/١.

وفتح العين كـ(قِرَوَة) [١]، وثانيها: (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين كـ(غُرَفٍ، وظُلَم)، وثالثها: (فِعَل) بكسر الأول وفتح الثاني كـ(نِعَم) [٢]. وأنَّ أبا زيدٍ الانصاري[٣] على ما نقله عنه أبو زكريا التبريزي[٤] زاد عليها وزناً واحداً[٥]،

---

[١] ينظر: قِرَوة: أَي أضفته، وَمَا يقرى بِهِ أَيْضا، وَالْمَاء الْمقري: أَي الْمَجْمُوع، وَجمع قروة. والقرى جمع قَرْيَة، وَجمع قروة. ينظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام/ ابن مالك: ٢/ ٥١٠، ومنظومة المقصور والممدود/ ابن جابر الأندلسي: ٢٧/١.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي: ١٩٤/١، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٢/ ٥٢١، وشرح الرضي على الشافية/ رضي الدين الاستراباذي: ١/ ٢٦٧.

[٣] أبو زيد الأنصاري النحوي اللغوي، صاحب الشافعي، وشيخ أبي عبيد القاسم بن سلام: هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت، أبو زيد الأنصاري، الإمام في النحو واللغة، له مصنفات مفيدة منها : كتاب (اللغات)، وكتاب(النوادر)، وكتاب (غريب الأسماء)، وغيرها. توفي سنة(٢١٥هـ)، وقيل: سنة (٥١٤هـ). قال المبرد: حدثنا الرياشي وأبو حاتم: إنه توفي سنة(٢١٥هـ)، وله ثلاث وتسعون سنة، توفي بالبصرة رحمه الله. ينظر: وفيات الأعيان: ٢/ ٣٧٩، وخلاصة عبقات الأنوار/علي الحسيني الميلاني: ٨ / ١٤٣.

[٤] إِمَامُ اللُّغَة، أَبُو زَكَرِيَّا(٤٢١ – ٥٠٢ هـ): هو يَحْيَى بنُ عَلِيّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَسَنِ بنِ بِسْطَامَ الشَّيْبَانِيّ، الخَطِيْبُ، التبرِيزِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ. ارْتَحَلَ، وَأَخَذَ الأَدبَ عَنْ أَبِي العَلاَءِ المَعَرِي، وَعُبيدِ الله بن عَلِيٍّ الرَّقِّيّ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ بنِ الدَّهَان، له من المؤلفات: (الملخص في إعراب القرآن)، و(شرح الحماسة)، و(شرح يوان المتنبي)، و(تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت)، وغيرها.

ينظر : سير أعلام النبلاء/الذهبي: ٢٣٧/١٤.

[٥] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢٦٧، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣٧٨/٣.

وهو (افْعِلاء) [١] مثل: (أصدقاء) [٢] وبعضهم على ما نقله ابن الدهان[٣]، زاد على تلك الأوزان وزن (فَعَلَة) بفتحات كـ(بَرَدَةٍ) [٤]. وليس الكلم على كل واحد من هذه الأوزان بشهادة الوجدان، وما استدل به القائل بكونه جمع قلة من أنه يُصغّر على لفظه فمردودٌ، بأنَّ هذا لا ينهض دليلاً لكونه جمع قلة؛ لأنَّ الفرد واسم الجمع أيضاً يصغّران على لفظهما، فليس كلما يصغّر على لفظه جمع قلة، حتى يصير ذلك حجةً لكونه جمع قلة.

---

[١] في << ر >> (افعلا).

[٢] في << ر >> (اصدقا).

[٣] ابن الدهان النحوي البَغْدَادي (٤٩٤-٥٦٩هـ): هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم بن عبادة بن عصام بن الفضل بن ظفر بن غلاب بن حمد بن شاكر بن عياض بن حصن بن رجاء بن أبي بن شبل بن أبي اليسر كعب الأنصاري- رضي الله عنه-، المعروف بابن الدهان النحوي البغدادي. له من المؤلفات:

(شرح كتاب الإيضاح والتكملة) وهو مقدار ثلاث وأربعين مجلدة، وشرح كتاب (اللمع) ل(ابن جني) شرحاً كبيراً يدخل في مجلدين وسماه "الغرة "، ومنها كتاب (العروض) في مجلد، كتاب (الدروس في النحو) في مجلد، وغيرها.

ينظر: وفيات الأعيان ، ٢/٢٨٢،٢٨٥، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر/ أبو محمد الطيب بامَخرَمة:٤ /٢٦٠.

[٤] ينظر: الغرة في شرح اللمع/ ابن الدهان: ٢/١٦١، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل/ سليمان بن نجاح: ٢/ ٧٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/٣٧٨. ومعنى البَرَدَة في اللغة : سميت التُّخْمَةُ بَرَدَة لِأَن التُّخْمَة تُبْرِدُ الْمعدة فَلَا تَسْتَمرِىء الطعامَ، وَلَا تُنْضِجُه؛ وَأما البَرَدُ بِغَيْر هَاء فَإِن اللَّيْث زعمَ: أَنه مَطَر جامِدٌ وسَحابٌ بَرِدٌ، ذُو قُرَ وَبَرَدٍ؛ وَقد بُرِدَ القومُ إِذا أَصابهم البَرَد، ينظر: تهذيب اللغة/ الأزهري: ١٤/ ٧٤، وإصلاح غلط المحدثين/ الخطابي: ٧٠.

الثاني: إنهم يطلقونه على ما فوق العشرة، فلو كان جمع قلة لما صح ذلك؛ لكون منتهاه عشرة، تدبّر. وأما إلى الثاني فلوجوه، **الأول:** إن وزن (فَعِل) بفتح الفاء، وكسر العين مختص بالمفردات، ولم تبنَ عليه/٢١ظ/ الجموع[١] أبداً، **الثاني:** إنَّه لو كان جمع كثرة لما صُغّر على لفظه نحو: (كُلَيم)، بل كان يُرَدّ إلى المفرد ثم يُصَغّر ويُجمع على القياس، فإنَّه القياس في تصغير جمع التكثير، فلما صُغّر على لفظه نحو: (كُلَيم) دل على عدم كونه جمع كثرة.

الثالث : إنَّهم ينسبون إلى لفظه نحو: (كَلِمي)، فلو كان جمع كثرة، لكان القياس ردّه إلى المفرد.

والحاصل: أنَّه ليس بجمع قلة ولا كثرة، والدليل الذي ذكره القائلون بجمعيّته من أنَّه: مثل الجمع لا يطلق إلا على الثلاثة، وما فوقها مردودٌ، إذ لو صحّ لزم أن يكونَ مثل: (القَوُم، والرَهْط)، وأشباههما، مّما يدل على الثلاثة فصاعداً جمعاً، مع أنه لم يَقُلْ به أحد، وأمّا أنَّه ليس باسم جمع فللوجوه التي ذكرناها في نفي الجمعيّة، وإنَّما قلنا ذلك ؛ لأنَّ القائل بأنَّ الكلم اسم جمع هو الأخفش والفراء[٢] ، فيكون الكلم عندهما جمعاً؛ لأنَّهما قالا: إنَّ اسم الجمع إذا كان له واحد من لفظه وتركيبه فهو جمع أيضاً، والكلم[٣] أيضاً كذلك[٤]، أي: اسم جمع له واحد من تركيبه، وهو الكلمة، فيكون جمعاً عندهما، ونحن قد

---

[١] في << ر >> (المجموع).

[٢] ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١/ ١٨٣،١٨٤.

[٣] في << ر >>(الكلمة) .

[٤] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ٤١٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٣٣٩.

أبطلنا كونه جمعاً، فيكون هذا أيضاً باطلاً، قاله الشيخ عبد الرحمن[1]. وهذا الوجه عندي بعيدٌ، فإنَّهم قالوا تصريحاً: إنَّ في الكلم ثلاثة أقوال[2]، ولو كان الأمر كما ذكره الشيخ لكان فيه قولان، تدبّرْ.

فالصواب أن يُقال: إنَّه ليس باسم جمع؛ لأنَّ له واحداً من لفظه. والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك، لا يقال: يُحتمل أن يكون هذا من غير الغالب؛ لأنّا نقول: إذا دار الأمر بين حمله على الغالب أو على التابع المطّرد، فالثاني أولى، وما استدل به القائل بذلك من أنَّه لا يطلق على الواحد والاثنين، فمردودٌ من وجهين:

الأول: إنَّ اسم الجنس على قسمين إفرادي، وجمعي: فالأول: هو ما كان موضوعاً للحقيقةِ/٢٢و/ والماهيّة لمعنًى فيه اعتبار الفرديّة والزوجيّة، ويصدق على القليل والكثير كالماء والعسل. والثاني: ما كان موضوعاً لها، ولكن باعتبار وجودها في أكثر من فردين، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد والاثنين، وذلك إنما يرد لو قلنا بكونه اسم جنس إفرادي، ونحن لا نقول بذِلك، بل نقول: إنَّه اسم جنس جمعي فلا يرد ذلك؛ لأنَّ وضعه كذلك.

والثاني: إنَّ اسم الجنس إنما هو كذلك، أي يطلق على القليل والكثير، بحسب أصل الوضع، ولا شك أن هذه الخصوصيّة التي في الكلم طارئة عليه بعد الوضع، وأما بحسب أصل وضعه، فيطلق على الواحد والاثنين، وهذا قد نشأ من الاستعمال، تدبّر.

ثم إنَّ الأصح من القولين اللذين في القول الثاني هو القول الأول، أعني: أنَّه جمع، وما ادَّعاه القائلون بالإفرادي من أنَّه: يطلق على الواحد والاثنين والقليل والكثير فمردودٌ،

---

[1] الفوائد الضيائية: ١/ ١٧.

[2] ينظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٢٤، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٥٧٣/١.

والشاهد العادل على ذلك الاستعمال، فثبت أنَّه اسم جنس جمع، ولا بأس بتأويل ما استشهد به القائلون بالجنسية من تذكير الصفة في قوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[1] بأنَّ الكلم الطيب مؤوّل ببعض الكلم، أما بأن يقال: أطلق الكلم وأراد به بعضه، أو يكون لفظ البعض مقدراً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[2]، فإنَّ الرحمة هناك مؤولة بالإحسان، إمَّا بكونه مقدراً أو مراداً من الرحمة، فيكون تذكير الصفة صحيحاً، وبأنَّ علماء التفسير والأصول والنحو صرَّحوا بأنَّ لام التعريف تبطل معنى الجمع[3]، فلمّا بطل هاهنا معنى الجمعيّة، لم يؤنث نعته، وكيف لا يكون معنى الجمعية هاهنا متروكاً؟ ولو كانت باقية لزم أن لا تصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلام، وبأنَّ الجمع إنَّما يؤنث صفته، إذا/٢٢ظ/ كان في تأويل الجماعة، وأما إذا كان في تأويل الجمع كما في الآية فلا.

وإنَّما قُلنا: لا بأس بذلك؛ لأنّا إنّما ثبتنا كونه اسم جنس جمعي بغير هذا الاستشهاد كما رأيت أوّلاً، ولأنَّ التأويل خلاف الأصل لا يصار إليه إلا بدليل، وليس فليس[4] ثانياً، تدبّر.

ولا يخفى أنَّ التأويل الثاني من التأويلات الثلاثة، إنَّما هو للشيخ عصام الدين الإسفراييني، وقد تعقَّبه السيد المحقق نعمة الله الجزائري، فقال في رده" وأنا أقول: إنَّ

---

[1] سورة فاطر: ٣٥/ من الآية ١٠.

[2] سورة الأعراف: ٧/ من الآية ٥٦.

[3] ينظر: ميزان الأصول في نتائج العقول/ السمرقندي، علاء الدين: ١/ ٢٦٣، وشرح تنقيح الفصول/ القرافي: ١/ ١٨٠.

[4] وليس: أي :ليس من دليل على التأويل، فليس: أي :فليس التأويل بشيء.(حاشية) نسخة << أ >>، /٢٣و/.

الجمع الذي بمعنى الجماعة، له جمعيّة باعتبار لفظه، أي لفظه لفظ الجمع، وجمعيّة باعتبار معناه، أي أنَّ المراد به جماعةٌ جماعةٌ، وأداة الاستغراق لما دخلت عليه بطلت جمعيّته باعتبار معناه، فصَّار الملحوظ به كلّ فرد فرد، بعد أنَّ كان كل جماعةٍ جماعةٍ، وأما جمعيّة لفظه وكونه على أوزان الجموع، فهي باقية لم يغيّرها مغيّر، والتوابع كـ(الوصف، والبدل، وأضرابهما) إنما يتبعان له من حيث اللفظ، فلو كان لفظ الكلمة جمعاً، والحال أنه لم يغيّره مغيّر، لوجب جمع الصفة، ولو كان الحال على ما قال، لوجب أن يقال: (جاءني الرجال العالم هذا) [1] ، انتهى كلامه (علا في الخلد مقامُه).

ثمّ إنَّ الشيخ عصام الدين قد استبعد التأويل الأول، فقال: "هذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال جدّاً، إذ ليس من آداب اللغة أن يقال في مقام إيراد الحكم على الكلم الطيّب: بعض الكلم الطيّب، فيقيَّد البعض بالطيّب، ويكون إدخال البعض لغواً؛ لأنَّ الطيب من الكلم بعض الكلم"[2]. وتعقبه الفاضل الجزائري، فقال بعد ذكر التأويل الأول: "وعليه فتكون الصفة كاشفة مثلها في قولك: (الجسم الطويل العريض/٢٣و/ العميق كذا)، وهو بعيد من آداب أهل اللغة هذا"[3]، انتهى.

---

[1] ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي: ١٩، ٢٠.

[2] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي: ٨.

[3] ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي: ١٩.

وأنا أقول: لا يمكن أن تكون الصفة محترزة عن الكلم الذي ليس بطيّب، ويكون المعنى: إليه يصعد بعض الكلم الطيّب لا بعض الكلم الذي ليس بطيّب ولا جميع الكلم الطيّب، فتأمّل[1].

تنبيهات:

الأول: إنَّ اسم الجنس الجمعي على ثلاثة أقسام: قسم يميّز بينه وبين واحده بالياء نحو: (روميّ وروم، وزنجيّ وزنج)، ولكن الياء في الواحد ، وقسم يميز بينه وبين واحده بالتاء في الواحد نحو: (تَمْر وتَمْرة، ونَبِق ونَبِقَة)، وهذا هو الأغلب، وقسم يميز بينه وبين واحده بالتاء أيضاً لكن لا في الواحد، بل في الجنس نحو: (كَمْأ وكَمْأَة)، والكلم من قبيل القسم الثاني، أي: الفرق بينه وبين واحده بالتاء في الواحد، فَعُلم أنَّ نحو: (تَمْر) اسم جنس جمعي، وذلك مبني على ما قاله الشيخ أبو عمرو في شرحه للكافية من: " أنَّ المفهوم من كلام النحويين أنَّ اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء نحو: (جَوْز، ونَخْل، وكَلْم) لا ينطلق[2] على أقل من ثلاثة، وإنَّما يُقال ذلك في نحو: (ضرب) من المصادر، فإنَّه صالح للقليل والكثير وإذا قيل: ضَرْبةً للتنصيص على الوحدة "[3]، انتهى.

---

[1] زاد في << ر>> : (وأنا أقول: لِمَ لا يمكن أن تكون الصفة محترزة عن الكلم الذي ليس بطيب، ويكون المعنى: إليه يصعد بعض الكلم الطيب لا بعض الكلم الذي ليس بطيب ولا جميع الكلم الطيب، فتأمل). وقد جاء في الأصل عليه أثر محو أو ترميج حتى لا يكاد يبين.

[2] كذا، ولعله (لا يطلق).

[3] ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب/ ابن الحاجب : ٣/ ٨١٧، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ٤١٧.

الثاني: إنَّ قوله جنس يحتمل أن يكون المراد به أنَّه اسم جنس إفرادي، ويطلق على ما فوق الاثنين بحسب الاستعمال، ويحتمل أن يكون المراد به أنَّه اسم جنس جمعي، وقد جوّز الشارح في باب الجمع كونه اسم جمع، فقال هناك:" لا ضيرَ في إلتزام كون الكلم اسم جمع أيضاً" [١]، انتهى.

وقوله: كتمر وتمرة، فيه احتمالان أيضاً: الأول: أنَّ الكلم اسم جنس كتمر وتمره، أي كما أنَّ تمر وتمره اسم جنس/٢٣ظ/، الثاني: أنَّ الكلم اسم جنس لا جمع كتمر وتمرة، أي كما أنَّ تمراً جمع تمرة، ولكن الأرجح هو الاحتمال الأول بقرينة ما ذكره المصنف في باب الجمع من أنَّ نحو: تمر، ليس بجمع على الأصح[٢].

الثالث: أنَّ ما قاله الفاضل الجزائري وغيره من الفضلاء بعد نقل الأقوال التي في المسألة من أنَّ " تحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس ليس بشيء؛ لأنَّ بيان الفرق بين تلك الثلاثة لا يحقق الحق"[٣]، وإن شئت أن يحصل لك الاعتقاد بما قلت، والعلم بما ذكرت، فها أنا أذكر حاصل ما ذكروه من الفرق مع ما يتعلق بالمقام، ثم أنت أنصف بيني وبينهم بالحق، وتأمّل في كلامهم، أنه كيف يدل على أنَّ الكلم[٤] اسم جنس جمعي؟

فأقول بنصرة الرسول (صلى الله عليه آله وسلم): لأهل النحو في بيان الفرق بين تلك الثلاث عبارات، ونحن نقتصر على الأجود منها، ولا نطول الكلام بذكر الكل.

---

[١] ينظر: الفوائد الضيائية: ١٧/١.

[٢] ينظر: أمالي ابن الحاجب/ ابن الحاجِب: ٢/ ٥٩٢.

[٣] ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي: ١٨.

[٤] في << ر >>(الكلمة) .

فعلى هذا اعلم أنَّ الجمع: هو ما كان موضوعاً للأفراد بشرط لحاظ اجتماع كل واحد منهما مع الآخر نحو: (زيدون)، فإنَّه موضوع لـ(زيد، وزيد، وزيد)، بشرط اجتماع كل منها مع الآخر[١]، واسم الجمع: ما كان موضوعاً للهيئة الحاصلة من اجتماع الأفراد كـ(قوم)، فإنَّه موضوع للهيئة الحاصلة من اجتماع عشرة أشخاص أو أكثر، فهو كالمفرد في الوضع، فكما أنَّ زيداً موضوع للهيئة الحاصلة من اجتماع الأجزاء من اليد والأصبع والعين وغيرها، كذلك (قوم) موضوع للهيئة الحاصلة من اجتماع أفراد متعدّدة[٢]، كما ذكرنا[٣].

وبعبارة أخرى، الجمع: هو الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار المفرد بالعطف[٤]/٢٤و/، واسم الجمع: هو الاسم الموضوع لمجموع الآحاد دالّاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسمّاه[٥].

وحاصل الفرق أنَّ في وضع الجمع لا بدَّ من ملاحظة الأفراد مع اجتماع كل واحد منها مع الآخر. وفي وضع اسم الجمع لا بد من ملاحظة الهيئة الحاصلة من انضمام كل فرد الى الآخر.

---

[١] ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ الجوجري: ١/ ٢٠٥.

[٢] ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٧٥٠، والتنبيه على مشكلات الهداية/ ابن أبي العز: ٤/ ١١٨.

[٣] تقدّم ذكره في ص: ٦٦.

[٤] ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ١١٠، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٣.

[٥] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٣/ ٤١٦، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١١١، والكشكول/ البهاء العاملي: ١/ ٢٧٤.

واسم الجنس لفظ قصد دلالته على الماهية[١] باعتبار وضعه لها، وهو على قسمين على قول: جمعي، وإفرادي:

فالأول: هو الاسم الموضوع للماهية لكن باعتبار وجودها في أكثر من فردين، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد والاثنين[٢].

والثاني: هو الاسم الموضوع لها الصادق على القليل والكثير من أفرادها. والفرق بينه وبين المذكورين واضح، فإنَّ في وضعه لا بد من ملاحظة الماهية بخلافهما[٣]، كما عرفت[٤]. وحاصل الفرق بين الثلاثة: أنَّ دلالة الجمع على آحاده بالمطابقة، ودلالة اسم الجمع على آحاده بالتضمّن، ودلالة اسم الجنس على آحاده بالالتزام، أمّا كون دلالة الجمع على آحاده بالمطابقة؛ فلأنَّ آحاده ثلاثة وأربعة وخمسة وهكذا، ودلالته عليها بالمطابقة، فإنك إذا قُلتَ: زيدون، فدلالته على الثلاثة أو أربعة أو خمسة مثلاً مطابقيّ.

---

[١] ما يصلح جوابًا للسؤال بصيغة "ما هو؟ " بما يصور الشيء في نفس السائل . ويسمّى الحقيقة . ومن أمثلته ماهية الإنسان : الحيوان الناطق . ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر/ ابن قدامه : ٥٨/١.

[٢] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٤/١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك/ محمد عبد العزيز النجار: ١/ ٢٦.

[٣] ينظر: قرة عين الأخيار لتكملة رد المحتار علي الدر المختار / ابن عابدين: ٣/ ٢٨٢، والنحو الوافي/ عباس حسن: ٢٤/١.

[٤] تقدّم ذكره في ص: ٦٧.

وأمَّا كون دلالة اسم الجمع على آحادِهِ بالتضمّن فلأنّا قلنا: إنَّ دلالته على معناه كدلالة المفرد على جملة أجزاء مسمّاه، فكما أنَّ دلالة المفرد على أحد أجزائه بالتضمّن، كذلك دلالة اسم الجمع على آحاده بالتضمّن.

وأمّا كون دلالة اسم الجنس على آحاده بالالتزام، فلأنَّه موضوع للماهية من حيث هي هي من دون/٢٤ظ/ ملاحظة الأفراد، والآحاد، وغيرها، ولكنَّ الماهية تستلزم الأفراد، فإنها لا توجد[١] في الخارج إلا في ضمن الأفراد، فالأفراد لازمة لها، فدلالة اسم الجنس على الآحاد بالالتزام؛ لأنَّها خارجة عن معناه لازمة له، وهذا معنى دلالة الالتزام[٢]. انتهى حاصل كلامهم في هذا المقام.

فإنصف أنتَ أيها الطالب، من أينَ حقق الحق، ومن أين ظهر كون الكلم اسم جنس جمعي؟ مع أنَّه يحتمل أن يكون موضوعاً لكلمة وكلمة وكلمة، بشرط اجتماع كل منها مع الآخر، ويحتمل أن يكون موضوعاً لجماعة من الكلمات أي: للهيئة الحاصلة من اجتماع كلمات متعددة، وأن يكون موضوعاً للماهية لكن باعتبار وجودها في أكثر من فردين، أو أن يكون موضوعاً لها باعتبار وجودها في القليل من الأفراد والكثير منها، لكن طرأت هذه الخصوصيّة من الاستعمال، فأين الانصاف؟ تأمّل.

وأعجب من هذا أنه قال الأستاذ: " وتحقيق الحق موقوف على بيان الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، وبين الجمع واسم الجمع"، انتهى[٣]. وأنتَ خبيرٌ بأنَّ تحقيق

---

[١] في << ر >> (توجه) .

[٢] ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع/ الزركشي، بدر الدين: ١/ ٤٠٧، والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : ٨٧.

[٣] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية) : ٢٢.

الحق لا يتوقف على الفرق بين علم الجنس، واسم الجنس، وهذا ظاهر على من فتح الله عين بصيرته، تدبّر.

الرابع: أنَّ صاحب منهج السالك قد اختار من هذه الأقوال القول المشهور، فقال في ذلك: " اعلم أنَّ الكلم اسم جنس على المختار، وقيل: جمع، وقيل: اسم جمع وعلى المختار أنَّه جنس جمعي" [١] انتهى. ثم قالَ بعد سطور: " وفي الكلمة ثلاث لغات، كَلِمَة على وزن (نَبِقَة) وتجمع على كَلِم، وكِلْمَة على وزن سِدْرَةٍ ويجمع على كِلْم كسِدْر، وكَلْمَة على وزن تَمْرَة ويجمع على كَلْم كتَمْر" [٢] انتهى./٢٥و/ وهذا شيءٌ عجيب، فإنَّه اختار سابقاً انَّه اسم جنس جمعي، وبعد ذلك يقول: " إنَّ الكلمة تجمع على كلم" [٣]، والله اعلم بما في القلوب!

قوله: **(واللام فيها للجنس)** إلى قوله: **(ألسنة النحاة)**[٤]. أقول: وتحقيق المقام يستدعي رسم مقامات، الأول: في تقسيم اللام مع بيان ما يتعلق بالمقام. الثاني: في بيان أنَّ اللامَ في المقام من أيّ قسم من الأقسام. الثالث: في بيان ما للتاء من الأقسام، مع بيان أنَّ التاء في الكلمة من أي قسم منها. الرابع: في تحقيق السؤال والجواب.

أما المقام الأول، فأقول: لا يخفى على من تتبّع كتب القوم، وطالعها كل ليل ويوم، أنَّ لهم في تقسيم اللام طرقاً كثيرة، وأنا اقتصر على الأجود منها، ولا أُطوّل الكلام بذكر الكل، إذ ذاك تطويل بلا طائل، فعلى هذا اعلم أنَّ اللام تنقسم على أربعة أقسام

---

[١] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : ١/ ٢٤.

[٢] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٢٤، والفوائد الضيائية: ١٧/١.

[٣] تقدّم ذكره في ص: ٢٧.

[٤] الفوائد الضيائية : ١٧/١.

أحدها: العهد الخارجي، وثانيها: الجنسي، وثالثها: الاستغراقي، ورابعها: العهد الذهني؛ وذلك لأنها؛ إمّا أن تكون للإشارة إلى حصَّة من الحقيقة وفرد منها، أو إلى نفس الحقيقة.

فالأول: يسمى بالعهد الخارجي: وهي اللام التي عَهِد المخاطب مدلول مدخولها قبل ذكره – أي: لَقيَهُ – وأدْرَكَهُ، يُقال: عَهِدتُ فلاناً، أي: أدْرَكتهُ، وعَهْدُهُ إمَّا يجري ذكره وتقدمه صريحاً، أو كنايةً، أو بعلم المخاطب به بالقرائن قبل الذكر بلا جري ذكره، أو يكون مصحوبها حاضراً بين يديه.

فالأول، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [1]، أي: ليس الذكر الذي طَلَبت امراةُ عمران كالأنثى التي وُهِبت لها، فاللام في (الذكر) و(الأنثى) لام العهد ومدخولها معهود للمخاطب.

وعَهْدُهُ في الأول: بتقدم ذكره في اللفظ مكنياً عنه ب(ما) في قولها/٢٥ظ/ ﴿رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [2]، فإنَّ لفظ (ما) وإنْ كان يعمّ الذكور والإناث، إلا أنَّ التحرير: وهو أن يُعْتَقَ الولد لخدمة بيت المقدس، إنَّما كان للذكور دون الإناث.

وفي الثاني بتقدم ذكره في اللفظ مصرحاً به في قولها: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [3].

والثاني: نحو قولك: (خرج الأمير)، (وجاء القاضي) إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد مشهور، أو قاضٍ واحد مشهور، وكقولك لمن خرج من الباب: (اغلق الباب)، فاللام في

---

[1] سورة آل عمران: ٣/ من الآية ٣٦.

[2] سورة آل عمران : ٣/ من الآية ٣٥.

[3] سورة آل عمران : ٣/ من الآية ٣٦.

هذه الأمثلة للعهد الخارجي، ومدخولها معهودٌ للمخاطب، وعَهْدُهُ بعلم المخاطب به بالقرائن[١].

والثالث: كقولك: (جاءني هذا الرجل)، و﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٢]، فاللام في المثالين أيضاً للعهد الخارجي ومدخولها معهود للمخاطب، وعَهْدُهُ بكونه حاضراً بين يديه.

والقسم الثاني: أعني ما تكون إشارة إلى نفس الحقيقة، تكون على ثلاثة أقسام، وذلك؛ لأنَّ الإشارة إذا كانت إلى نفس الحقيقة، فإمّا أنْ تكون إليها من حيث هي هي من غير اعتبار[٣] تحقّقها في الفرد، أو باعتبار تحقّقها فيه، وعلى التقدير الثاني فأمّا أنْ يُعتبر تحقّقها في ضمن جميع الأفراد، أو فرد لا بعينه.

فالأول: يسمى بلام الجنس والحقيقة، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[٤]، وكقولنا : (الرجلُ خيرٌ من المرأة)، فاللام في (الماء) و(الرجل) و(المرأة) لام الجنس والحقيقة، أشير بها إلى حقيقة الماء، وحقيقة الرجل والمرأة من حيث هي هي من غير اعتبار تحقّق واحدة من تلك الحقائق في ضمن الفرد، وكأنَّه قيل: من حقيقة الماء، وهذه الحقيقة خيرٌ من هذه الحقيقة، ومن هذا القبيل/٢٦و/ اللام الداخلة على المحدود

---

[١] في << ر >> (للقرائن).

[٢] سورة المائدة: ٥/ من الآية ٣.

[٣] (اعتبار) سقطت من << ر >>.

[٤] سورة الأنبياء: ٢١/ من الآية ٣٠.

كقولهم: (الإنسان حيوانٌ ناطقٌ)، فإنَّ الحدّ لا يكون إلا للماهية من حيث هي هي، وسيأتي الكلام عليه[١].

فإنْ قُلتَ: ما الفرق بين المعرف بهذه اللام وبين المجرد عنها؟ وبعبارة أُخرى ما الفرق بين اسم الجنس كقولنا: (رَجُل)، وبين المصحوب بلام الجنس كقولنا: (الرَّجُل)؟

قُلتُ: قد اختلفوا في هذا المقام، فقال قوم: لا فرق بينهما من حيث المعنى، بل الفرق بينهما إنَّما هو من حيث الأحكام اللفظية، كوقوع المصحوب باللام مبتدأً نحو: (الرجلُ خيرٌ من المرأة)، وعدم وقوع المجرد عنها كذلك، ونحو ذلك من الأحكام[٢]، وقال الجمهور: بوجود الفرق بينهما وهو الحق[٣]، فإنَّ تفرقة الواضع بينهما في الأحكام اللفظيّة تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضاً.

وأحسن ما قيل في ذلك: إنَّ المعتبر في المصحوب بهذه اللام التعيين الذهني بخلاف المجرد عنها، فإنَّه لا يعتبر فيه ذلك، بيان ذلك: أنَّ قولنا: (رجل) يدلّ على الحقيقة من غير اعتبار قيدٍ معها أصلاً، وقولنا: (الرجل) يدلّ على الحقيقة باعتبار حضورها في الذهن مع قطع النظر عن أفرادها، فالمصحوبُ بهذه اللام أخصّ من المجرد عنها؛ لأنَّ المعتبر في الأول: الحقيقة الحاضرة في الذهن، وفي الثاني: مطلق الحقيقة،

---

[١] يذكره لاحقاً في ص: ١٢٣.

[٢] ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم/ القرافي: ٢/ ٢٠، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٥٨٨/٢.

[٣] ينظر: شرح المفصل/ ابن يعيش: ٥/ ١٣٦، ١٣٨، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٥٨٨/٢.

ومعلومٌ أنَّ الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كانت عامّة بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخصّ من مطلق الحقيقة[١].

فإذا استحضر الواضع صورة الأسد وحقيقته، ليضع لها لفظاً، فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئيّة بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد، فإنَّ هذه الصورة/٢٦ظ/ واقعة لهذا الشخص في زمان، ومثلها يقع في زمان آخر، في ذهن آخر، والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، تأمّل.

وبالجملة، الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس، فالمصحوب بلام الجنس مثل علم الجنس بلا فرق، فكما أنَّ (أسامة) تدلّ على الماهية والحقيقة باعتبار حضورها في الذهن، كذلك قولنا: (الأسد) يدل على ذلك، إلا أنَّ التعريف في علم الجنس ذاتّي، وملحوظ في وضع الكلمة، وفي المصحوب بهذه اللام عارض، وطارٍ على الكلمة، بإنضمام أمر خارج، وإنَّ الثاني يتضمن الإشارة إلى الماهيّة بخلاف الأول[٢]، تدبّر في هذا المقام.

والثاني: يسمى بلام الاستغراق، وهي على قسمين؛ لأنَّها إمّا أن تفيد استغراق صفات الأفراد، وهي التي يخلفها(كلّ) مجازاً كقولنا: أنت الرجل، أي: الجامع لصفات الرجال المحمودة، إذ لو قيل: كلُّ رجلٍ على وجه المجاز والمبالغة، لصحّ بمعنى أنَّه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال، من جهة كماله، ولا اعتداد بغيره؛ لقصوره عن رتبة الكمال.

---

[١] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢/٢٨٩،٥٨٨، ورفع النقاب عن تنقيح الشهاب/ الرجراجي، الحسين بن علي: ٣/ ٧٨ ،٧٩، ٨٠.

[٢] ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع : ١٥٢ ،١٥٣، وتيسير التحرير/ أمير باد شاه: ١/ ٣٢٩.

وأمَّا أنْ تفيد استغراق نفس الأفراد، وذلك على قسمين:

حقيقي، وهو: أنْ يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة، وهو الذي يخلفه (كلّ) على سبيل الحقيقة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[1]، قال: في الإنسان لام الجنس والحقيقة باعتبار وجودها في ضمن جميع الأفراد[2]، أي: كل إنسان، وكقوله أيضاً: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾[3] أي: كل غيب وشهادة.

وعرفيّ، وهو: أن يُراد كل فردٍ مما يتناوله اللفظ بحسب تفاهم[4] العرف كقولنا: (جَمَعَ الأميرُ الصاغةَ)، قال: في الصاغة للجنس/٢٧و/ والحقيقة باعتبار وجودها في ضمن الأفراد العرفيّة، أي: صاغة بلدةٍ أو مملكته؛ لأنَّ هذا هو المفهوم عرفاً لا صاغة الدنيا.

والثالث: وهو اللام التي يُشار بها إلى نفس الحقيقة باعتبار وجودها في ضمن فرد لا بعينه يسمى ب(لام العهد الذهني)، ولا يخفى أنَّ اعتبار وجود الحقيقة في ضمن الفرد، إنَّما يفهم من القرينة، فإن لم تكن قرينة، فتُحْمَل على كونها لام الجنس، وذلك كقولنا: (ادخل السوق)، حيث لا عهد في الخارج، فاللام في السوق لام العهد الذهني أُشير بها إلى ماهية السوق باعتبار وجودها في ضمن فرد من الأفراد، لا بعينه، والقرينة على ذلك

---

[1] سورة العصر: ١٠٣/ ٢- ٣.

[2] الفوائد الضيائية: ١٧/١.

[3] سورة الرعد: ١٣/ من الآية ٩.

[4] في << ر >> (متفاهم).

الاعتبار موجودة، وهي قولنا: (ادخل)، فإنَّه قرينة دالة على أنَّه ليس المراد الإشارة إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي، بل من حيث الوجود. وعليه فليس المراد من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد، بل في ضمن بعضها، فإنْ قلت: ما الفرق بين المصحوب بهذه اللام وبين النكرة؟

قُلتُ: إنْ أردت الفرق بينهما بحسب اللفظ فظاهر، فإنَّ المصحوب بهذه اللام يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأً، نحو: (السُوقُ معمورٌ)، وذا حال، نحو: (رأيتُ السّوقَ معموراً)، ووصفاً للمعرفة، نحو: (اعجبني هذا السوقُ)، وموصوفاً بها، نحو: (اعجبني السوقُ الكبيرُ)، ونحو ذلك من الأحكام بخلاف النكرة، فإنَّها لا تجري عليها أحكام المعارف، إذ لا تقع مبتدأً، ولا وصفاً للمعرفة، ولا موصوفاً بها، فلا يقال: (رجلٌ قائمٌ)، ولا (ضربتُ هذا رجل)، ولا (رأيت رجل الظريف).

وإنْ أردتَ الفرق بينهما بحسب المعنى، فذلك دقيق لا بُدَّ من التأمّل في ذلك، فتأمّل فيما/٢٧ظ/ أقوله: اعلم أنَّ إطلاق النكرة على الفرد إطلاق على أصل وضعه، فإنَّ (رجلاً) مثلاً موضوع لكل فرد من أفراد معناه على سبيل البدل، فاطلاقه على الفرد إطلاق على أصل[1] وضعه، بخلاف إطلاق المصحوب بهذه اللام على الفرد ودلالته عليه، فإنَّه ليس على أصل وضعه، فإنَّ اللام موضوعة للإشارة إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي، بل لا تدلّ على الفرد بنفسها أبداً، فإنَّ ذلك يُفهم من القرينة كالدخول مثلاً.

[1] في << ر >> (اصيل).

والحاصل: أنَّ النكرة المجردة عن اللّام والمعرف بلام الحقيقة المقصود منها واحدٌ معهوٌد[١] في الذهن سواء في إفادة البعضيّة غير المعيّنة أي: الفرد الذي ليس بعين، لكنَّ المفيد لذلك في النكرة نفسها، وفي المصحوب بهذه اللام القرينة، ومن ثم حكموا عليه بأنَّه في المعنى كالنكرة، فيعامل معاملتها كثيراً، فيوصف بالجمل كقوله:[الكامل]

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني[٢]

وكقوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [٣] على جعل (يحملُ) صفةً للحمار، تدبّر.

ولا يخفى على الذكي أنَّ اللّام في قولنا: (ادخلْ السوق، واشترِ اللحم، وكُلْ الخبز)، ليس لام الجنس والحقيقة من حيث هي هي من غير اعتبار وجودها في ضمن الفرد، كما توهّم الشيخ الرضي (رضي الله عنه) حيث قال: " إنَّ الجنس على ضربين أحدهما: استغراق الجنس، وثانيهما: ماهيّة الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة، بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى:﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾[٤]، ولم يكن هناك ذئبٌ معهودٌ،

---

[١] في << ر >> (واحداً معهوداً) .

[٢] عجزه: فَمَضيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِينِي. اختلفت المصادر النَّاقلة له في نسبته، فروي منسوباً إلى رجل من بني سلول في الكتاب/ سيبويه: ٣/ ٢٤، والخصائص : ٣/ ٣٣٠، وأمالي ابن الشجريّ: ٢/ ٢٠٣، ونُسِب إلى عميرة بن جابر الحنفيّ في عروس الأفراح: ١/ ٣٢٥، وجاء بدون نسبة في دلائل الإعجاز: ٢٠٦.

[٣] سورة الجمعة: ٦٢/ من الآية ٥.

[٤] سورة يوسف: ١٢/ من الآية ١٤.

ولم يرد استغراق الجنس أيضاً، ومثله قولك: (ادخلْ السوق، واشترِ اللحم، وكُلْ الخبز)[1] "، بل/٢٨و/ إنَّها في تلك الأمثلة لام العهد الذهني، فتدبر.

تنبيه:

قد ظهر مما ذكرناه[2] من التقسيم أنَّ المعرف بلام العهد الخارجي خارج عن المعرف بلام الجنس والحقيقة، لا يرجع إليه، بخلاف المعرف بلام العهد الذهني والاستغراق، فإنهما يرجعان إلى المعرف بلام الجنس والحقيقة، وإنْ افترقا عنه من حيث اشتمالهما، على اعتبار لا يشتمل هو عليه[3]، وهذا هو المطابق لما نَصَّ عليه جماعة من المحققين كالتفتازاني[4] ، والمحقق الشريف[5]، وغيرهما.

---

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٤/١.

[2] تقدّم ذكره في ص: ٧٦، ٧٧.

[3] شرح التلويح على التوضيح/ التفتازاني: ١/ ٩٥ ،٩٦، والتعريفات: ٧٨، وشرح قواعد الإعراب/ شَيْخ زَادَهْ:١/ ٥٩.

[4] هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. توفي سنة (٧٩٣هـ). من كتبه: (تهذيب المنطق)، و (المطول) في البلاغة، و (المختصر) اختصر به شرح تلخيص المفتاح، وغيرها.

ينظر : شرح المقاصد / سعد الدين التفتازاني :٧٥/١ ،٧٦، وانباء الغمر بأبناء العمر/ ابن حجر العسقلاني: ٢ /١٤، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة/ عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ : ١/ ١٦٤، ١٦٧، والاعلام ، ٢١٩/٧.

[5] يقصد به الشريف الجرجاني.

قال بعض الأفاضل[1]:" لكن رجوع العهد الذهني إلى المعرف بلام الجنس متعيّن؛ لأنَّ اللام موضوعة للإشارة، وهي تستدعي تعيين الحقيقة التي أُشير إليها، وهي إنَّما تتعين في العهد الذهني باعتبار الجنس دون الفرد؛ لإبهامه، وأما ارجاع الاستغراق إلى المعرف بلام الجنس فغير متعين؛ لأنَّه كما يجوز أن يشار إلى الماهية المأخوذة بحسب تعينّها الجنسي، ويعتبر تحققها في ضمن جميع الأفراد، كذلك يجوز أنْ يشار إليها باعتبار تحققها في ضمن الأفراد بدون اعتبار لتعيّنها الجنسي؛ لأنَّ ذلك أيضاً نوع تعيين لها كافٍ في صحة الإشارة إليها" [2]، تدبّر.

---

[1] هو الشيخ محمّد حسين بن محمّد رحيم بن محمّد قاسم الأصفهاني الحائري.

ولادته:

لم تُحدّد لنا المصادر تاريخ ولادته، إلّا أنّه ولد في القرن الثاني عشر الهجري بقرية أيوان كيف التابعة لمدينة دماوند، بدأ بدراسة العلوم الدينية في العاصمة طهران، ثمّ سافر إلى إصفهان للحضور في درس أخيه الشيخ الرازي، ثمّ سافر إلى كربلاء المقدّسة لإكمال دراسته الحوزوية العليا، واستقرّ بها حتّى وافاه الأجل، مشغولاً بالتدريس والتأليف وأداء واجباته الدينية.

من مؤلّفاته:

الفصول الغروية في الأُصول الفقهية، مشارع الأحكام في تحقيق مسائل الحلال والحرام.

ومن مؤلّفاته باللغة الفارسية: رسالة عملية في العبادات.

وفاته:

تُوفّي(قدس سره) في العاشر من جمادى الأُولى١٢٥٠هـ بكربلاء المقدّسة، ودُفن في الصحن الحسيني. ينظر: تكملة أمل الآمل/ السيد حسن الصدر: ٥/ ٣٦٤، والكنى والألقاب/ الشيخ القمي : ٢/ ٧.

[2] ينظر : الفصول الغروية في الأصول الفقهية/ الشيخ محمد حسين الحائري: ١٦٧.

خاتمةٌ:

إنَّ من الجماعة التي اختاروا[١] هذا التقسيم المحقق التفتازاني، فإنه قسّم اللام بهذا التقسيم في مطولهِ تبعاً لماتنه[٢]، ولكنه ذكر بعد ذلك كلاماً ينافي تقسيمه فإنَّه قال: وحاصل ما ذكرناه[٣] من التقسيم أنَّ اسم الجنس المعرّف باللام، إمَّا أنْ يُطْلَق على نفس الحقيقة من غير/٢٨ظ/ نظر إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة، ونحوه علم الجنس كـ(أُسامة)، وأمَّا على حصّة معيّنة منها واحداً أو اثنين أو جماعةً، وهو العهد الخارجي، ونحوه علم الشخص كـ(زيدٍ)، وإما على حصّة غير معيّنة، وهو العهد الذهني، ومثله النكرة كـ(رجلٍ)، وإمّا على كل الأفراد، وهو الاستغراق، ومثله كلٌّ مضافاً إلى نكرة [٤]، انتهى كلامه (عليه ما عليه).

وإنَّما قلنا ذلك، فإنه جعل في التقسيم العهد الذهني والاستغراق راجعاً إلى المعرف بلام الجنس، وهنا جعلهما خارجاً عنه، وقسماً على حدة كما ترى، وليس هذا إلا التنافي، فتأمّل.

وأما المقام الثاني: فاعلم أنَّ اللام في لفظ (الكلمة) يحتمل أن تكون لام الجنس والحقيقة أشير بها إلى حقيقة الكلمة المصطلحة عليها، لما قلنا من أنَّ اللام التي في المحدود والمعرفات لام الجنس والحقيقة؛ لأنَّ التعريف إنَّما يذكر لبيان الماهية، لا لتعريف جميع الأفراد، ولا لتعريف فرد من أفراد الماهية المرادة. ويحتمل أنْ تكون لام

---

[١] كذا، والظاهر (الذين اختاروا).

[٢] في << ر >>(لمصنفه).

[٣] تقدّم ذكره في ص: ٧٨.

[٤] المطول شرح تلخيص المفتاح/ سعد الدين التفتازاني: ١/ ٨١.

العهد الخارجي، أي: اشير باللام إلى حصّة من حقيقة الكلمة وفرد منها، معهودة تلك الحصة عند المخاطب، وعهدها بعلم المخاطب بها بالقرائن، لا يجري ذكرها وتقدمها، ولا بكونها حاضرة بين يديه.

وإنَّما قلنا كذلك فإنَّ للكلمة أفراداً، أحدها: الكلمة اللغويّة، وثانيها: الكلمة النحويّة، وثالثها: الكلمة المنطقيّة، إلى غير ذلك من الأفراد المتكثّرة بحسب تكثّر الاصطلاحات، والقرينة هنا على أنَّ المراد الفرد الثاني، هو كون/٢٩و/ الكلام في علم النحو، ومعلوم أنَّ أرباب كلّ صناعة إنّما يعرفون ما هو متداولهم، تدبّر.

وأمّا المقام الثالث: فاعلم أنَّ التاء على ما ذكره الشيخ الرضي (رضي الله عنه) ينقسم باعتبار ما له من المعاني على أربعة عشر قسماً[١]، ولا نطول الكلام هنا بذكرها جميعاً، فإنَّ لها مقاماً آخرَ، كما سيأتي إن شاء الله[٢] ، بل نذكر ما هو المقصود منها، فنقول: من جملة أقسام التاء التاء الوحدة[٣]، وهي التاء الفارقة بين الآحاد وأجناسها، والتاء التي في الكلمة من هذا القبيل، فإنَّها تفرق بين الكلمة الواحدة وجنسها وهو الكلم[٤]، تدبّر.

---

[١] ينظر : شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥ ،٣٢٦ ،٣٢٧ ،٣٢٨ ،٣٢٩.وذكر ثلاثة عشر معنًى ولم يذكر أربعة عشر، وأضاف لها رأي أبو عمرو بن العلاء بقوله: قد تكون التاء عوضا من ألف التأنيث، كما في: حُبيرة، تصغير حبارى، وعند غيره: لا تبدل منها التاء، بل يقال حبيّر، كما يجي ء في التصغير. ينظر : شرح الرضي على الكافية: ٣/٣٢٩.

[٢] يذكره لاحقاً في ص: ٨٢، ٨٣.

[٣] كذا، والظاهر (تاء الوحدة).

[٤] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٢٥، وشرح الرضي على الشافية : ٣/ ١٧٤ ،١٧٦.

وأما المقام الرابع: فاعلم قد علم مما ذكرنا أنَّ اللام التي في الكلمة للجنس، والتاء التي فيها للوحدة، وإلى ذلك أشار الشارح بقوله:" واللام فيها أي: في الكلمة للجنس والتاء للوحدة "، فعلى هذا لقائلٍ أن يقول: إنَّ في لفظ الكلمة منافاة وتناقضاً لدلالة الجنس على الكثرة المتناقضة للوحدة[١]. والجواب عن هذا على ما ذكره الشارح من وجهين:

الأول: إنّا سلّمنا أنَّ اللام للجنس، والتاء للوحدة، لكن لا نسلّم التنافي والتناقض بينهما، بل بينهما تصادق، فيجوز أن يجعل الجنس أصلاً، والواحد وصفاً له كما يقال هذا الجنس واحد، وأن ينعكس الأمر، بأن يجعل الواحد أصلاً، والجنس وصفاً له كما يقال: ذاك الواحد جنس، فإذا كان كل واحد منهما يتصف بالآخر، فلا نسلم التنافي والتناقض بينهما، فالمعنى على هذا هنا أنَّ جنس الكلمة وحقيقتها التي هي واحدة لفظاً.. إلخ[٢]، إذ معلوم أنَّ الحقيقة واحدة حقيقة.

الثاني: إنَّا سلمنا/٢٩ظ/ أنَّ بين الجنس والوحدة منافاة، لكن لا نسلم كون اللام في المقام للجنس، بل هي للعهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة، تدبّر.

وقد ذكر الشيخ عصام الدين عن هذا السؤال جواباً آخر حاصله:" أنَّا سلّمنا أنَّ اللام في الكلمة للجنس، والتاء فيها للوحدة، وسلّمنا أيضاً أنَّ الجنس يتنافى الوحدة؛ لاقتضائه الكثرة، لكن ذلك إنَّما هو إذا كان الوحدة المستفادة من التاء راجعة إلى الجنس المشار إليها باللام، ونحن لا نسلّم ذلك ، بل الوحدة راجعة إلى أفراده، ونصَّه. والتحقيق: أنَّ التاء ليس لوحدة جنس أشار إليها اللامُ، بل لجعل أفراد هذا الجنس

---

[١] ينظر: الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني: ١٠/ ١٢٥.

[٢] (الخ) سقطت من << ر >>.

مشروطة بالوحدة في كونها أفراداً له، حتى لا يصح جعل الكلمتين معاً فرداً لهذا المفهوم، وهذا لدنيا في الكثرة التي يستدعيها الجنس" [١]، انتهى كلامه.

وقال الشيخ عبد الرحمن في الجواب: " إنّا سلمنا وجود التنافي بين الجنس والواحد، وسلّمنا أنَّ اللام للجنس، لكن إجراء[٢] التنافي في المقام، إنما هو بعد إثبات كون التاء للوحدة، وذلك ليس بثابت، فإنّا نمنع ذلك؛ لجواز أن تكون من نفس الكلمة " [٣]، انتهى كلامه.

أقول: ولا يخفى على من فتح الله عين بصيرته بطلان هذا الجواب وفساده، فإنَّ عدم كون هذه التاء من نفس الكلمة شيء بديهيّ، كيف لا والحال أنَّ تعبيرهم عنها في الميزان بلفظها، ووقفهم عليها بالهاء شاهدان عادلان على ذلك؟ تدبّر.

والحق عندي أنَّ جميع ما ذكره السائل من كون اللام للجنس وكون التاء للوحدة ووجود المنافاة بينهما مسلمٌ، لكنَّ الجواب الصحيح الخالي عن الفساد أن يُقال: دلالة التاء/٣٠و/ على الوحدة وإفادتها لها ليست بمقصودة للمصنف، ولا ملحوظة لنظره، ولهذا قال الشارح في ما سيأتي[٤]: ولم يقصد الوحدة، فعلى هذا يندفع التنافي، وهذا هو الجواب الحقيقي، تدبّر.

تنبيهان:

---

[١] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٨.

[٢] في << ر >>(اجزاء) .

[٣] ينظر: الفوائد الضيائية: ١/ ١٧.

[٤] يذكره لاحقاً في ص: ٨٥.

الأوّل: الذي يظهر من كلام الشيخ الرضي والشارح وغيرهما من الفضلاء، أنَّ هذا التوهم، أعني توهّم المنافاة، إنَّما هو بعد دخول اللام لا قبله، بمعنى أنَّه لمَّا دخلت اللام وكانت للجنس، لزم التنافي بينه وبين الوحدة المستفادة من التاء[١]، ومقتضى هذا أنَّه لو لم تدخل اللام لما وجد التنافي، وليس كذلك، فإنَّ المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة سواء دخلت عليها اللام أو لم تدخل[٢]، فإنَّه اسم جنس كما ذكره الشارح، قاله الشيخ عصام الدين.

أقول بنصرة الرسول : إنَّ هذا الكلام ناشيء من قلّة فهمه وعدم تدبّره في المسألة؛ لأنَّ التاء للفرق بين الجنس والواحد، فتوهُّم المنافاة إنَّما هو بعد وجود اللام التي هي للجنس، والتاء التي هي للوحدة، وأمَّا (كلمة) بدون اللام، فلا يتوهّم فيها المنافاة، إذ لا حسيّة فيها لتخصيص التاء إياها بالوحدة، تدبّر. وأنا أتعجب عن[٣] هذا الفاضل، فإنَّه عن نفسه غافل، يمزج الشهد بالسم، ويفتح فمه بالذم، ولعمري ليس هذا إلا من قلّة الكمال، فإنَّ العاقل لا يقول بهذا المقال.

الثاني: إنَّ ضمير المثنى في قوله: (ولا منافاة بينهما) يحتمل أن يكون راجعاً إلى اللام والتاء، وأن يكون راجعاً إلى الجنس والوحدة، والثاني أنسب بقوله: (لجواز اتصاف الجنس بالوحدة) ..الخ، وقد عبَّر عن/٣٠ظ/ حرف التعريف باللام إشارة إلى أنَّ المختار أنَّ اللام وحدها للتعريف، والهمزة زائدة لرفع الابتداء بالساكن. وتصدير الجواب الثاني ب(يمكن) مشعرٌ بضعفه، ووجهه ما قاله الفاضل الجزائري وهو: " تطويل المسافة

---

[١] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧/١، ٨ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٤/١.

[٢] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٨.

[٣] كذا ، والظاهر (من).

وارتكاب ما لا حاجة إليه[١]، إذ التعريف حينئذ لتلك الحصّة من حيث إنَّها حقيقةٌ كليَّة مع قطع النظر عن كونها حصّة من مطلق الكلمة، فاعتبار كونها حصّة منه ، وجعل اللام إشارة إليه بهذا الاعتبار ارتكاب ما لا حاجة له[٢]، بل مقام التعريف يأباه، فلنحمل ابتداء للحقيقة من حيث هي هي" [٣]، انتهى كلامه (أعلى الله مقامه).

وقوله: **(النُحاة)** [٤] جمع: ناحٍ كـ(غُزاة، وقُضاة) جمع: غازٍ وقاضٍ، من نحى ينحو، إذا نظر في علم العربيّة وتكلّم به. واختلفوا في إعلاله وكيفيّة صيرورته بهذه الصورة على ثلاثة أقوال على ما رأيت:

فقال بعضهم: إنَّ أصله: (نَحَوَة) بفتح النون، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (نَحاة)، ثم ضُمّت النون، فرقاً بينها و بين المفرد من نحو: (قَناةٍ) فصار (نُحاة)، ثم قال القائلون بهذا القول: وإنَّما قدرنا الأصل كذلك أي: (نَحَوة) بفتح النون دون ضمها؛ لأنَّا لم نَرَ جمعاً على وزن (فُعَلَة) بضم الفاء في الصحيح والمعتل، إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح.

---

[١] في << ر >> (له).

[٢] (إذ التعريف حينئذ لتلك الحصّة من حيث أنَّها حقيقةً كليَّة مع قطع النظر عن كونها حصّة من مطلق الكلمة، فاعتبار كونها حصّة منه ، وجعل اللام إشارة اليه بهذا؛ لاعتبار ارتكاب ما لا حاجة له) سقطت من << ر >>.

[٣] ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٢١.

[٤] الفوائد الضيائية: ١/ ١٧.

وقال بعضهم: إنَّ أصله (نُحَوَة) بضم النون، تحركت الواوُ وانفتح[١] ما قبلها، فقلبت ألفا، فصار (نُحاة). قال: وما ذكره القائلون بالقول الأول من الدليل[٢] مدفوعٌ؛ لجواز أن يكون وزن (فُعَلَة) بضم الفاء من الأوزان المختصّة بالمعتلات، واختاره الزمخشري، فقال مُلَغِّزاً: " أخبرني عن فاعلٍ[٣] جُمِعَ على فُعَلَةٍ، وفَعيل[٤] جُمِعَ على فَعَلَة "[٥]/٣١و/. وقال الفراء : " إنَّ الأصلَ نُحَوٌّ بتشديد الواو، حذفت إحدى الواوين، وعوّض عنها التاء، وفتحت الواو الباقية، فصار نُحَوَة، فُقلبت الواو ألفاً فصار نُحَاة "[٦] انتهى.

ولكل واحد من هذه الاقوال حجّة واستدلال، ومن أراد الاطلاع عليها فعليه أن يطالع[٧] علم التصريف والكتب المصنفة فيه، لا سيّما شرح الرضي على الشّافية[٨] (رضي الله عنه) [٩]، تدبّر.

---

[١] في << ر >>(والفتح) .

[٢] (من الدليل) سقطت من << ر >>.

[٣] أي: عن كلمةٍ على وزن (فاعل)، (حاشية) نسخة << أ >>،/٣١و/.

[٤] أي: عن كلمةٍ على وزن (فعيل)،(حاشية) نسخة << أ >>،/٣١و/.

[٥] الأحاجي النحوية/ الزمخشري : ١٩.

[٦] لم أجده منسوباً للفراء، بل وجدته في كتاب: تشويق الخلان وهو حاشية على شرح الآجرومية/ للعلامة أحمد بن السيد زيني دحلان :١٩.

[٧] في << ر >> (فعليه بالمطالعة في).

[٨] في << ر >> (الشرح الشافية التي للرضي).

[٩] ينظر: شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السّيرافي: ٥/ ٢٣٢، وشرح الرضي على الشافية: ١/٤٦٠.

قوله: **(واللفظ في اللغة: الرمي)** إلى قوله: **(أي: رميتها)** [1] لنا فيه أمور:

الأول: في بيان أنَّ اللام التي في (اللفظ)، والتي في اللغة من أي قسم من أقسام الألف واللام.

الثاني: في بيان ما يتعلق بقوله في اللغة.

الثالث: في بيان معنى (اللفظ) في اللغة، وبيان ما قصده الشارح من المعاني اللغويّة مع ما يتعلق بالمقام.

الرابع: في ذكر ما يتعلق بقوله: (أي: رميتها).

أما الأمر الأول: فاعلم أنَّ اللام التي في اللفظ لام الجنس لام الحدّ، والحقيقة أُشير بها الى ماهية اللفظ وحقيقتها لِمَا ذكرنا من أنَّ اللام التي في المعرفات لام الجنس والحقيقة؛ لأنَّ التعريف إنَّما يذكر لبيان الماهية، لا لتعريف جميع الأفراد، ولا لتعريف فرد من أفرادها.

وقال الأستاذ: " إنَّ اللام فيه للعهد الخارجي، ومدخولها معهود للمخاطب، وعهده يجري ذكره وتقدمه صريحاً في كلام المصنف" [2] انتهى.

أقول: إنَّ هذا كاسدٌ فاسدٌ؛ لأنَّ اللام التي للعهد الخارجي -كما ذكرنا[3]- هي اللام اللام التي أشير بها الى حصّةٍ من الحقيقة وفردٍ منها يكون معهودة تلك الحصّة عند المخاطب، إمَّا يجري ذكره أو بغير ذلك من الوجوه، ولا وجه لإرادة هذا المعنى هاهنا؛

---

[1] الفوائد الضيائية : ١/ ١٨.

[2] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية) : ٢٤.

[3] تقدّم ذكره في ص: ٨٦، ٨٧.

لأنَّه يقتضي أن لا/٣١ظ/ يكون (اللفظ) المذكور في كلام غير المصنف في اللغة كذا، ولا خفاء في فساده، فإنَّ (اللفظ) مطلقاً بمعنى الرمي، سواء كان مذكوراً في كلام المصنف أو غيره، أو لم يكن مذكوراً، تدبّر. واللام في (اللغة) للعهد الخارجي أُشير بها إلى حصّةٍ من حقيقة اللغة وفردٍ منها، معهودة تلك الحصّة عند المخاطب، وهي اللغة العربية، وبعلم[١] المخاطب بها بالقرائن لا يجري ذكرها وتقدمّها، ولا بكونها حاضرةً بين يديه، وإنما قلنا كذلك فإن للغة أفراداً: أحدها: اللغة العربية، وثانيها: اللغة العجمية، وثالثها: اللغة السريانية، إلى غير ذلك من الأفراد المتكثّرة، والقرينة على أنَّ المراد الفرد الثاني[٢] معلومة، فإنَّ الكلام إنَّما هو فيه لا في غيره.

وقال الأستاذ: " يجوز أن نقول: إنَّ عهد تلك الحصّة إنَّما هو يجري ذكرها وتقدمّها كنايةً، فإنَّ من المعلوم أنَّ لكل لفظ معنًى في اللغة ومعنًى في الاصطلاح " [٣]، انتهى.

أقول: ولا يخفى فساده، فإنَّ مرادهم من جري الذكر كنايةً، هو أن يكنى عن تلك الحصّة بلفظ، كما عرفت[٤] في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [٥]، فإنَّ الذكر قد تقدم

---

[١] في << ر >> (وبالعلم).

[٢] في (حاشية) النسخة << أ >>/٣٣و/ (أي: اللغة العربية)، لكنه جعل لها الفرد الأول بحسب ما تقدم.

[٣] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية) : ٢٤.

[٤] تقدّم ذكره في ص: ٧٠، ٧١.

[٥] سورة آل عمران: ٣/ من الآية ٣٦.

كنايةً، بمعنى أنه تعالى قد كنّى عنه بلفظة (ما)، وهاهنا ليس كذلك، إذ لم يُكنِّ الشارح عن اللغة بلفظ كما ترى. على أنَّ في قوله: لكل لفظ معنيان، نظراً، فتدبّر.

وأمّا الأمر الثاني: فاعلم أنَّ الكلام في اللغة يستدعي رسم مقامين:

الأول: في لفظها وكيفية إعلالها.

الثاني: في بيان معناها بحسب اللغة والاصطلاح مع بيان المناسبة بين المعنيين.

أما المقام الأول: فاعلم أنَّ ما ظهر لي في هذا المقام بعد المباحثة/٣٣و/ مع كثيرٍ من أولي الأفهام أنَّ اللغة مصدر غير قياسي، وفعله (لَغِي يَلْغَى) بكسر العين، وهي الغين في الماضي، وفتحها في المضارع، ومصدره القياسي (لَغَىً) بفتح اللام والغين.

وإنَّما قلنا: إنَّ هذا مصدر قياسي؛ لأنَّهم قالوا: إنَّ الفعل الذي يكون على وزن (فَعِل يَفْعَل) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، لا يخلو من قسمين؛ لأنَّه إمَّا أن يكون لازماً أو متعديّاً، فإن كان لازماً، فالقياس في مصدره أن يكون على وزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين كـ(فَرِح – يَفْرَح)، فانَّه فعل لازم على وزن (فَعِلَ يَفْعَلُ)، ومصدره يكون على (فَعَلَ) كفَرَحَ. وإن كان متعدياً، فالقياس في مصدره أن يأتي على وزن (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين نحو : (عَلِمَ – يَعْلَم) فإنَّه فعلٌ متعدٍ على الوزن المذكور، ومصدره يكون على وزن (فِعْل) نحو: (عِلْم). و(لَغِى) أيضاً فعل لازم ؛لكونه بمعنى: (لهج، ونطق)، ووزنه كالوزن المذكور، فالقياس في مصدره أن يكون على (فَعَلٍ)، فثبت أنَّه مصدر قياسيّ.

إن قيل: إنَّ (لَغىً) ليس على وزن (فَعَلٍ)، بل على وزن (فَعىً)، قُلتُ: نعم، لكنَّه بحسب الأصل على (فَعَلٍ)؛ لأنَّ أصله إمّا (لَغَوٌ) أو (لَغَيٌ) تحركت الواو أو الياء و انفتح ما قبلهما فقلبت ألفاً، ثم التقى ساكنان، وهما الألف المبدلة من الواو أو الياء

والتنوين، فحذفت الألف فصار (لَغَىً)، تدبّر. وفي (شرح البديع) للأصفهاني [١] إيماءٌ إلى ما ذكرنا من كون اللغة مصدراً، فإنه قال: " اللغة في اللغة: التلفظ بما لا يعني، يقال: (لَغَى يَلْغَى لغةً)، إذا تكلّم بما لم يفد" [٢] انتهى. فإذا علمت أنَّه مصدر غير قياسيّ، فاعلم أنّهم قالوا: إنَّ المصدر الذي ليس على وفق ما أسّسوه/٣٣ظ/ من القياس مشتقٌ من المصدر الذي موافق لذلك، فتكون اللغة على هذا مشتقَّةً من مصدر (لَغَىَ) أعني مصدره القياسيّ، وهو على ما ذكرنا (لَغَىً) فأصلها (لَغَيٌ أو لَغَوٌ) بناءً على الشك الناشيء من (لَغِي)، فإنَّ الياء فيه يحتمل أن تكون غير منقلبة عن الواو، كما في (حَيِي)، ويحتمل أن تكون منقلبه عنها بواسطة انكسار ما قبلها، كما في (رَضِيَ) [٣]، لكنَّ الأرجح عندي هو الاحتمال الأول؛ لأنَّ الإعلال خلاف الأصل.

---

[١] شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني، عالم مسلم فارسي عاش معظم حياته في بلاد الشام ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري في العصر المملوكي الأول. يعد من الفقهاء الشافعية وهو مفسّر ونَحوي وعالم بالعقليات ومصنّف. ولد وتعلم في أصفهان. ورحل إلى تبريز ثم دمشق فأكرمه أهلها. توفي سنة (٧٤٩هـ)، له من المصنفات : أنوار الحقائق الربانية في تفسير الآيات القرآنية، (أو أنوار الحقائق الربانية في تفسير اللطائف القرآنية) تفسير كبير للقرآن، و(بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب)، و(معاني البديع)، وغيرها. ينظر: طبقات الشافعية/ تقي الدين ابن قاضي شهبة: ٣/٧١ ،٧٢، ومعجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»/عادل نويهض :٢ /٦٦٤.

[٢] ينظر: بيان معاني البديع/ شمس الدين الأصفهاني: ١/ ٥١٩.

[٣] ينظر: التقفية في اللغة/ البندنيجي : ١١١، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ ابن جني : ٢/٢٤٧.

فإذا دار الأمر بين حمل الكلمة على أصلٍ يلزم فيه الإعلال، وبين حملها على أصلٍ لا يلزم فيه ذلك، فلا شك أنَّ الثاني أولى ، وعلى كل حال، فقلبت[1] حرف العلة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (لُغان)، فالتقى ساكنان، وهما الألف المبدلة من حرف العلّة والتنوين، وهو مرفوض في كلام العرب ،فحذفت الألف؛ لأنَّها حرف علّة، والتنوين حرفٌ صحيح، وحرف العلة أولى بالحذف من الحرف الصحيح؛ ولأنَّ التنوين علامة التمكين والعلامة لا تحذف؛ لأنَّ حذفها مُخِلّ بالمقصود بخلاف الياء فإنَّها ليست علامة لشيء، فلا ضير في حذفها، فصار (لَغىً) ثم عوضت التاءُ عن الألف المحذوفة، فصار (لَغَة)، ثم ضمت اللام من دون قياس، فصار (لُغَة).

ولا يخفى أنَّه لا حاجة لضم اللّام الى الدليل والحجة؛ لأنَّه لو كان جميع الاعلال باقتضاء البرهان والأدلّة لما كان لفظ اللغة مصدراً غير قياسيّ، بل قياسياً لكون جميع ما فيه من الاعلال على سبيل القياس، فافهم.

إن قُلتَ: إنَّ الحذف إمّا يلزم التعويض أو لا، وأيَّاً ما كان فالوجه أن يستوي (عَصىً، ورَحىً) مع (لغة)، فما الوجه في عدم الاستواء؟ قُلتُ/٣٤و/: إنَّ التعويض عن الشيء ليس له قاعدة مطّردة حتى يلزم اطّرادها في جميع المواضع، بل سماعيّ يحفظ ولا يقاس عليه، فلا يلزم من تعويض التاء في اللغة عن الألف أن يعوض عنها في (عَصىً، ورَحىً) أيضاً، تدبّر.

---

[1] كذا، والظاهر (فقُلب).

قال بعضُ الأحمرة: " إنَّ التاء لا تكون إلا عوضاً عن الواو المحذوفة كما في نحو (عِدَةٍ) "[١] فكيف هاهنا عوضت عن الألف؟، انتهى.

أقول: لا يخفى على المطّلع لعلم التصريف بطلان كلام هذا السّخيف، فإنَّ الواو كما تكون عوضاً[٢] عن الواو المحذوفة، تكون عوضاً أيضاً عن الياء المحذوفة، وعن الألف المحذوفة المبدلة منهما، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قولهم: (تَعْزِيَة، وإقامَة، وإباعَة)، فإنَّ التاء في المثال الأول عوضٌ عن الياء المحذوفة؛ لأنَّ أصله (تَعْزِيٌ) حُذفت إحدى الياءين تخفيفاً، وعوض عنها التاء فصار (تَعْزِيَة).

وفي الثاني: عوض عن الألف المحذوفة المبدلة من الواو، فإنَّ الأصل (إقْواماً) كإكْرامٍ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها كما في (يَخافُ)، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، الآن[٣] فالتقى ساكنان، وهما الألفان، أعني المبدلة من العين والزائدة، فحذفت المبدلة من[٤] العين، وعوضت عنها التاء، فصار (إقامَة).

وفي الثالث: عوض عن الألف المحذوفة المبدلة من الياء، فإنَّ أصله (إبْياعاً) كإكْرامٍ؛ لأنَّه من البيع فأعلّت كما مرّ[٥]، ثمّ عوضت التاء عن الألف، وهاهنا أيضاً المحذوف بالتقاء الساكنين الألف المبدلة من الياء أو الواو. وعلى كل حال /٣٤ظ/

---

[١] ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/الجوهري، أبو نصر: ٦/ ٥٦٠، وتاج العروس: ٤٠/ ٥٣٨.

[٢] في << ر >> (عوضها).

[٣] "أي: هنا" ينظر: حاشية الأصل/ ٣٨ظ/.

[٤] في << ر >> (مع).

[٥] تقدّم ذكره في ص: ٩١.

فيعوض عنها التاء. فقوله: " لا تكون التاء إلا عوضاً عن الواو المحذوفة فاسدٌ " تدبّر، هذا هو الإعلال الصّحيح.

وقال بعضهم[١]: " إنَّ اللغة أصلها (لَغَوٌ أو لَغيٌ)، الواو أو الياء حرف علة والضّمة ثقيلة عليهما فحذفت، فوقع التقاء الساكنين بين الواو والتنوين أو الياء والتنوين، فحذفت الواو أو الياء، فصار (لغىً)، فألحق في آخره تاء التأنيث عوضاً عن الواو أو الياء، فصار (لغة) " [٢]، انتهى.

أقول: لِيَ في هذا الاعلال نظرٌ من وجهين:

الأول: إنَّه إنَّما هو يجري في حالتي الرفع والجر، فإنَّ الضمة والكسرة ثقيلتان على الواو أو الياء، وأمّا في حالة النصب فلا، إذ ليس الفتحة ثقيلة على الواو ولا على الياء حتى تُسقطَ، ولهذا تراهم يقولون: (هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضياً) باسقاط الياء في حالتي الرفع والجر، واثباتها في حالة النصب. فإنْ قال القائل: نحمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر في اسقاط الحركة.

---

[١] في حاشية النسخة الأصل/٣٥و/ (هو الشيخ الملقب بزين العرب)، ولعله صاحب كتاب (شرح مصابيح السنة) وهو : الإمام علي بن عبيدالله بن أحمد الشهير (بزين العرب) المتوفى (٧٥٨هـ) وله من المؤلفات: (شرح المصابيح) للبغوي، (وشرح الإنموذج) للزمخشري، (وشرح كليات القانون) لابن سينا، (وشرح الكافية) لابن الحاجب. ولم أقف على قوله ، ولا كتبه، إلا كتاب (شرح المصابيح).

[٢] ينظر: لسان العرب : ١٥/٢٥٠، وشرح مختصر الروضة/ الطوفي: ١/ ٤٦٨.

فأقول أولاً: إنَّ مثل هذا وهو حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر في إسقاط الحركة[١] غير معهودٍ كما رأيت في (رأيتُ قاضياً)، فإنَّه لو كان جائزاً لفعلوه هناك، فإنَّ التخفيف مطلوب.

وثانياً: إنَّ الحمل خلاف الأصل لا يُرتَكب إلّا للضّرورة، وليس فليس[٢]. وإنْ قال: نَعِلّ حالة النصب بقلب الواو ألفاً لا باسقاط الحركة حتى يلزم ذلك.

فأقول: الجمع أولى من التفكيك، بمعنى أنَّه إذا دار الأمر بين اعلال الحالات الثلاث بطريق أو باعلال كل حالة بطريق، فلا شك أنَّ الأول أولى؛ لإجراء الحالات على وتيرةٍ واحدة[٣]، تدبّر./٣٥و/ الثاني: إنَّ من ارتكاب هذا الإعلال يلزم خرم ما أسَّسوه من القانون، الذي هو قلب الواو والياء ألفاً عند تحريكهما وانفتاح ما قبلهما، بخلاف ذلك الإعلال الذي ذكرنا، فإنه جارٍ على قانونهم، تدبّر.

وقال بعضهم في الإعلال: " اعلم أنَّ أصل في اللغة (اللُّغَة)، وأصل اللُّغة (الْلُغَة)، وأصل اللُغَة (لُغَة)، وأصل لُغَة (لُغىً)، وأصل لُغىً (لُغانْ)، وأصل (لُغان)، (لُغَيٌ) أو (لُغَوٌ) " [٤] فأُعِلت كما ذكرنا[١].

---

[١] (فأقول أولاً: إنَّ مثل هذا هو حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر في اسقاط الحركة) سقطت من << ر >>.

[٢] وليس ، أي : ليس من ضرورةٍ داعية للحمل، لإمكان اعلاله بما ذكرنا، فليس ، أي: فليس الحمل بشيء، (حاشية) نسخة << أ >>، /٣٥و/.

[٣] أي: في الاعلال.

[٤] ينظر: كتاب الأفعال /ابن القَطَّاع الصقلي: ٣/ ١٥١، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ/ السمين الحلبي: ٤/ ٢٩ ،٣٠، والكليات: ٧٩٦، ومعجم متن اللغة : ١/ ١٣.

أقول: لا يخفى على الذكيّ أنَّ هذا الإعلال لا طائل تحته، بل هو محض التطويل، إذ لا حاجة إلى بيان هذه الأصول، بل بيان الأصل الأصيل[٢] في أول الأمر كافٍ، ولهذا تراهم كلهم يقتصرون عليه عند بيانهم إعلال كلمة وصيغة، تدبّر.

فريدة: قال الأستاذ (سلّمه الله تعالى بالنبيّ وآله الأمجاد): " إنَّ (اللغة) اسم مصدر، وأصله: (لُغَوٌ) بضم اللام" [٣]. فأُعلّت كما مر[٤]. أقول: هذا أيضاً محتمل، لكنَّه مخالف لما يظهر من كلام الاصفهاني، فتأمّل.

وأمّا المقام الثّاني: فاعلم أنَّ (اللغة) في اللغة التلفّظ بالكلام، والتنطق به، يقال: (لغى فلان) إذا لهج ونطق بالكلام، وفي الاصطلاح: عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني بالوضع الأول، فخرّج الدوال الأربع[٥] ؛ لأنَّها ليست بألفاظٍ، وخرجت أيضاً الألفاظ المهملة، فإنَّها لا تسمىّ لُغة، وكذا المنقولات الشرعيّة والعرفيّة العامّة والخاصّة، فإنَّها وإن كانت ألفاظاً موضوعه للمعاني إلا أنَّها ليست كذلك بالوضع الأول.

---

[١] تقدّم ذكره في ص: ٩٢، ٩٣.

[٢] في << ر >> (الأصل الأصل).

[٣] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية) : ٢٥.

[٤] تقدّم ذكره في ص: ٩٠، ٩٤.

[٥] وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب، إذ كل منها مفيد وليس بلفظ، ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد. ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١٦/١، والأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع/ حسن السيناوني: ١/ ٦٢، ويذكرها الشارح لاحقاً في ص: ١٢١.

وبعبارة أُخرى: إنَّ لسان كل طائفة من الطوائف يسمى لغة لهم/٣٥ظ/، وبالجملة: إنَّ للألفاظ واضعاً بلا خلاف، فاذا وضع واضع الألفاظ لفظاً لمعنًى، فذلك المعنى الذي وضعه الواضع له معنى لغويّ، فإنَّ غُيّر عن ذلك المعنى إلى معنى آخر، فليس المعنى الثاني المعنى اللغويّ. ففي قول الشارح: اللفظ في اللغة الرّمي، أنَّ اللفظ بناءً على ما وضعه له واضع لغة العرب كذا، تدبّر. هذا معنى اللغة في اللغة، والاصطلاح. وأما المناسبة بين المعنيين، فهو أنَّه لما كانت الألفاظ الموضوعة للمعاني أيضاً يتلفظ بها سميّت لغة، فافهم.

وأما الأمر الثالث: فاعلم أنَّ (اللفظَ) في اللغة له ثلاثة معانٍ:

الأول: الرمي المطلق، أي سواء كان من الفم أو لا.

الثاني: الرمي من الفم، يقال: لَفَظَ زَيدٌ رِيقَهُ، وأَكَلَ النَبِقَةَ، ولَفَظَ النَّوَاةَ، إذا رماهما من فمه.

الثالث: النطق، يُقال: (لَفَظَ بكلامٍ حَسَنٍ) و(تلفّظ به)، أي: (تنطّق)، قال الله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾[1] أي: ما يتكلم به.

إن قُلتَ: إن كان (اللفظ) في اللغة لثلاثة معانٍ، فلمَ لم يذكرها جميعاً أوّلاً؟ ولمَ اختص المعنى الثاني أو الأول بالذكر ثانياً؟ قلت: أمّا عدم ذكره المعاني الثلاثة؛ فلعدم الاحتياج إلى ذكرها أوّلاً؛ ولأنَّ ذكرها يؤدّي إلى التطويل من دون طائل ثانياً. وأمّا اختصاص المعنى الثاني أو الأول بالذكر؛ فلأنَّه الذي أُخِذَ عنه المعنى الاصطلاحي إن كان أصلاً له دون غيره.

---

[1] سورة ق: ٥٠/ من الآية ١٨.

إن قُلتَ: لمَ كان أحد المعنيين المذكورين أصلاً للمعنى الاصطلاحي دون المعنى الثالث، مع أنَّ المناسبة التي بينه وبين المعنى الاصطلاحي – وهو ما يتلفظ به الانسان – أشد من المناسبة التي بينه وبين أحد المعنيين/٣٦و/ الأولين كما لا يخفى؟ قُلتَ: ذكروا لذلك وجهين:

الأول: إنَّ اللفظ إذا كان بالمعنى الثالث، وهو النطق، يكون لازماً متعدياً بالباء، بتصريح اللغويين، كما تقول: (لَفَظَ زيدٌ بكلامٍ حَسَنٍ). ولا يُقال: لَفَظَ كلاماً حَسَناً، فعلى هذا المناسب للمعنى الاصطلاحي هو أن يُقال في حدّ الكلمة: هي اللفظ بالشيء.. الخ، بالباء لا لفظ من دونها، وإنما قلنا: إنَّ المناسب ذلك؛ لأنَّ اللفظ إذا كان بمعنى النطق، ولم يَتعدَّ بالباء، فيكون صفة للمتكلم، إذ لا يمكن جعله بمعنى الملفوظ حتى يكون صفة الكلمة؛ لأنَّه لازم، واللازم ليس له المصدر المبني للمفعول إلا بعد تعديته بحرف الجر، فإذا ثبت أنَّه صفة المتكلم، فلا يجوز حمله على الكلمة، بأنْ يُقال: الكلمة لفظ، بخلاف إذا كان بالمعنى[١] الثاني أو الأول فإنَّه متعدٍ، فجاز أن يكون مصدراً مبنيّاً للمفعول حتى يكون صفة الكلمة. فاذا ثبت أنَّ اللفظ بالمعنى الثالث يحتاج الى تعديته بحرف الجر[٢]. وبالمعنيين الأولين لا يحتاج إلى ذلك، ظهر وجه كونهما أصلاً للمعنى الاصطلاحي، إذ يحصل بذلك الاختصار المطلوب في الكلام، بخلاف إذا كان المعنى الثالث أصلاً له، فإنَّ فيه نوع تطويل كما لا يخفى.

---

[١] في << ر >> (بمعنى).

[٢] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي :٩، وحاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٢٢.

الثاني: إنَّ اللفظ بمعنى النطق أخص من المعنى الاصطلاحي، وهو ما يتلفظ به الانسان؛ لأنه يشمل الألفاظ الحكميَّة التي لم ينطق بها، بخلاف ذاك، فإنَّه لا يشملها؛ فحينئذ إذا كان اللفظ بمعنى النطق أصلاً للمعنى الاصطلاحي يلزم خلاف عادتهم؛ لأنَّ عادتهم النقل من المعنى الأعمّ إلى الأخصّ لا العكس، وهو النقل من/٣٦ظ/ المعنى الأخص إلى الأعم كما هنا[١]، تدبّر. هكذا ذكر المحشّون، وليَّ في الوجه الثاني نظرٌ من وجهين:

الأول: إنّا لا نسلّم أخصّية اللفظ بمعنى النطق عن ما يتلفّظ به الإنسان، فإنَّ النطق أعمّ من الحقيقي والحكمي، ويدلّ على ذلك قولهم: إنَّ ما يتلفّظ به أعمّ، يشمل ما يتلفّظ به حقيقةً وحكماً، ووجه دلالته على ذلك أنّ يتلفّظ بمعنى يتنطّق[٢]، فإذا كان يتلفّظ أعمّ فينطّق[٣] أيضاً أعمّ، فافهم.

فالأولى أنْ يُقال: اللفظ بمعنى النطق أعمّ، كما أنَّ المعنى الاصطلاحي كذلك، فحينئذٍ يلزم خلاف عادتهم، فإنَّ عادتهم النّقل من الأعمّ إلى الأخصّ كما ذكرنا[٤]، لا من الأعمّ إلى الأعمّ. فإن قُلتَ: إذا كان اللفظ بمعنى النطق أعمّ كالمعنى الاصطلاحي، فما الفرق بينهما؟ قُلتُ: الفرق أنَّ اللفظ اللغوي نفس النطق والتكلّم، والاصطلاحي ليس عبارة عن نفس النطق، بل عن شيء يتنطق به، أي: عن المنطوق به.

---

[١] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي :٩، وحاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٢٢.

[٢] في << ر >> (ينتطق).

[٣] في << ر >> (فينتطق).

[٤] تقدّم ذكره في ص: ٩٧.

الثاني: إنَّ اللفظ بمعنى الرمي أيضاً ليس أعمّ من المعنى النحوي؛ لأنَّ اللفظ بمعنى الرمي لا يُطلق على ما يتلفّظ به حكماً، كما لا يخفى على من له تأمّل، فيكون بينهما عموم[١] وخصوص[٢] من وجه، و[٣] المعهود فيما بين أرباب الاصطلاح هو العموم والخصوص مطلقاً، تأمّل.

فإذا عرفت أنَّ اللفظ في اللغة له ثلاثة معانٍ، فاعلم أنَّه قد وقع الخلاف بين المحشّين في بيان ما قصده الشارح من المعاني اللغويّة، فقال كثير منهم: " إنَّه قصد المعنى الأول أي: الرمي المطلق، قالوا: ويدلّ على ذلك، قوله: أي رميتها، فإنَّه لمَّا صرّح بقوله: أي رميتها، من غير تقييده بالفم، بأنْ يقول: أي رميتها من الفم، عُلِم أنَّ/٣٧و/ المقصود من لفظت النواة، أي: رميتها مطلقاً " [٤].

وقال السيد الجليل والفاضل النبيل نعمة الله الجزائري (عليه رحمة الباري): " إنَّه قصد المعنى الثاني أي: الرمي من الفم، قال: وإنَّما قلنا ذلك لوجهين؛ أحدهما: تمثيله بالأكل الذي هو من لوازم الفم، وإلّا فالمناسب للتمثيل لفظة الحجر ونحوه. وثانيهما: أنَّ

---

[١] كلمة تستغرق الصالحة لها، بوضع واحد من غير حصر، لغة، أو عرفا، أو عقلا، والعام مأخوذ من عممت زيدا وعمرا بالعطاء، إذا شملتهما به، بأن أعطيت كلا منهما. وعممت جميع الناس بالعطاء، إذا شملت جميعهم به، بأن أعطيت كل واحد. مفتاح الوصول إلى علم الأصول في شرح خلاصة الأصول/ محمد الطيب الفاسي: ٢٠٣.

[٢] كَوْنُ اللَّفْظِ مُتَنَاوِلًا لِبَعْضِ مَا يَصْلُحُ لَهُ لَا لِجَمِيعِهِ. البحر المحيط في أصول الفقه: ٤/ ٣٢٤.

[٣] (و) سقطت من << ر >>.

[٤] ينظر: حاشية عبد الغفور على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٦، وحاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٨ ،٩.

ترتّب[١] اللفظ على الأكل أعدل شاهدٍ على تقديم الأكل عليه، فاللفظ حينئذٍ لا يتصور إلّا من الفم. فقول المحشين: يُقال: لفظت النواة، إذا رمى النواة، لا من الفم، بل أُخرجت من التمر قبل إدخالها في الفم، غير معقول؛ لأنَّ المناسب حينئذٍ أن يقول: لُفظت النواةُ، أو يقول هذا و يترتّب عليه: أُكلت التّمرة[٢]، مع أنَّ المعنى الثاني أنسب بالمعنى الاصطلاحي" [٣]،انتهى كلامه،(علا في الخُلد مقامُه)[٤].

أقول ناصراً للجزائري: قد صَرَّح الزمخشري في الأساس: " أنَّ (اللفظ) لم يأتِ في اللغة بمعنى الرمي المطلق، بل هو بمعنى الرمي من الفم"[٥]، قال: "وأمَّا لفَظَتِ الرَّحى الدَقيقَ، ولفَظَتِ المَيّتَ الأرضُ فمجازٌ" [٦]، انتهى. فعلى هذا يتعين حمل كلام الشارح على المعنى الثاني؛ لأنَّ المعنى الأول مجازٌ، تدبّر.

وأما الأمر الرابع: فاعلم أنَّ كلمة (أي) في قوله: (أي رميتها)، حرف تفسير، وهي من حيث هي قد تقع تفسيراً للمفرد وقد تقع تفسيراً للجمل، فالأول كقولك: (عندي عسجد)، أي: ذهب، و(غضنفر)، أي: أسد، والثاني: كقول الشاعر:[الطويل][٧]

---

[١] في << ر >> (يترتب).

[٢] ينظر: في حاشية الأصل: ((بأن يقول: لفظتُ النواة وأكلتُ التمرة، أي رميتها))،/٣٧ظ/.

[٣] ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٢٢.

[٤] في << ر >> (اعلى الله مقامه).

[٥] ينظر: أساس البلاغة/ الزمخشري : ٢/ ١٧٣.

[٦] ينظر: المصدر نفسه : ٢/ ١٧٣، ١٧٤.

[٧] البيت بلا نسبة في: المفصل في صنعة الإعراب/ الزمخشري: ٤٢٧.

وتَرْمينني بالطَّرف أي: أنت مذنبٌ وتَقْلينني لكنَّ إياكِ لا أقْلي

وهاهنا من القسم الثاني: أي/٣٧ظ/ أنَّها واقعة تفسيراً للجملة، وهي قوله: لفظت النواة. ولا يخفى أنَّ التاء في قوله: (أي: رميتُها) مضمومة لا مفتوحة؛ لأنَّهم قالوا: إنَّ تفسير الجملة الفعليّة المسندة الى تاء الضمير تارةً يكون بأي، ونوبةً يكون بإذا، فإنْ كان بأي وجب ضمّ التاء، وإن كان بإذا وجب فتحها[١]، تقول: (اسْتَكْتَمْتُهُ سرّي): أي طلبتُهُ كتمانه بضم التاء من طلبتُهُ؛ لأنَّ المتكلم يحكي كلام الغير عن نفسه، وتقول: (اسْتَكْتَمْتُهُ سرّي) إذا طلبتَهُ كتمانه بفتح التاء من طلبتَهُ؛ لأنك تخاطب، أي: تقول ذلك إذا قلت ذلك القول. وقد نظم ذلك بعضهم فقال: [البسيط] [٢]

إذا كَنَيْتَ بِأَيْ فِعلاً تُفسّرُهُ فضُمّ تاءك فِيهِ ضَمّ مُعْتَرِفِ

وَإِن تَكَنْ بإذا يَوْماً تُفسّرُهُ ففتحة التَّاء أَمرٌ غيرُ مُخْتَلفِ

فإن قُلتَ: في كلامه جمع بين المُفَسِّر وهو قوله: أي: رميتها، والمُفَسَّر وهو قوله: لفظت النواة، وهو ليس بجائز. قُلتُ: محلّ عدم الجواز فيما هو إذا لم ينشأ الإبهام في المُفَسَّر إلَّا من حذفه، وأمَّا اذا كان الابهام فيه ناشئاً من ذكره، أي: من نفس اللفظ، فيجوز الجمع بينهما، كما تقول: (جاءني رجلٌ)، أي: زيد[٣]. قاله بعضهم.

---

[١] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ابن هشام: ١٠٧، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١١/ ٢٢٧، وعِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي/ الشهاب الخفاجي : ٣٣٩/١.

[٢] البيت بلا نسبة في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١٠٧ ، وخزانة الأدب : ٢٢٧/١١.

[٣] ينظر: الكليات: ١٠١٨.

قوله: **(ثم نُقِل في عرف النحاة ابتداءً، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ)** [١].

واعلم أولاً: أنَّه قد وقع الخلاف في هذا المقام بين الشيخ الرضي، وجمع من أولي الافهام، حيث إنَّ المفهوم من كلام الرضي أنَّ اللفظ ليس فيه نقل؛ لأنَّه قال: اللفظ في الأصل مصدر، أي: بمعنى التكلّم[٢]، ثم استعمل – أي: لغةً – في الملفوظ به، وهو المراد هاهنا، كما استعمل القول بمعنى المقول[٣]، انتهى.

وهم قد صَرَّحوا كالشارح بأنَّه نقل ابتداءً من المعنى اللغوي، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ إلى ما يتلفّظ به الإنسان، ففي المسألة قولان: " قول بعدم النقل وقول به "[٤].

إنْ قُلتَ: إنَّ ما ذكره الرضي ليس بمرضيّ لوجهين:

الأول: إنَّه يلزم أن يخرج عن حدّ الكلمة الألفاظ الحُكمية؛ لأنَّ اللفظ في اللغة إذا استعمل بمعنى الملفوظ به، فالمراد به/٣٨و/ الملفوظ به حقيقةً، فإذا لم يكن منقولاً فيكون الآن [٥] بمعنى المنطوق به حقيقةً، أيضاً.

الثاني: إنَّ استعمال اللفظ بمعنى الملفوظ مجازٌ؛ لأنَّه استعمال المصدر بمعنى المفعول، والحدود تُصان عن المجاز.

---

[١] الفوائد الضيائية: ١/ ١٨.

[٢] في << ر >>(المتكلم) .

[٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٠، وشرح الأزهرية/ خالد الأزهري: ١/ ٣.

[٤] ينظر: حاشية الأصل/ ٣٨و/.

[٥] "أي: هنا" ينظر: حاشية الأصل/ ٣٨ظ/.

قُلتُ: أمَّا الجواب عن الوجه الأول: فبأنَّه يمكن أنْ يكون مختار الرضي ما ذكرناه سابقاً[١] من منع كون اللفظ في اللغة بمعنى النطق حقيقةً، بل يشمل النطق الحُكمي أيضاً، فإذا كان قبل جعله بمعنى المفعول أعمّ من الحقيقي والحكمي، فبعد جعله كذلك كذلك[٢]، فعلى هذا لا يخرج الألفاظ الحُكميّة عن الحدّ، فتأمل.

وقال الشيخ عبد الغفور[٣] مُجيباً عن هذا الوجه:" بأنَّ المراد باللفظ لفظ حقيقة أو حكماً" [٤]، انتهى. يعني أنّا سلّمنا أنَّ اللفظ في اللغة بمعنى النطق حقيقةً لا حُكماً، لكنَّ المراد به هنا الأعمّ من الحقيقي والحُكمي، لا بأن نُقل من المعنى اللغوي الى هذا المعنى الأعمّ، بل المراد به ذلك مع التّعميم، تدبّر. أقول: وفيه، فإنَّ المراد لا يدفع الإيراد.

وأما الجواب عن الوجه الثاني فبثلاثة أوجه:

الأول: إنَّ استعمال اللفظ بمعنى الملفوظ، وإن كان مجازاً في اللغة إلا أنَّه عند أهل النحو صار حقيقةً عرفيّةً وليس مجازاً، حتى يُقال: إنَّ الحدود تصان عنه.

---

[١] تقدّم ذكره في ص: ١٠٢.

[٢] كذلك : (بمعنى المفعول)، وكذلك الثانية: (أي : أعم من الحقيقي والحكمي).ينظر: حاشية الأصل/ ٣٨ظ/.

[٣] عبد الغفور بن صلاح اللاري الانصاري: أديب، نحوي. كان تلميذاً للملا جامي. نسبته إلى اللار (بين الهند وشيراز) من كتبه: (حاشية على الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي) في النحو، و (حاشية على رسالة للقوشجي) في البلاغة، و(الاختصار، والذيل على نفحات الأنس) لأستاذه الجامي، توفي سنة (٩١٢هـ). ينظر: هدية العارفين : ١ / ٥٨٨، و معجم المطبوعات العربية والمعربة : ٢/٥٨٤، و الأعلام : ٤/ ٣٢.

[٤] ينظر: حاشية عبد الغفور على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٧.

الثاني: إنا سلّمنا أنَّ ذلك مجازٌ عند أهل النحو أيضاً، لكن نقول: إنَّ ما اشتهر فيما بينهم من أنَّ المجاز لا يجوز أن يذكر في الحدود، وإنَّما هو إذا لم تكن هناك قرينة معيّنة للمراد، وأمّا إذا كانت فيجوز ذكره، كما هنا، فإنَّ عدم صحة حمل الكلمة على اللفظ، قرينة على أنَّ المراد منه ليس معناه المصدري، بل معنى المفعول.

الثالث: إنّا سلّمنا أنَّ هاهنا ليست قرينة معينة للمراد، لكن نقول: إنَّ عدم جواز ذكر المجاز في التعاريف إنّما هو إذا لم يكن مشهوراً، وأما إذا كان مشهوراً فيجوز؛ لأنَّه بمنزلة الحقيقة، ولو لم تكن هناك قرينة معيّنة للمراد، وهاهنا أيضاً كذلك؛ لأنَّ/٣٨ظ/ اللفظ إذا ذُكِر يفهم منه أهل النحو معنى الملفوظ، تدبّر.

والحاصل: أنَّ قول الرضي سالمٌ عن هذين الايرادين، ففي المسألة قولان سالمان عن المناقشة، فلا بدَّ من ترجيح أحدهما على الآخر.

فأقول بنصره الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): إنَّ قول المشهور أحسن من قول الرضي، وإن كان النقل مجازاً، إلَّا أنَّه مجاز مشهور فهو بمنزلة الحقيقة، وإنَّما قلنا: إنَّ ذلك القول أحسن من قول الرضي؛ لأنَّ ما ذكره (رضي الله عنه) لا يجري في كلام المصنف، إذ لا يمكن جعل اللفظ في كلامه بمعنى الملفوظ به؛ لأنَّه لازم، وبناء المفعول لا يجرِ[1] منه، وليس في الظاهر حرف جر، والأصل عدم التقدير، فإذا ثبت أنَّ القول بالنقل أحسن، فلابد من جولان الكلام فيه.

فأقول: المقال في هذا القول يستدعي رسم أمور:

الأول: في بيان الاحتمالات المتصورة في نقل اللفظ من معناه اللغوي إلى ما يتلفظ به الإنسان.

الثاني: في بيان المناسبة بين المنقول والمنقول إليه.

---

[1] كذا، والظاهر: لا يجري.

الثالث: في بيان أقسام النقل، وبيان أنَّ هذا النقل من أيّ قسمٍ منها.

أما الأمر الأول: فاعلم أنَّ في نقل اللفظ من معناه اللغوي إلى ما يتلفظ به الإنسان ثلاثة احتمالات:

الأوّل[١]: أن يكون منقولاً من اللفظ بمعنى الرمي من الفم، وهذا هو الذي قصده الشارح على ما حققناه قبل[٢]، فالضمير في قوله: (نُقِل) راجع إلى اللفظ باعتبار كونه بمعنى الرمي من الفم، أي: نُقِل اللفظ، وبمعنى الرمي من الفم إلى كذا.

الثاني[٣]: أن يكون منقولاً من اللفظ بمعنى الرمي المطلق، وهذا هو الذي حمل المحشّون كلامه عليه.

الثالث[٤]: أن يكون منقولاً من اللفظ بمعنى التكلم. والنقل في كل واحد منه، فعلى هذه الاحتمالات الثلاثة يحتمل أن يكون ابتداءً، أي قبل جعل اللفظ بمعنى الملفوظ،[و][٥] يحتمل أن يكون بواسطة، أي: بعد جعله بمعنى الملفوظ، فهذه ستة احتمالات.

وأما الأمر الثاني: فاعلم أنَّ المناسبة بين ما يتلفظ به الأنسان، وبين أحد المعاني اللغويّة ظاهرة؛ لأنّا/٣٩و/ إذا لم نعتبر الواسطة، فنقل اللفظ من أحد معانيه اللغويّة إلى ما يتلفظ به الإنسان يحتمل أن يكون من باب تسميته المسبب باسم السبب، فإنَّ رمي الحروف من مخارجها سبب لما يتلفظ به الإنسان، بمعنى أنَّه متى وُجِدَ ذلك وجد ذلك،

---

[١] في << ر >>(الأولى) .

[٢] تقدّم ذكره في ص: ٩٩.

[٣] في << ر >>(الثانية) .

[٤] في << ر >> (الثالثة).

[٥] زيادة يقتضيها السياق.

ومتى فُقِد فُقِد. ومثله النطق، فإنَّه أيضاً سبب لذلك بالمعنى المذكور، فإذا كان كل واحد من المعاني اللغويّة سبباً للمعنى الاصطلاحي سُميّ المعنى الاصطلاحي، وهو المسبب باسم المعنى اللغوي، أي: السبب وهو اللفظ. ويحتمل أن يكون من باب تسميته المتعلَّق بفتح اللام باسم المتعلِّق بكسر اللام، بيان ذلك: أنَّ كل واحد من (الرمي، والنطق) يتعلق بما يتلفظ به الإنسان، فهو[١] متعلِّق، وهو متعلَّق، فسميَّ الثاني باسم الأول، تدبّر. وإذا اعتبرناها فنقل اللفظ من الرمي مطلقاً إلى ما يتلفظ به الإنسان من باب تسمية الخاص باسم العام، فإنك إذا جعلت اللفظ بمعنى الملفوظ، فالملفوظ أعمّ من المعنى الاصطلاحي، إذ يشمل الحروف وغيرها، بخلاف ذلك فإنه خاص بالحروف، ومنه[٢] النطق من قبيل تسمية العام، وهو ما يتكلم به الإنسان حقيقةً أو حكماً باسم الخاص، وهو المتكلم به حقيقة، هذا على ما ذهبوا إليه من أنَّ اللفظ في اللغة بمعنى النطق حقيقةً، وأمَّا على ما اخترناه فهو من قبيل تسمية العام باسم العام، وتدبّر. ثم إنَّ نقل اللفظ من أحد معانيه اللغوية إلى ما يتلفظ به الإنسان ابتداءً من دون جعله بمعنى الملفوظ، وإن كان أولى؛ /٣٩ظ/ لإشتماله على قلّة العمل[٣]، إلا أنَّ اعتبار الواسطة أولى وأنسب بالمعنى الاصطلاحي، فإن كل واحد منهما بمعنى المفعول[٤]، تدبّر.

---

[١] في << ر >> (فهما).

[٢] في << ر >> (ومن).

[٣] فإن الواسطة الملفوظ ، والمعنى الاصطلاحي المنطوق به. ينظر: حاشية الأصل/٤٠و/.

[٤] أي: بخلاف إذا اعتبرت الواسطة فإن حينئذٍ يلزم كثرة العمل، فإنك تجعل اللفظ بمعنى اللملفوظ أولاً، ثم تنقل الملفوظ الى ما يتلفظ به الإنسان. ينظر: حاشية الأصل/٤٠و/.

وأمّا الأمر الثالث: فاعلم أنَّ النقل على ثلاثة أقسام: **شرعيّ**، وهو ما يكون ناقله أهل الشرع[١] كالصّلاة، فإنها في اللغة بمعنى الدعاء[٢]، قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾[٣] أي: وادعُ لهم، ثم نقلها الشارع من معناها اللغوي إلى الأركان المخصوصة، وجعلها اسماً لها.

وعرفيّ، وهو ما يكون ناقله أهل العرف، وهو على ضربين: ضربٌ يكون ناقله أهل العرف العام، أي: لا اختصاص له بواحدٍ دون واحدٍ، وضربٌ يكون ناقله أهل عرفٍ خاصٍ.

فالأول: كلفظة (الدابّة)، فإنَّها كانت موضوعةٌ في الأصل لكل ما يدبّ في الأرض ويمشي فيها، حتى الطير، فإنَّه يدبّ برجليه في بعض حالاته، ثم نقلوها من هذا المعنى وجعلوها اسماً لما يُركب كالفرس والبغل، لكن هذا النقل ليس مخصوصاً بواحدٍ دون واحدٍ، بل هو عند الجميع.

والثاني: كلفظ (النحو)، فإنَّه في اللغة بمعنى القصد والبعض والمثل مثلاً، ثم نُقل من هذه المعاني اللغوية وجعل اسماً لهذا العلم المخصوص الذي نتكلم فيه، لكنَّ الناقل لهذا النقل هو النحاة خاصّة، لا الجميع.

---

[١] ولهذا سميَّ: ب(الشرعي). ينظر: حاشية الأصل/٤٠و/.

[٢] الدعاء لغةً: النداء والإستدعاء، تقول: دعوت فلاناً إذا ناديته وصحت به، واصطلاحاً: طلب الأدنى الفعل من الأعلى على جهة الخضوع والإستهانة . ينظر: حاشية الأصل/٤٠و/.

[٣] سورة التوبة: ٩/ من الآية ١٠٣.

فإذا عرفت هذا، فاعلم أنَّ هذا النقل أي: نقل اللفظ من معانيه اللغويّة إلى ما يتلفظ به الإنسان من قبيل القسم[١] الثالث، فإنَّ الناقل أيضاً[٢] هنا النحاة خاصّة، لا الجميع، فلذا قال الشارح:" في عرف النحاة" أي: لا عرف غيرهم.

قوله: **(كالخلق بمعنى المخلوق)**[٣] مراده من هذا بيان أنَّ المصدر قد استعمل بمعنى المفعول، كما في الخلق في مثل ﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾[٤]، فإنَّه مصدر بمعنى المخلوق فلا تستبعده[٥].

قوله: **(إلى ما يتلفظ به الإنسان)** [٦] أورد على هذا التعريف من وجوه:

الأول: إنَّه مشتمل على دور. بيان ذلك: أنَّه عرّف اللفظ بما يتلفظ به الإنسان، ومعرفة المعرَّف،/٤٠و/ – وهو اللفظ – موقوفةٌ على معرفة التعريف، ومعرفة التعريف على أجزائه، ومن جملة أجزائه (يتلفّظ) فمعرفة اللفظ موقوفة على معرفة (يتلفّظ)؛ لأنَّ الموقوف على الموقوف على الشيء، موقوف على ذلك الشيء، والجواب عن هذا: أنَّ المراد من قوله (يتلفّظ) معناه اللغوي، وهو يتكلّم، والمراد من اللّفظ اللّفظ الاصطلاحي، فلا يلزم الدوّر.

الثاني: أنَّ هذا الحدّ ليس بمانع؛ لأنَّه يصدق على اللسان، فإنَّه شيء يتكلم بسببه الإنسان، بل يختصّ به، ولا يصدق على غيره، فيلزم أن يكون لفظاً مع أنَّه ليس كذلك.

---

[١] أي: من نقل العرفي الذي ناقله اهل عرف. ينظر: حاشية الأصل/٤٠و/.

[٢] أي: كما في نقل النحو من معانيه اللغوية. ينظر: حاشية الأصل/٤٠و/.

[٣] الفوائد الضيائية: ١/ ١٨.

[٤] سورة التوبة: ٣١/ من الآية ١١.

[٥] كون اللفظ بمعنى الملفوظ. ينظر: حاشية الأصل/٤٠و/.

[٦] الفوائد الضيائية : ١/ ١٨.

والجواب عن هذا: أنَّ ذلك إنَّما يلزم لو كانت الباء من (به) للسببيّة، وليس كذلك، بل هي للتّعدية، فلا يلزم ذلك.

قيل: لا حاجة إلى التعدية بحرف الجر، فإنَّ اللفظ متعدٍ بنفسه، ولهذا قال الشارح قبلُ: (ولفظتُ النّواةَ) من دون ذكر الباء، قُلتُ: كون اللفظ متعدياً بنفسه إنما هو إذا كان بمعنى الرمي، وأمَّا إذا كان بمعنى النطق، كما هنا فلا يكون كذلك، بل هو لازم.

الثالث: أنَّه ليس بجامع، إذ لا يصدق على ما يتلفظ به غير الإنسان، كالجنّ مثلاً. والجواب عن هذا: أنَّ المراد ما من شأنه أن يتلفظ به الإنسان، فحينئذٍ يصدق على ما يتلفظ به غير الإنسان؛ لأنَّه من شأنه أن يتلفظ به الإنسان.

الرابع: أنَّه ليس بمانع؛ لأنَّه يصدق على الحركات الإعرابيّة، فإنَّها أيضاً مما يتلفظ بها الإنسان، مع أنَّ الأصح إنَّها ليست بلفظةٍ. والجواب عن هذا: أنَّ المراد بالتلفظ التلفظ بالأصالة والاستقلال لا بالتبع، فحينئذٍ تخرج عن الحدّ، فإنَّ التلفظ بها إنَّما هو بتبع الحروف، لا بالاستقلال. وأورد على هذا الجواب: بأنَّ المراد بالتلفظ لوكان التلفظ بالاستقلال، فيلزم أن يخرج عن حدّ اللفظ ما هو لفظ اتّفاقاً كالتنوين والضمائر المتصلة مثل[1]: ألف الضمير وواوه ويائه كـ(نَصَرا، ونَصَروا[2]، وانْصُري)، فإنَّ من البيّن أنَّ التلفظ بهما ليس بالاستقلال، إذ لا يمكن التلفظ بهما[3] مستقلاً/٤٠ظ/ أي: مع تجرّدهما عن ملصوقها.

---

[1] في << ر >> (مثلاً).

[2] في << ر >>(ونصرو) .

[3] أي: التنوين والضمائر المتصلة.

وأُجيب عن هذا: أمّا عن النقض بالتنوين، فبأن التلفظ بشيء بالاستقلال أعمّ من أن يكون بشخصه أو بنوعه، فإذا كان أعمّ فلا نقض، فإنَّ التنوين حرفٌ، والتلفظ بنوع الحروف على سبيل الاستقلال، وإن كان ببعض أفرادها بالتبع.

وأمَّا عن النقض بالضمير المتّصل، فبأنَّ المراد بالتلفظ بشيء بالاستقلال، أعمّ من أن يكون التلفظ بنفسه كذلك، أو بمرادفه، فإذا كان المراد أعمّ، فلا يرد الضمير المتصل فإنَّ التلفظ به وإن لم يكن بالاستقلال إلا أنَّ التلفظ بمرادفه بالاستقلال، وذلك ظاهر.

وإنَّما قلنا: إنَّ الأصح أنَّ الحركات الإعرابيّة ليست ألفاظاً، إذ لا يصدق عليها غير هذا الحدّ من الحدود التي ذُكرت للفظ كقولهم: "صوتٌ مشتملٌ على بعض الحروف الهجائيّة"[1]. وقولهم: " صوتٌ معتمدٌ على مقطع الحرف ". أي: مخرجه، فإنها وإن كانت صوتاً، إلا أنها ليست مشتملةً على بعض الحروف الهجائيّة، وهو ظاهر، ولا معتمدة على مقطع الحرف، أي: مخرجه.

إن قُلت: قد صرَّحوا: أنَّ الضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء، والفتحة بعض الألف[2]، فيصدق على كلٍ منها أنَّه مشتملٌ على بعض الحروف الهجائيّة، أي: يصدق على الفتحة مثلاً أنها صوتٌ مشتملٌ على بعض الألف.

قُلتُ: ليس المراد من بعض الحروف الهجائيّة نصفها، حتى يصدق على الضمة أنَّها صوتٌ مشتملٌ على نصف الواو مثلاً، بل المراد منه أنَّ ذلك الصوت يكون فيه حرفٌ من الحروف الهجائيّة أو أكثر من حرف، تدبّر.

---

[1] ينظر: شرح الأزهرية: ١/ ٤، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٧١.

[2] ينظر: الكتاب : ١٦٧/٤، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٣٣، والممتع الكبير في التصريف/ ابن عصفور: ١٤١.

فعلم مما ذكرنا، أنَّ الأصح أنَّ الحركات الإعرابيّة ليست بكلمات، وقد خرجت عن حدّ الكلمة بقوله: (لفظ) /٤١و/، فإنها ليست بألفاظ. والظاهر من كلام الفاضل الجزائري أنها ألفاظٌ، فلا تخرج عن الحدّ بقوله: (لفظ)، فإنَّه قال: " والحقّ أنها ليست بكلمات في الاصطلاح، لكنها خارجة بقيد الوضع، فإنَّ المراد به أن تكون الكلمة موضوعةً برأسها لا في ضمن كلمةٍ أخرى" [١]، انتهى.

وقد اختار بعضهم أنَّها كلمات وداخلة في الحدّ، وهو فاسد؛ لأنَّها لو كانت كلمات فلا تخلو إما أن تكون أسماءً أو أفعالاً أو حروفاً[٢]، لا سبيل إلى كونها أسماءً وأفعالاً[٣] لعدم كونها مستقلّة، وعدم دلالتها على حدث مقترن بزمان، ولا إلى كونها حروفاً[٤]، فإنَّها لا تُذكَرُ في قسم الحرف، ولا يقول به أحد. فتحصّل أنَّ في كون حركات الإعراب كلمات أو لا قولين، وفي كونها ألفاظاً أو لا أيضاً قولين.

قوله: **(حقيقةً أو حكماً)** [٥]، أورد عليه بأنَّ قوله: (أو حكماً) يدخل الحركات الإعرابيّة في اللّفظ، فإنَّ التلفظ بها ليس حقيقةً وبالإصالة، بل حكماً وبالتبّع، مع أنَّ الأصحّ، أنها ليست داخلةً في حدّه كما مرّ[٦].

وأجيب: بأنَّ المراد من قوله: (أو حكماً)، أن يشارك الملفوظ به في الأحوال من كونه مسنداً إليه، أو معطوفاً عليه، أو غيرهما، وليست الحركات الإعرابيّة كذلك.

---

[١] ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي: ٢٣.

[٢] في << ر >> (فلا يخلو إما أن يكون اسماً او فعلاً او حرفاً)

[٣] في << ر >> (اسماً وفعلاً).

[٤] في << ر >> (حرفاً).

[٥] الفوائد الضيائية : ١/ ١٨.

[٦] تقدّم ذكره في ص : ١١٠، ١١١.

إن قُلتَ: إذا كان اللفظ مشتركاً بين الحقيقي والحكمي، فكيف استعمله المصنف في حدّ الكلمة مع أنَّهم صرَّحوا بأنَّ استعمال المشترك في معنييه ليس بجائز[1]؟

قُلتُ: عدم جواز الاستعمال ليس باتّفاقي، بل في المسألة قولان: قول بالجواز، وقول بعدم الجواز، فيمكن أن يكون المصنف من المجوّزين لذلك، سلّمنا أنّه ليس منهم، بل من المانعين لكن نقول: إنَّ المشترك على قسمين: لفظيّ، ومعنوي. فالأول: هو أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنيين مثلاً بوضعين. والثاني: هو أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنًى يكون تحت ذلك المعنى فردان/٤١ظ/ أو أكثر.

وما اشتهر من عدم جواز المشترك في معنييه، إنَّما هو إذا كان لفظيّاً، وأمَّا إذا كان معنويّاً فيجوز، وهاهنا أيضاً، كذلك بمعنى أنَّ اللفظ موضوع لأمر يعمّ الحقيقي والحُكمي، وهو ما يتلفظ به الإنسان، تدبّر.

قوله: **(مُهملاً كان أو موضوعاً)** [2] أورد عليه من وجوه:

الأول: أنَّه مشتمل على التّرديد، وهو مناف للتحديد. والجواب عن هذا: أنَّ (أو) في قوله: (أو موضوعاً) للتعميم لا للترديد حتى يرد ذلك، فلا يرد ذلك.

الثاني: إنَّ تأخير المهمل عن الموضوع أولى؛ لأنَّ الموضوع أشرف منه، فلا وجه لتقديمه. والجواب أنَّ تقديمه إنَّما هو بالنظر إلى الأصل، فإنَّ الأصل في كلّ كلمة الإهمال، والوضع طارٍ عليها.

---

[1] بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب : ٢/ ١٦٥، ومختصر التحرير شرح الكوكب المنير: ٣/ ١٩٢.

[2] الفوائد الضيائية : ١/ ١٨.

الثالث: إنَّه قد خالف المشهور في التّعبير بالموضوع ، فإنَّهم عبّروا بالمستعمل مع أنَّ الأخذ بما اشتهر بين الأصحاب أولى. وأجاب الشيخ عصام الدين عن هذا فقال: " وإنما عدل من كلام النّحاة؛ لأنَّ المهمل ما لم يوضع، فهو تقابل الموضوع لا المستعمل" [١]، ثم اعتذر للقوم، فقال: " وكأنهم قصدوا بالمستعمل ما أمكن استعماله، وبالمهمل ما لم يمكن استعماله " [٢]، انتهى.

فائدة:

عُلم من قوله: (مهملاً أو موضوعاً)، أنَّ اللفظ ليس مختصاً بما لا يفيد معنًى، أو بما يفيد معنًى، بل يعمّهما[٣]، وعليه جمع النحاة.

فما ذكره الشيخ جلال الدين السيوطي في الفن الثاني من (الأشباه والنظائر) من أنَّ: " ما خرج من الفم؛ إن لم يشتمل على حرف فصوتٌ، وإن اشتمل على حرفٍ ولم يفد معنى فلفظٌ ، وإن أفاد معنى فقولٌ، فإن كان مفرداً فكلمةٌ، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملةٌ، أو أفاد ذلك فكلامٌ، /٤٢و/أو من ثلاثة، فكلمٌ "

---

[١] في << ر >> (المستقبل) .

[٢] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٩.

[٣] ينظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب : ٢/ ٣٧٧، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع : ٢/ ٣٤٥.

[١]، كاسدٌ فاسدٌ، خلاف الإجماع ؛لأنَّه قد خصّص اللفظ بالصوت الذي لا يفيد معنًى، مع أنَّه أعمّ منه، تدبّر.

قوله: **(أو مركباً)** [٢]، وإنما صحّ اطلاق اللفظ على المركب من الحروف؛ لأنَّه في الأصل مصدر، واطلاق المصدر على القليل والكثير صحيح، قوله: **(كزيد، وضرب)** [٣] إنّما أتى بمثالين، وإن كان المثال لا يُسأل عنه، ليكون أحدهما للاسم، والثاني للفعل، و لم يمثّل للحرف استغناءً عن تمثيله بالكاف أو الواو.

قوله: **(والحُكمي)** [٤] أي: واللفظ الحُكمي، قال الشيخ عصام الدين: " اللفظ في الاصطلاح إذا كان موضوعاً لما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً، فالمستكن في (أضرب) لفظٌ حقيقي، كما أنَّ نفس (اضرب) لفظٌ حقيقي لا حُكمي، لكنه ملفوظ به حُكمي، فالصواب أن يقول: والملفوظ به الحقيقي " [٥] كـ(زيد، وضرب)، والحكمي كالمنوي في (زيد ضرب)، و(اضرب) [٦].

---

[١] الأشباه والنظائر في النحو/ جلال الدين السيوطي : ٢/ ٣.

[٢] الفوائد الضيائية : ١/ ١٨.

[٣] المصدر نفسه : ١/ ١٨.

[٤] الفوائد الضيائية : ١/ ١٨.

[٥] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٩.

[٦] الفوائد الضيائية : ١/ ١٨.

قال بعضهم: الصواب ليس بصواب، فإنَّ مراد الشارح هو الملفوظ به، فالمصدر بمعنى اسم المفعول[١]. أقول: المراد لا يدفع الإيراد، إلا أن يُقال بوجود القرينة المعيّنة للمراد، وهي كون هذا الكلام تفصيلاً للإجمال المذكور في الحدّ، أي: لقوله: (حقيقةً أو حكماً)، فإنه حينئذٍ يدلّ على أنَّ المراد الملفوظ به، تدبّر.

قوله: **(كالمنوي)**[٢]، أي: كالمستتر قوله: **(إذ ليس من مقولة الحرف والصوت)**[٣]، اعلم أنَّ المقصود من هذا الكلام إثبات أنَّ المنويّ في المثالين المذكورين[٤] المذكورين[٤] لفظ حكمي لا حقيقي؛ لأنَّ اللفظ الحقيقي من مقولة الحرف والصّوت، والمنويّ في المثالين ليس من مقولة الحرف والصوت، فليس بلفظٍ/٤٢ظ/ حقيقي، بل حُكمي. وإن شئت توضيح المقام واثبات المرام، وهو عدم كون المنوي لفظاً حقيقياً، فاجرِ هاهنا الشكل الثاني، وشَرطه[٥] أن تكون الكبرى كلّية، وتكون الصغرى موجبةً، وتلك منفيّة أو بالعكس، فقل كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت، ولا شيء من المنويّ بمقولة الحرف والصوت، فينتج أنَّه لا شيء من الحقيقي بمنويّ، وينعكس إلى لا شيء من المنويّ بحقيقي، وهو المُدّعى، فتدبّر.

---

[١] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ٢/ ٤١١، ودستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : ٣/ ١٢٤، ١٢٥.

[٢] الفوائد الضيائية: ١/ ١٨.

[٣] المصدر نفسه : ١/ ١٨.

[٤] أي في (زيد ضرب) و(أضرب).

[٥] (إذ شرطه) في << ر >>.

ثمّ إنَّ الشيخ عصام الدين والسيد الجزائري قد أوردا في هذا المقام على الشارح ما حاصله أنَّ ما قاله: من أنَّ المستتر ليس من مقولة الحرف والصوت ليس بسديدٍ[١]؛ لأنَّه من مقولة المراجع إليه، بمعنى أنَّه إن كان راجعاً إلى الجسم فهو من مقولة الجسم، وإن كان راجعا الى الصوت فهو من مقوله الصوت، كما في (الغاق) موضوع لصوت الغراب، فالحكم بأنَّه ليس من مقولة الحرف والصّوت أصلاً ليس بشيء، لما عرفت أنّه قد يكون من مقولة الصوت، وذلك إذا كان راجعاً إلى الصوت[٢]. وقد استخفّا وأهانا عبدَ الغفور في قوله بعد ذكر قول الشارح: " إذ ليس من مقولة الحرف والصوت "، " وما أدري من أيّ مقولة هو" [٣] ؟

حيث قال السيد:" ولم يعلم أنّه من مقولة المراجع إليه" [٤]. وقال عصام الدين بعد بيانه :" أنه من أيّ مقولة، وبعد ذكره كلامه: فليت قولي بلغه" [٥].

أقول بنصره الرسول: إنَّ ما ذكراه فاسدٌ، إذ لم يعرفا مراد الشارح من قوله: (إذ ليس من مقولة الحرف والصوت)؛ لأنَّ مراده ليس المنوي كذلك بالنظر إلى ذاته ونفسه، لا بالنظر إلى المرجع كما زعماه، حتى يُقال: ليس بسديد.

---

[١] في << ر >> (بجديد) .

[٢] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٩ ،١٠، وحاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٢٣.

[٣] ينظر: حاشية عبد الغفور على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٧.

[٤] ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٢٣.

[٥] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي :١٠.

وبعباره أُخرى: أنَّ مراده من قوله/٤٣و/ ذلك هو أنَّ المنوي من حيث كونه منويّاً ليس من مقولة الحرف والصوت، وأما من حيث كونه راجعاً إلى شيء، فهو من مقولة مرجعه، تدبّر.

وقد وجّه بعض الأفاضل كلام الشارح بتوجيه آخر فقال: " مراد الشارح من قوله: (ليس من مقولة الحرف والصوت) أنَّه ليس معيناً في هذه المقولية، بل ليس من مقولة معيّنة، ويُحمل قوله: (أصلاً) على قطعاً وجزماً " [١]، انتهى. وهو بعيدٌ غاية البعد.

وأما استخفافهما واهانتهما للشيخ عبد الغفور فليس أيضاً بمحلّه، إذ يمكن أن نقول: إنَّ مراده أيضاً لا ادري بالنظر إلى ذاته ونفسه من أيّ مقولة هو؟ لا بالنظر إلى المرجع، لكن لا يخفى أنَّ لهما أن يقولا: " المراد لا يدفع الايراد ".

فائدة:

قال الأستاذ: " إنَّ اعتراضهما على الشارح ليس بمحلّه؛ لأنَّ مراده ما ذكر، وأما استخفافهما للغفور فعلى محلّه؛ لأنه قد اطلق عدم الدراية، فقال: ولا أدري من أي مقولة هو؟ " [٢].

أقول: إنَّ كلام الشارح أيضاً مطلق، فإنَّه أيضاً قال على سبيل الاطلاق: (إذ ليس من مقولة الحرف والصوت)، فالكلام في الموضعين سواء.

---

[١] ينظر: حاشية العصام على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٩ ،١٠، وحاشية نعمة الله الجزائري على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٢٣.

[٢] ينظر: حاشية عصمة الله البخاري على (الفوائد الضيائية) للجامي : ٢٨.

قوله: **(ولم يوضع له لفظ)** [1]هذا جواب عن سؤال مقدر، كأنَّه قيل: قولكم ليس من مقولة الحرف والصوت ممنوعٌ؛ لجواز أن يكون قد وضع له لفظ خاص، فيصير حينئذٍ من مقولة الحرف والصوت، فيكون لفظاً حقيقياً. فأجاب الشارح: بأنَّه لم يوضع له لفظ، بل لما كان عُمدةً اكتفي عن فهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ.

قوله: **(وانما عبروا عنه ...الخ)** [2] هذا أيضاً جواب سؤال مقدر تقديره: إنَّ قولكم:(لم يوضع له لفظ) ممنوع؛ لأنَّه قد وضع للمستتر في (اضرب أنت)، وللمستتر في (زيد ضرب هو)، وهكذا، فينبغي أن يكون من مقولة الحرف و/٤٣ظ/ الصوت، فيكون لفظاً حقيقيّاً. فأجاب بما حاصله: أنه ليس في (ضرب هو) ولا في (اضرب انت)، بل فيهما شيء لا يُتَلَفَّظُ به لكن يُعبَّر عنه بهما؛ لمناسبة بينهما من جهة أنَّ كل واحد منهما ذات لا يختص بواحدٍ دون واحد.

قوله: **(واجروا عليه أحكام اللفظ)** [3] هذا دفع لما يقال: من أنَّ المنويّ إذا لم يكن من مقولة الحرف والصوت، ولم يوضع له لفظٌ، فما الدّاعي إلى كونه لفظاً؟ يعني أنَّ الداعي الى جعله لفظًا هو إجراؤهم عليه أحكام اللفظ الحقيقي، فإنّهم اسندوا إليه في (ضرب) كما اسندوا إلى اللفظ الحقيقي في (ضرب زيد)، وأكدّوه كقوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ

---

[1] الفوائد الضيائية : ١/ ١٨.

[2] الفوائد الضيائية : ١/ ١٨.

[3]المصدر نفسه : ١/ ١٨.

ٱسۡكُنۡ أَنتَ ﴾[1]، كما أكدّوا اللفظ الحقيقي في مثل: (جاءني زيدٌ زيدٌ)، وعطفوا عليه، وأبدلوا منه، وغير ذلك، فلما أُجْرِيَت عليه أحكامُ اللفظ الحقيقي سُمّي لفظاً حُكميّاً.

قوله: **(والمحذوف لفظ حقيقةً)**، [2] يريد: أن يُبيّن أنَّ المحذوفَ من أيّ قسم من قسمي اللفظ، أي: إنّه لفظٌ حقيقي أو حكميّ؟ ومنه يعلم فساد ما ذكره المصنف في (الإيضاح) من أنَّ المستتر هو المحذوف، لكن عبّر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوناً للسان عن حذف الفاعل[3]. بيان ذلك أنَّ المستتر لفظٌ حُكمي، فلو كان محذوفاً لكان لفظاً حقيقةً، فلا يكون اللّفظُ الحُكمي مثالاً حينئذٍ، تدبّر. فالأصحّ أنَّ المستتر غير المحذوف.

قوله:**(لأنَّه قد يتلفّظُ به الإنسانُ في بعض الأحيان)** [4] أورد عليه من وجهين:

الأول: إنَّه إمّا أن يراد من قوله: (يتلفظ) بالمحذوف أنه يتلفّظ بكلّ المحذوف، أو يراد أنه يتلفّظ ببعضه، لا سبيل إلى كل واحدٍ منهما،/٤٤و/ أمّا إلى الأول؛ فلأنَّ ذلك ممنوع؛ لأنَّ من المحذوف ما لا يجوز أن يتلفّظ به أبداً، كما إذا وجب الحذف. وأمّا إلى الثاني؛ فلأنه لا يثبت المُدعى كلياً، أي: كل المحذوف اللفظ حقيقةً. والجواب عن هذا: أنَّ المراد من قوله: (قد يتلفّظ) أنَّه قد يمكن أن يتلفّظ به الإنسان، وهو كذلك، فإنَّ المحذوف وجوباً يمكن أن يتلفّظ به، وإن كان غير محتاجٍ إليه.

---

[1] سورة البقرة : ٢/ من الآية ٣٥.

[2] الفوائد الضيائية : ١/ ١٩.

[3] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل/ ابن الحاجب : ١/ ٤٣٨.

[4] الفوائد الضيائية : ١/ ١٩.

الثاني: إنَّ قوله: (قد) مستدرك[١] لا حاجةَ إليه؛ لأنَّ قوله: (في بعض الأحيان) يغني عنه. والجواب عن هذا أنَّ كلمة (قد) هاهنا ليست منحصرةً بأن تكون للتقليل في الفعل حتى يرد ذلك، بل هاهنا احتمالات كثيرة:

الأول[٢]: أن تكون للتحقيق[٣]، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾[٤].

الثاني[٥]: أن تكون للتقليل في الفعل، وفي بعض الأحيان بياناً له[٦].

الثالث[٧]: أن تكون للتقليل في الفاعل، أي: يتلفّظ بالمحذوف بعض الأنسان[٨]، وكذا غيرها من الإحتمالات التي ذكرها بعضهم، تدبّر.

قوله: **(وكلماتُ الله تعالى داخلةٌ فيه ... الخ)** [٩] هذا جواب عن سؤال مقدّر، تقديره: أنَّ حدّ كل شيء لابدَّ أن يكون جامعاً لأفراد ذلك الشيء ومانعاً لأغياره، والحدّ

---

[١] في << ر >> (ستدرك).

[٢] في << ر >> (الاولى).

[٣] ينظر: شرح قواعد الإعراب : ١٤٣/١.

[٤] سورة الأحزاب : ٣٣/ من الآية ١٨.

[٥] في << ر >> (الثانية).

[٦] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٥٥.

[٧] في << ر >> (الثالثة) .

[٨] ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف/ المَكُّودي : ١/ ٩٤.

[٩] الفوائد الضيائية : ١/ ١٩.

الذي ذكرتم لّلفظ ليس جامعاً لأفراده؛ بسبب اعتبار الإنسان فيه؛ لأنَّ من أفراده كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة :[الرمل]

كـ (إنَّ فـي الجنـة نهـراً مـن لـبن لـــــــعليٍّ وحُسـينٍ وحَسَن) [1]

وكلمات الجنّ:[الرجز]

كـــ (قبـــرُ حـــربٍ بمكـــانِ قفـــرٍ ولـيس قـربَ قبـرِ حـربٍ قبـرُ) [2]

وذلك الحدّ لا يشملها، فإنَّ المتلفّظ بها كلّ واحد منهم لا الإنسان، فأجاب بقوله: (وكلمات الله تعالى داخلة فيه)، أي: في اللفظ، وليست بخارجة عنه لوجوه: الأول: إنَّها مما يتلفّظ بها الانسان في بعض الأحيان، وكلّما يتلفّظ به الإنسان في بعض الأحيان لفظ حقيقةً،/٤٤ظ/ فكلمات الله تعالى و(كلمات الملائكة والجنّ) لفظ حقيقةً.

الثاني: إنَّ المراد من قولنا: (اللفظ ما يتلفّظ به الإنسان)، ما من شأنه أن يتلفّظ به الإنسان، فحينئذٍ يصدق على ما يتلفّظ به غير الإنسان، كالجن مثلاً ؛ لأنَّه من شأنه أن يتلفّظ به الإنسان.

وأورد على هذين الوجهين بأنَّ الكلمات التي يتلفّظ بها الملائكة مثلاً ليست عين ما يتلفظ بها الإنسان ذاتاً وشخصاً؛ لأنَّ اختلاف المحل عندهم يقتضي اختلاف الحال، وإلّا

---

[1] التفسير الصافي / الفيض الكاشاني: ٧ /٥٦٦، ونزهة الانظار في فضل علم التاريخ والأخبار/ الحسن بن محمد ورثيلاني: ٢/ ٤٣.

[2] البيت منسوب إلى الجنّ، وحرب: هو حرب بن أمية بن عبد شمس، والد أبي سفيان بن حرب. البيان والتبيين/ الجاحظ : ١ / ٦٥، والحيوان/ الجاحظ : ٦ / ٢٠٧، وشرح شواهد الشافية/عبد القادر البغدادي : ٤٨٧.

فيلزم قيام العرض الواحد بمحلّين؛ لأنَّ الألفاظ من الأعراض. وأجيب عنه بأنَّ هذا تدقيق فلسفيّ غير ملتفت إليه عند الأُدباء، فإنَّ اختلاف المحل كاختلاف المكان ليس له مدخلٌ.

الثالث: أنَّا سلّمنا أنّها ليست مما يتلفّظ به الإنسان، لكنها من جنسه من حيث كونها مركّبةً من الاسم والفعل والحرف، تدبّر.

قوله: **(والدوالّ الأربع ... الخ)** [1]. الكلام في هذا الكلام يتعلق بمقامين: أحدهما في تفسير الألفاظ المشتمل عليها، وثانيهما: في تفسيره بحسب المعنى .

أمّا المقام الأول: فاعلم أنَّ الدوالّ، جمع الدالّة بالتاء لا الدَّال بدونها، لوجهين: الأول: إنَّ (الفاعل) الصّفتي لا يجمع على (فواعل) قياساً، وأما (الفاعلة) فتجمع عليه بتصريح منهم، نحو: (نائمة ونوائم) [2].

الثاني: إنّهم يوصفونه بالأربع بدون التاء، لا بالأربعة بها، ولو كان واحدة الدالّ بدونها لقالوا: في توصيفه: الأربعة بها، على القياس في باب العدد، فلما وصفوه بالأربع من دون التاء، دلَّ ذلك على أنَّ مفردة (الدالّة) بصيغة المؤنّث لا الدالّ. فمن جعله جمع دالّ فليس له كمال.

(والخُطُوطُ)[1]: جَمْعُ خَطٍّ، وهي النّقوش التي في الأوراق، **(والعُقُود)** [2]: جمع عُقْدَة،/٤٥و/ وهي عُقَد الأنامل والأصابع، **(والنُّصَب)** [3]: جمع نُصْبَة، كغُرَف جمع غُرْفَة، وهي ما نصبت لتعيين مسافة أو طريق.

---

[1] الفوائد الضيائية : ١/ ١٩.

[2] ينظر: شرح الرضي على الشافية : ١/ ٤٦٢ ،٤٦٣، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : ١/ ٢٠٥.

وأمّا المقام الثاني: فاعلم أنَّ هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر تقديره: أنَّ الدوالّ الأربع، وكذا نحوها: كـ(ضرب النقّارة) الدالّ على ركوب السّلطان مغايرةٌ للكلمة في الواقع، ومشاركة لها في كونها موضوعة لمعانٍ مفردة، فلا بد من إخراجها عن حدّها بقيدٍ، فإنَّها لم تخرج عن هذا الحدّ، لا بجنسه إذ من المعلوم أنَّ الاحتراز عن أغيار المحدود إنّما هو بالفصول لا بالأجناس، ولا بفصوله فإنّها أيضاً موضوعةٌ لمعانٍ مفردة.

فأجاب عن هذا بقوله: والدوال الأربع **(غير داخلةٍ في اللفظ، فلا حاجة إلى قَيدٍ يُخرجها)** [٤]. وأورد على قوله: (غير داخلة في اللفظ) أنَّ معناه أنّها قد خرجت بقيد اللفظ وقد تقرر عندهم أنّه لا يخرج بالأجناس؛ لأنّها للإدخال لا للإخراج، والإخراج إنما هو بالفصول، ألا ترى أنَّ قولك: (حيوان ناطق) في تعريف الإنسان لا يجوز لك أن تقول: خرج بالحيوان الشجر ونحوه.

وأجيب عنه بمنع كليَّة الكبرى، بلى لو كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص مطلقاً كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان لسُلِّم ذلك، وأمّا إذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه فلا، إذ يجوز الإخراج حينئذٍ؛ لأنّه من جهة عمومه مُدخِل، ومن جهة خصوصه مُخرِج، واللفظ والوضع لمعنى من هذا القبيل؛ لاجتماعهما في (زيد)، إذ يصدق عليه أنّه لفظ موضوع لمعنى مفرد، وانفراد اللفظ عن الوضع لمعنى في المهملات، إذ يصدق عليها أنّها ألفاظ، ولا يصدق عليها أنّها موضوعة لمعانٍ، وانفراد

---

[١] الفوائد الضيائية : ١/ ١٩.

[٢] المصدر نفسه : ١/ ١٩.

[٣] المصدر نفسه : ١/ ١٩.

[٤] المصدر نفسه : ١/ ١٩.

الوضع عن اللفظ في الدوال الأربع/٤٥ظ/، إذ يصدق عليها أنّها موضوعة لمعانٍ مفردة، ولا يصدق عليها أنها ألفاظ، انتهى.

أقول: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ما يأتي من الفصل العام لم يذكر بعدُ، فكيف يجوز أن يخرج به شيء لم يُعلم دخوله فيه؟ فالصواب: أن يُقال بتصدير حدّ الكلمة باللفظ عُلم أنَّ نحو الدوالّ خارج عن حقيقة المحدود، الذي هو الكلمة؛ لأنّكّ إذا صدرت تعريف شيء بجنس يُعلم أنَّ ما ليس داخلاً تحت هذا الجنس خارج عنه،

وهذا معنى ما ذكره ابن هشام في (شرح اللمحة): " من أنَّ الجنس إنّما يؤتى به لبيان أصل الذات لا للإخراج، إذ ليس قبله غير المعرف، إلّا أنَّه يؤذن بمباينة ما عداه للمعرف" [١]، انتهى.

فإن قيل: لا حاجة إلى هذه التدقيقات، لجواز أن يقال: إنَّ اللفظ إنّما صحّ الاحتراز به لكونه فصلاً، والجنس مقدرٌ تقديره شيء ملفوظ وضع لمعنى مفرد. قلت: التقدير خلاف المتبادر خصوصاً في التعاريف، فما قلناه أولى كما لا يخفى على أرباب البيان والتبيان.

وها أنا أُسكت المداد عن الجريان، والقلم عن الجولان؛ لأنّي قصدت أن ارتحل من بغداد، والسير في البلاد، مدّة من الزمان، لزيارة الخُلّان، فإن رجعت إن شاء الله الوهّاب، فاحشّي ما بقي من هذا الكتاب.

وألتمس من الأُدباء والعلماء، وأتوقّع من الفصحاء والبلغاء، أن لا يعترضوا على ما في هذا المكتوب من الحشو، والزائد، والتكرار، وعدم السجع والاستعارة، والكناية، فإنّي عمداً كتبته هكذا؛ حتّى ينتفع منه السائلون، وذلك أنَّ جماعةً[٢] من الصّبيان سألوني[٣]

---

[١] ينظر: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية/ ابن هشام : ١/ ٢٦٥.

[٢] في << ر >> (بعضاً).

[٣] في << ر >> (سألونا) .

أن أكتب لهم حاشيةً مبسوطةً على هذا الشرح، فأجبت عن[1] سؤلهم، وكتبت هذه الحاشية على حسب حالهم.

فالحمد لله على توفيقه وتأييده، وإرشاده وتسديده، حمداً استحق به المزيد من نعمه، واستوجب به لطائف كرمه، والصلاة والسلام على سيّد الأنام/٤٦و/ محمد وآله البررة الكرام، ولعنة الله على أعدائهم وظالميهم وغاصبي حقوقهم إلى يوم القيام. وقد وقع الفراغ من تأليفها في آخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة ١٢٦٩هـ./٤٦ظ/

[1] (عن) سقطت من << ر >>.

الخـــاتـــمـة

الخاتمة

في الختام لا بدَّ أن نوجز أبرز النقاط التي توصلت إليها الدراسة والتحقيق:

١- إنّ نسبة كتاب (حاشية وافية على شرح الجامي للكافية) إلى محمّد بن عبد الوهّاب الهمداني لم تكن مورد شكّ من أحد، وهو منسوب إليه بشكل واضح وصريح في النسخ المعتمدة، وكذلك في الفهارس، وكتب التراجم.

٢- أثبت البحث أنَّ المؤلف لم يسمِّ كتابه، وقد اعتمد الباحث على ما ذكره تلميذ الهمداني المولى محمّد سميع ابن الحاجّ محمّد الأرمويّ في فهرس تأليفات الهمداني الذي كتبه بخطه، وما ذكره المؤلف في مقدمة الكتاب.

٣- لم يتصدَّ أحد لطباعة هذا الكتاب، أو تحقيقه، وهذه هي المرة الأولى التي يرى فيها النور، ويحظى بالتحقيق والدراسة.

٤- اتسم منهج المؤلف في إبراز المعنى لبعض المفاهيم والألفاظ بالاعتماد على أسلوب المقارنات في ضوء بيان الفروق بين الألفاظ، واستعمال أسلوب الأسئلة، والعناية بأصول الألفاظ، وأسلوب الرد والاعتراض والتأييد.

٥- تنوع أسلوبه في النقل، فقد نقل الهمداني تارةً بالنص، وتارةً أُخرى بالمعنى، وفي أحيان قليلة ذكر المصدر دون المؤلف، وذكر القول دون المؤلف والمصدر.

٦- استعمال بعض ألفاظ المناطقة من أمثال: الحدّ، والماهية، والاستغراقية، والوجودية، والابتدائية، والفصل، والجنس، والدور، والتصوّر، ونحو ذلك.

٧- استيعاب المؤلف لمادته التي يشرحها، واستحضارها في فكره يبرز في ضوء ما اتبعه من أسلوب الإيجاز والاختصار تارةً، وتارةً أُخرى يطيل ويكُثر من التكرار، لذلك نلحظ كثرة الإحالات في شرحه التي بلغت أكثر من ثلاثين إحالة.

٨- كان المؤلف كثير التأييد والموافقة للسيد نعمة الله الجزائري إلا في قليلٍ من الآراء.

٩- يذكر المؤلف في كتابه هذا مقارنات مهمة يخرج من خلالها بنتائج جيدة، ولاسيما في الحدود النحوية ومقارنتها بالحدود التي ذكرها النحويون قبله، فقد أشار إلى كثير من الإلتفاتات التي غفل عنها الذين سبقوه.

١٠- ذكر المؤلف أكثر من أربعين عالماً من الأعلام النحويين، وغيرهم ممن استشهد بأقوالهم، وقد اعتمد مصادر كثيرة في تأليف كتابه هذا، فبعضها ذَكَرَ أسماءها ومنها: (الأشباه والنظائر للسيوطي)، (وشرح اللمحة لابن هشام)، (وشرح الشذور لابن هشام)، (وشرح الرضي على الشافية)، وغيرها.

١١- هناك بعض الملاحظ الأسلوبية على لغة الشارح وهي: استعماله لفظة (لا سبيل) دون ذكر(الواو) في أربعة مواضع، فمن ذلك قوله:" إنَّه إمّا أن يراد من قوله: (يتلفظ) بالمحذوف أنه يتلفّظ بكل المحذوف، أو يراد أنه يتلفّظ ببعضه، لا سبيل إلى كل واحدٍ منهما"، واستعمل لفظة (الآن) بمعنى (هنا) في موضعين، فمن ذلك قوله:" إنَّه يلزم أن يخرج عن حدّ الكلمة الألفاظ الحُكميّة؛ لأنَّ اللفظ في اللغة إذا استعمل بمعنى الملفوظ به، فالمراد به الملفوظ به حقيقةً، فإذا لم يكن منقولاً فيكون الآن بمعنى المنطوق به حقيقةً، أيضاً".

١٢- الردود والموافقات:

أ- كانت للمؤلف مجموعة من الردود على العلماء في آرائهم النحوية واللغوية، فمن ذلك ما ذكره في حديثه في الردّ على السيوطي في معنى (الكلم)، قال:" فما ذكره الشيخ جلال الدين السيوطي في الفن الثاني من (الأشباه والنظائر) من أنَّ: " ما خرج من الفم؛ إن لم يشتمل على حرف فصوتٌ، وإن اشتمل على حرفٍ ولم يفد معنى فلفظٌ، وإن أفاد معنى فقولٌ، فإن كان مفرداً فكلمةٌ، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملةٌ، أو أفاد ذلك فكلامٌ، أو من ثلاثة، فكلمٌ"، كاسد فاسد، خلاف الإجماع ؛لأنَّه قد خصّص اللفظ بالصوت الذي لا يفيد معنى، مع أنَّه أعمّ منه" [١]، وفي بيان المحذوف من أيّ قسم من قسمي اللفظ، أي: إنّه لفظ حقيقي أو حكمي؟ قال الهمداني: " ومنه يعلم فساد ما ذكره المصنف في (الإيضاح) من أنَّ المستتر هو المحذوف، لكن عبّر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوناً للسان عن حذف الفاعل، بيان ذلك أنَّ المستتر لفظٌ حُكمي، فلو كان محذوفاً لكان لفظاً حقيقةً، فلا يكون للّفظ الحُكمي مثالٌ حينئذٍ، تدبّر". ثم يُبدي المؤلف رأيه فيقول:" فالأصحّ أنَّ المستتر غير المحذوف" [٢]، وللمؤلف ردود أُخرى في كتابه هذا[٣].

ب- ومن ترجيحه وموافقته بعض العلماء في خلافهم بموضوع علمي النحو والصرف أهما علم واحد أم علمان مختلفان؟، فهو يرجح المذهب الأول القائل: "الصرف أمُّ العلوم، والنحو أبوها، ولا يمكن أن يكون الشيء الواحد أباً وأُمّاً" وهنا يختار المؤلف هذا الرأي

---

[١] النص المحقق : ١١٤.

[٢] المصدر نفسه : ١١٩.

[٣] المصدر نفسه : ٧٧، ٨٣ ،٨٧، ٩٢ ،١١٨، ١٢٤.

بقوله:" إنَّ الحقيق بالقبول كما عليه الفحول، هو المذهب الأول" [١]، ومن ترجيحاته: اختياره في موضوع اسم الجنس أهو إفرادي أم جمعي؟، قال: " إنَّ الأصح بين القولين هو الجمعي، وما ادَّعاه القائلون بالإفرادي من أنَّه: يطلق على الواحد والاثنين والقليل والكثير فمردود" [٢]، ومن موافقاته للعلماء موضوع كلمة (اللفظ) فمن العلماء من قال هي الرمي المطلق، ومنهم من قال هي الرمي من الفم ومنهم الجزائري، حيث قال الهمداني:" وقال السيد الجليل والفاضل النبيل نعمه الله الجزائري (عليه رحمه الباري): " إنَّه قصد المعنى الثاني أي: الرمي من الفم، قال: وإنَّما قلنا ذلك لوجهين؛ أحدهما: تمثيله بالأكل الذي هو من لوازم الفم، وإلّا فالمناسب للتمثيل لفظة الحجر ونحوه. وثانيهما: أنَّ ترتّب اللفظ على الأكل أعدل شاهدٍ على تقديم الأكل عليه، فاللفظ حينئذٍ لا يتصور إلّا من الفم. فقول المحشين: يُقال: لفظت النواة، إذا رمى النواة، لا من الفم، بل أُخرجت من التمر قبل إدخالها في الفم، غير معقول؛ لأنَّ المناسب حينئذٍ أن يقول: لُفظت النواةُ، أو يقول هذا و يترتّب عليه: أُكلت التمرة، مع أنَّ المعنى الثاني أنسب بالمعنى الاصطلاحي"، انتهى كلامه، (علا في الخلد مقامه).

أقول ناصراً للجزائري: قد صَرَّح الزمخشري في الأساس: " أنَّ (اللفظ) لم يأتِ في اللغة بمعنى الرمي المطلق، بل هو بمعنى الرمي من الفم"، قال: "وأمَّا لفَظَتِ الرَّحى الدَقيقَ، ولفَظَتِ المَيّتَ الأرضُ فمجازٌ" [٣].

---

[١] النص المحقق : ٢١، ٢٢.

[٢] المصدر نفسه : ٦٢.

[٣] النص المحقق : ١٠١.

وأخيراً لا أدَّعي أني أنجزت عملي هذا على أكمل وجه، فالكمال لله وحده سبحانه، ولكنّي لم أدَّخر جهداً في إنجازه، فإن كان في العمل حسنة فبتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وإن كان فيه نقص فمن نفسي والشيطان. والحمد لله على فضله ونعمائه أوَّلاً وآخراً.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ﴾	٣٥	١١٩
آل عمران	﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾	٣٥	٧١
آل عمران	﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾	٣٦	٧١، ٨٩
آل عمران	﴿قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾	٣٦	٧١
النساء	﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾	٤٦	٥٦
المائدة	﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾	٣	٧٢
الأعراف	﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾	٥٦	٦٣
التوبة	﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾	١١	١٠٨
التوبة	﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ﴾	١٠٣	١٠٧
يوسف	﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾	١٤	٧٧
الرعد	﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾	٩	٧٥
الأنبياء	﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ﴾	٣٠	٧٢
المؤمنون	﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُ﴾	٩٩ – ١٠٠	٤١

المؤمنون	﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾	١٠٠	٤١
الأحزاب	﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾	١٨	١٢٠
فاطر	﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾	١٠	٦٣،٥٥،٥٦،٥٤
الفتح	﴿كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾	٢٦	٤١
ق	﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾	١٨	٩٧
الجمعة	﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾	٥	٧٧
العصر	﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾	٢ – ٣	٧٥

فهرس الحديث وآثار أهل البيت (ع)

الحديث أو الأثر	الصفحة
يأتيني أنحاء من الملائكة.	١٧
أصدقُ كلمةٍ قالها لبيد.	٤١
تعلموا النحو، فإن النصارى كفروا بتحريف حرفٍ واحدٍ من كتاب الله تعالى، فإنهم وجدوا في الإنجيل مكتوباً: إني أنا الله، وَلّدتُ عيسى من عذراءَ بتولٍ، أي: منقطعة عن الأزواج بتشديد اللام، فقرأوا بتخفيفها فكفروا.	٢٢

فهرس الأبيات الشعرية

القافية	البحر	القائل	الصفحة
زبيبِ	الوافر	–	١٩
الأَنَاملُ	الطويل	لبيد بن ربيعة العامري	٤١
اللسانُ	الوافر	–	٥١
يَعْنِينِي	الكامل	–	٧٧
أقْلي	الطويل	–	١٠١
مُخْتَلفِ	البسيط	–	١٠٢
وحَسَن	الرمل	–	١٢١
قبرُ	الرجز	منسوب إلى الجن	١٢١

فهرس الأعلام

الاسم	رقم الصفحة
محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم)	١، ٤٠، ١٢٥
ابن النحوية الدمشقي	٤
ابن النجَّار	٥، ٢٨
العصام الإسفراييني	١٤، ٥٣، ٦٤، ٨٣، ٨٤، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٧
نعمة الله الجزائري	١٥، ٣٢،٦٣، ٦٤، ٦٦، ٨٥، ١٠٠، ١١١،١١٦، ١١٧
ابن أم قاسم المرادي	١٥
نور الدين، علي بن محمد المعروف – بالأشموني –	١٦، ٥٨
القاضي زكريا الأنصاري	١٧
أبو بكر بن السراج	١٩
ابن مالك	٢٠
بدر الدين ابن مالك(ابن الناظم)	٢٠
ناظر الجيش	٢٠
أبو حيان الأندلسي	٢١
أبو عثمان المازني	٢١
ابن جني	٢١

الاسم	رقم الصفحة
الزمخشري	٢١، ٨٦، ١٠١
ابن الحاجب	٢١، ٣١ ،٦٥، ٦٦، ٨٨، ١٠٥، ١١٣، ١٢٠
ابن هشام	٢١، ٥٤، ١٢٤
الشيخ بهاء الدين العاملي	٢١
الامام الصادق(عليه السلام)	٢٢
قطب الدين الرازي	٢٥، ٢٦
الشريف الجرجاني	٢٦، ٧٨
النجاري	٢٨
رضي الدين الاستراباذي	٥٠، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥
أبو الفضائل، أحمد بن علي بن مسعود	٤٢
أبو البقاء العكبري	٥٥
خالد الأزهري	٥٦
عبدالرحمن الجامي	٦١، ٨٢
الفراء	٥٨، ٦١، ٨٧
أبو زيدٍ الانصاري	٥٩
أبو زكريا التبريزي	٥٩
ابن الدهان	٦٠
الأخفش	٦١
التفتازاني	٧٩، ٨٠

الاسم	رقم الصفحة
الشيخ محمّد حسين بن محمّد رحيم الأصفهاني الحائري	٧٩، ٨٠
شمس الدين أبو الثناء الأصفهاني	٩٠، ٩٥
عبد الغفور بن صلاح اللاري	١٠٤، ١١٦، ١١٧
جلال الدين السيوطي	١١٤

فهرس الكتب

الكتاب	الصفحة
الكافية في علم النحو	١، ١٥
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك	١٥، ١٦
منهج السالك إلى ألفية ابن مالك	١٦، ٥٨، ٧٠
مراح الأرواح	٤٣
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل	٥٥
اللباب في علل البناء والإعراب	٥٥
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب	٥٥
شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو	٥٦
شرح الرضي على الشافية	٨٧
بيان معاني البديع	٩٠
أساس البلاغة	١٠١

الأشباه والنظائر في النحو	١١٤
الإيضاح في شرح المفصل	١١٩
شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية	١٢٤

المصادر و المراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع:

١- الكتب

القرآن الكريم

- أبجد **العلوم**: صديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار الزكار، وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق – دار الكتب العلمية، دمشق، (١٩٧٨).
- **أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو**: رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد – العراق، (١٩٦٩م).
- **الأحاجي النحوية**: جار الله الزمخشري، تحقيق: مصطفى الحدري، مكتبة الغزالي، د. ط، (١٩٦٩م).
- **أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة**: السيد محمد مهدي الموسوي الكاظمي(ت١٣٩٠هـ)، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف – العراق، (١٩٦٨م).
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، (١٩٥٥م).
- **أساس البلاغة**: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١،(١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م).
- **إسفار الصباح عن ضوء المصباح**: ابن النحوية الدمشقي(٧١٨هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الزيد، دار كنوز أشبيليه للنشر والتوزيع، الرياض،(١٤٢١هـ).

- **الأشباه والنظائر في النحو:** جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، (١٩٨٥م).
- **الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع** : حسن بن عمر بن عبد الله السيناوني المالكي (ت بعد ١٣٤٧هـ)، تحقيق: فؤاد أحمد عطاء الله، جامعة الجوف – المملكة العربية السعودية، ، ط١، (٢٠٢٠م).
- **إصلاح غلط المحدثين:** أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م).
- **أصول الفقه:** الشيخ محمد رضا المظفر، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط٢، (١٩٩٠م).
- **أصول الفقه:** محمد بن مفلح ، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني (ت ٧٦٣هـ) حققه وعلق عليه وقدم له: د. فهد بن محمد السَّدَحَان، مكتبة العبيكان، ط١، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م).
- **الأصول في النحو:** ابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي – بغداد، (١٩٧٣م).
- **الأعلام:** خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، إشراف: زهير فتح الله، بيروت– لبنان، ط١٥، (٢٠٠٢م).
- **أعيان الزمان وجيران النعمان في مقبرة الخيزران:** وليد الأعظمي (ت٢٠٠٤م)، مطبعة الرقيم، بغداد – العراق، (٢٠٠١م).
- **أعيان الشيعة:** السيد محسن الأمين (ت١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
- **الأفعال:** علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، تحقيق: سالم الكرنكوي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٠٣هـ –١٩٨٣م).

- **إكمال الأعلام بتثليث الكلام:** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١،(١٤٠٤هـ ١٩٨٤م).
- **ألفية الآثاري – كفاية الغلام في إعراب الكلام:** زين الدين شعبان بن محمد الآثاري(ت٨٢٨هـ)، حقّقه وقدّم له: د. زهير زاهد، والأستاذ هلال ناجي، مكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
- **أمالي ابن الحاجب:** أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق ودراسة: فخر صالح سليمان، جامعة الأزهر، دار الجيل، بيروت، ودار عمارة، عمان، (١٩٨٩م).
- **أمالي ابن الشجري:** ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، (١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م).
- **أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل:** محمد بن الحسن، الحر العاملي (١١٠٤هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط١، (١٣٨٥هـ).
- **إنباء الغمر بأبناء العمر:** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، (١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م).
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
- **الإيضاح العضدي:** أبو علي الفارسي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، طبعة جامعة الرياض، ط١، (١٩٦٩م).
- **إيضاح شواهد الإيضاح:** أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق ٦هـ) دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م).

- **الإيضاح في شرح المفصل:** ابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الاسلامي.
- **البحر المحيط في اصول الفقه:** بدر الدين الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (٢٠٠٠م).
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت – لبنان.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، ط٢،(١٩٧٩م).
- **بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب:** أبو يحيى زكريا الأنصاري(ت٩٦٢هـ)، تحقيق: د. خلف عودة القيسي، دار يافا، عمّان، (١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م).
- **البناية شرح الهداية:** أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م).
- **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب:** شمس الدين أبو الثناء الأصفهاني(ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، (١٤٠٦ هـ– ١٩٨٦م).
- **بيان معاني البديع:** شمس الدين الأصفهاني(ت٧٤٩هـ)، تحقيق: حسام الدين موسى محمد عفانة، مكتبة طلبة القسم العالي، المملكة العربية السعودية، (١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م).
- **البيان والتبين:** أبو عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (١٤٢٣هـ).
- **تاج العروس من جواهر القاموس:** أبو الفيض الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- **تاج اللغة وصحاح العربية:** أبو نصر إسماعيل الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، (١٩٨٧م).

- **تاريخ النجف الأشرف:** الشيخ محمد حسين بن علي بن محمد حرز الدين المسلمي العقيلي(ت ١٤١٨هـ)، هذبه وزاد عليه: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، منشورات دليل ما، ط١، (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦. م).

- **التبيين عن مذاهب النحويين:** أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي، ط١، (١٩٨٦م).

- **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه:** علاء الدين المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، السعودية – الرياض، ط١، (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).

- **تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية:** قطب الدين محمود بن محمد، الرازي(ت٧٦٦هـ)، تحقيق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، (٢٠٢٠م).

- **تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول:** علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥ هـ)، تقريظ: عبد الله بن عبد العزيز ابن عقيل، تحقيق: د. عبد الله هاشم، د. هشام العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، (١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م).

- **تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول:** أبو زكريا يحيى بن موسى الرهوني (ت٧٧٣ هـ)، تحقيق: د. الهادي بن الحسين شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي– الإمارات، ط١،(١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م).

- **التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة:** أبو عبد الله محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد العالم القبلوي الجزائري المالكي الشهير بالشيخ باي بلعالم (ت ١٤٣٠ هـ)، مطبعة عمار فرفي، (٢٠١٢م).

- **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه:** ابن حبيب الحلبي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: د. محمد محمد أمين، – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مركز تحقيق التراث، ط٢، (١٩٨٢م).
- **تذكرة النحاة:** أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ١، (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م).
- **التذييل والتكميل:** أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١.
- **ترتيب العلوم:** محمد بن أبي بكر المرعشي الشهير بساجقلي زاده (ت١١٤٥هـ)، تحقيق: محمد بن إسماعيل السيد أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م).
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، (١٩٦٧م).
- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع:** أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. سيد عبد العزيز، د. عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث ، ط١، (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م).
- **تشويق الخلان،** حاشية على شرح الآجرومية: للعلامة أحمد بن السيد زيني دحلان(ت ١٣٠٤هـ)، تأليف: محمد معصوم بن الشيخ سالم السماراني السفاطوني، كان حيّاً قبل سنة(١٣٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١،(٢٠١٣م).
- **التعريفات:** علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٤٠٥م).
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:** محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١،(١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م).

- **التفسير الصافي** : المولى محسن الملقب بـ " الفيض الكاشاني " (ت ١٠٩١ هـ)، صححه وقدم له وعلق عليه: العلامة الشيخ حسين الأعلمي، مكتبه الصدر، طهران – ايران، ط٢، (١٤١٦هـ).
- **التقرير والتحبير**: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٩هـ ١٩٩٩م).
- **التقفية في اللغة**: أبو بشر، اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي (ت ٢٨٤ هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف – إحياء التراث الإسلامي (١٤) – مطبعة العاني – بغداد، (١٩٧٦ م).
- **تكملة أمل الآمل**: الإمام السيد حسن الصدر (١٣٥٤هـ)، تحقيق: د. حسين علي محفوظ، وعبد الكريم الدباغ، وعدنان الدباغ، دار المؤرخ، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٩هـ).
- **التنبيه على مشكلات الهداية**: صدر الدين عليّ بن عليّ ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢ هـ) تحقيق ودراسة: عبد الحكيم بن محمد شاكر، أنور صالح أبو زيد، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م).
- **تهذيب اللغة**: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، (٢٠٠١م).
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ابن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط١، (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م).
- **التوقيف على مهمات التعاريف**: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم بن المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب ، القاهرة – مصر، ط١، (١٤١٠هـ– ١٩٩٠م).

- **تيسير أصول الفقه للمبتدئين:** محمد حسن عبد الغفار، جامع الكتب الاسلامية، المملكة العربية السعودية، (٢٠١٩م).
- **تيسير التحرير:** محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت ٩٧٢ هـ)، مصطفى البابي الْحلَبِي – مصر، (١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م)، وصورته: دار الكتب العلمية – بيروت (١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م)، ودار الفكر – بيروت (١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م).
- **جامع البيان في تأويل القرآن:** محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١ ،(١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م).
- **جامع الشروح والحواشي:** عبد الله محمد الحبشي، مجمع البحوث و الدراسات، أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة، ط٣، (١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م).
- **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور:** نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب(ت٦٣٧هـ)، تحقيق: د. مصطفى جواد، د. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٣٧٥هـ – ١٩٥٦م).
- **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي:** أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر، ط٢،(١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م)
- **الجنى الداني في حروف المعاني:** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٩٩٢م).
- **جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب:** أحمد بن إبراهيم الهاشمي (ت١٣٦٢هـ)، تحقيق: لجنة من الجامعيين، مؤسسة المعارف، بيروت – لبنان، ط٤، (١٤٣٦هـ– ٢٠١٥م).

- **حاشية البخاري على الفوائد الضيائية للجامي على شرح الكافية لابن الحاجب:** محمد عصمة الله بن محمود البخاري (ت ١١٦٠هـ)، طبعت في دار الطباعة العامرة، تركيا، طبعة حجرية، (١٢٠٩هـ).

- **حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع:** عبد الرحمن البنانيّ(ت١١٩٨هـ)، ضبط نصّه وخرّج آياته: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (١٩٧١م).

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:** أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، (٢٠٠٢م).

- **حاشية العصام على الفوائد الضيائية للجامي على الكافية لابن الحاجب:** عصام الدين: إبراهيم بن محمد الإسفراييني (ت ٩٤٥هـ)، مطبعة الأستانة، (١٨٥٩م) ، ودار در سعادت (مطبعة عثمانية)، طبعة حجرية، (١٣٠٩هـ).

- **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع:** حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت ١٢٥٠هـ)، خرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، (١٩٧١م).

- **حاشية عبد الغفور على الفوائد الضيائية للجامي على شرح الكافية لابن الحاجب:** عبد الغفور اللاري الأنصاري(ت٩١٢هـ)، المطبعة العثمانية – الأستانة، طبعة حجرية، (١٢٨٢هـ).

- **الحاشية على تهذيب المنطق:** عبدالله بن شهاب الدين الحسين اليزدي (ت٩٨١هـ)، مؤسسة النشر الاسلامي، قم – إيران، ط١٥، (١٤٣٢هـ).

- **حاشية نعمة الله الجزائري على الفوائد الضيائية للجامي شرح الكافية لابن الحاجب:** نعمة الله بن عبد الله الحسيني الجزائري (ت١١١٢هـ)، طهران – إيران، طبعة حجرية، (١٨٥٥م).

- **الحجة للقراء السبعة:** الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط٢،
- **الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية:** السيد علي خان المدني الشيرازي (١١٢٠هـ)، تصحيح وتحقيق وتعليق: د. السيد أبو الفضل سجادي، مطبعة روح الأمين، قم – إيران، ط١، (١٤٣٦).
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، ط١، (١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م).
- **الحيوان** : عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، (١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م).
- **خزانة الأدب وغاية الأرب:** ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت ٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، ودار البحار، بيروت – لبنان، الطبعة الأخيرة (٢٠٠٤م).
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٤، (٢٠٠٦م).
- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:** محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين ابن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (ت١١١١هـ)، دار صادر، بيروت – لبنان، ط٢، (١٩٩٠م).
- **خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار:** علي الحسيني الميلاني، مؤسسة البعثة – قسم الدراسات الإسلامية، طهران – إيران، ط١، (١٤٠٥هـ).

- **داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو:** محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي المكي المعروف بابن علان(ت ١٠٥٧هـ)، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، مكتبة عين الجامعة، ط١، (١٤٣٢ هـ ٢٠١١ م).
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** : أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق – سوريا، ط٣، (٢٠١١م).
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور:** جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، (٢٠١١م).
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد(ابن حجر العسقلاني)، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط١، (١٩٧٢م).
- **دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون:** القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).
- **دلائل الإعجاز في علم المعاني:** أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار(ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط٣، (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).
- **دليل الطالبين لكلام النحويين:** مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، (١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م)
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب:** إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمدي أبي النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة – مصر، (١٤٤٢هـ – ١٩٩٦م).
- **الذريعة إلى تصانيف الشيعة:** الشيخ آقا برزك الطهراني، دار الأضواء، بيروت، ط٣، (١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م).

- **الذيل على الروضتين " تراجم رجال القرنين السادس والسابع"** : أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة(ت ٦٦٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (٢٠٠٢م).
- **رسالة منازل الحروف:** علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان – الأردن.
- **الرسائل الرجالية:** أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم الكلباسي (ت١٣١٥هـ)، تحقيق: محمد حسين الدرايتي، دار الحديث الثقافية مطبعة سرور، قم، ط١، (١٤٢٢هـ).
- **رَفْعُ النِّقَابِ عَن تنقِيح الشّهابِ:** أبو عبد الله الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي ثم الشوشاوي السِّمْلالي (ت ٨٩٩هـ)، تحقيق: د. أَحْمَد بن محمَّد السراح، د. عبد الرحمن ابن عبدالله الجبرين، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م).
- **روضة الطالبين وعمدة المفتين:** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– عمان، ط٣، (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).
- **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء:** محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ومحمد عبد الرزاق حمزة ، ومحمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (٢٠٠٦م).
- **روضة الناظر وجنة المناظر:** ابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، (١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م).
- **رياض العلماء وحِياض الفُضلاء:** الميرزا عبد الله أفندي الأصفهاني، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، قم، (١٤٠١هـ).
- **سر صناعة الإعراب:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م).

- **سير أعلام النبلاء:** أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٨٤٧هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد سعيد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، (١٤١٣هـ).
- **شذا العرف في فن الصرف:** أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:** عبد الحي بن أحمد بن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩م)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط – محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – سوريا، ط١، (١٤١٢هـ – ١٩٩١م).
- **شرح (قواعد الإعراب لابن هشام):** محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت٩٥٠ هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر دمشق – سورية، ط١، (١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م).
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:** بدر الدين ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، (٢٠٠٠م).
- **شرح ابن عقيل: ابن عقيل، عبد الله الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)**، تحقيق: محمد محيي عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- **شرح أبيات مغني اللبيب:** عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت – لبنان، ط٢، (١٣٩٣هـ).
- **شرح الآجرومية:** د. حسن بن محمد الحفظي، مكتبة مدرسة الفقاهة، د. ط، د. ت.
- **شرح الأزهرية** : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: أحمد إبراهيم العليوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- **شرح الأشموني المسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك):** أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، (١٣٧٥هـ-١٩٥٥م).

- **شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد):** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).

- **شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد):** محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، جامعة الأزهر، دار السلام، القاهرة، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

- **شرح التصريح:** أبو الوليد خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (٢٠٠٠م).

- **شرح التلويح على التوضيح:** سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٦هـ – ١٩٩٦م).

- **شرح الدرة اليتيمة:** أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الشاملة الذهبية، المملكة العربية السعودية، (٢٠١٩م).

- **شرح الرضي لشافية ابن الحاجب:** محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي(ت٦٨٦هـ)، حققه، وضبط غريبه، وشرح مبهمه، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،(١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م).

- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:** محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي النجفي الرضي(ت٦٨٦هـ)، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤١٧هـ- ١٩٦٦م).

- **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية** «لأربعة آلاف شاهد شعري»: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١،(١٤٢٧ هـ .- ٢٠٠٧ م).

- **شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي:** عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م).
- **شرح ألفية ابن مالك :** أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، جامع الكتب الأسلامية، المملكة العربية السعودية، (٢٠١٩م).
- **الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول:** أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، ط١، (١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م).
- **شرح الكوكب المنير:** تقي الدين أبو البقاء المعروف بابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية ط٢،(١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).
- **شرح اللباب:** شمس الدين محمد بن عثمان بن محمد الزّوزني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (٢٠١٨م).
- **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية:** ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، (١٩٧٧م).
- **شرح المفصل:** أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ–٢٠٠١م).
- **شرح المقاصد:** سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م).
- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب:** عثمان بن الحاجب جمال الدين أبو عمرو(ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة_ المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).
- **شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف:** للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (ت ٦٧٢ هـ)، المؤلف: أبو زيد

عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م).

- **شرح تسهيل الفوائد:** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
- **شرح تنقيح الفصول:** أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١،(١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م).
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت٤١ق.هـ)** ، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام – الكويت، ط١، (١٩٦٢م).
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** : شمس الدين محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، ط١، (١٤٢٣هـ–٢٠٠٤م).
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** عبد الله بن يوسف، جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- **شرح شواهد الشافية:** عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (١٩٨٢م).
- **شرح كافية ابن الحاجب في النحو:** بدر الدين محمد بن ابراهيم بن سعد الله ابن جماعة الكناني الحموي(ت٧٣٣هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الكتاب ناشرون، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م).
- **شرح كتاب الحدود في النحو:** عبد الله بن أحمد الفاكهي(ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، (١٩٩٣م).
- **شرح كتاب سيبويه:** أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، (٢٠٠٨م).

- **شرح مختصر الروضة** : سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت ٧١٦هـ)، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١ ،(١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م).
- **شرح مراح الأرواح:** شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت ٨٥٥هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، (١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩م).
- **شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح:** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط١،(١٤٠٥ هـ).
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٤،(١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م).
- **صحيح ابن خزيمة:** أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري(ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م).
- **صحيح البخاري:** محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، ط١، (١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م).
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:** شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان، (١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م).
- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك:** محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م).
- **طبقات أعلام الشيعة (نقباء البشر في القرن الرابع عشر):** الشيخ آقا برزك الطهراني، دار إحياء التراث العربي، مجلد/٥، ط١، (١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م).

- **طبقات الشافعية:** أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١،(١٤٠٧ هـ).
- **طبقات النحاة واللغويين:** ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق: د. محسن غياض، مطبعة النعمان – النجف، (١٩٧٤م).
- **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:** يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية ، بيروت – لبنان، ط١،(١٤٢٣ هـ).
- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح:** أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م).
- **العقد المنظوم في الخصوص والعموم:** شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد الختم عبد الله، دار الكتبي – مصر، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م).
- **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ** : أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف ابن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م).
- **عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي** : شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرزاق غالب المهدي، مكتبة طالب العلم ، دمشق – سوريا، ط١،(١٤٣٥هـ – ٢٠١٣م).
- **غاية النهاية في طبقات القراء:** شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره لأول مرة ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، ط١، (١٣٥١هـ).
- **الغرة في شرح اللمع:** سعيد بن المبارك بن الدهان أبو محمد (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: فريد ابن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٣٢هـ – ٢٠١١م).

- **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع:** ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، تحقيق: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م).

- **الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني:** محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن.

- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف):** شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الأمارات العربية المتحدة، ط١، (١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م).

- **الفروق اللغوية:** أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو٣٩٥هـ) حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط٩، (١٩٩١م).

- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال:** أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، (١٩٧١ م).

- **فصول البدائع في أصول الشرائع:** محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفَنَري) الرومي(ت٨٣٤هـ)، تحقيق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ).

- **الفصول الغروية في الأصول الفقهية:** الشيخ محمد حسين الحائري(ت١٢٥٠هـ)، دار أحياء العلوم الإسلامية، قم – ايران، (١٤٠٤هـ).

- **الفلاح في شرح المراح:** لابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، (١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م).

- **فهرست الكتب النحوية المطبوعة:** د. عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار – الأردن، ط١، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).

- **الفوائد الضيائية (شرح الجامي لكافية ابن الحاجب):** نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة الأوقاف، بغداد، (١٩٨٣م)، وتحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية والأستاذ علي محمد مصطفى، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م).

- **قرة عين الأخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار:** علاء الدين محمد بن (محمد أمين المعروف بابن عابدين) بن عمر بن عبد العزيز عابدين الحسيني الدمشقي (ت ١٣٠٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

- **القصة في الأدب الفارسي:** د. أمين عبد المجيد بدوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، (١٩٨١م).

- **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر:** أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (ت ٩٤٧ هـ) عُني به: بو جمعة مكري، خالد زواري، دار المنهاج ، جدة – المملكة العربية السعودية، ط١،

- **الكتاب (كتاب سيبويه):** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

- **كتاب العين:** أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ايران، ط٢، (١٤٠٩هـ).

- **كتاب الفوائد البهية في تراجم الحنفية :** أبو الحسنات محمد بن عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤ هـ)، دار المعرفة، بيروت – لبنان، تصوير عن ط١ ،(١٣٢٤ هـ).

- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:** محمد بن علي ابن القاضي التهانوي (ت١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، ود. عبد الله الخالدي، ود. جورج زيناتي، مكتبة لبنان – بيروت، ط١، (١٩٩٦م).
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:** أبو القاسم محمود، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط٣، (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا، مكتبة المثنى – بغداد ،(١٩٤١م)، ودار إحياء التراث العربي، (٢٠٠٨م).
- **الكشكول:** محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهَمَداني، بهاء الدين (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١،(١٤١٨هـ –١٩٩٨م).
- **كفاية الأصول:** الآخوند الشيخ محمد كاظم الخراساني (ت١٣٢٩هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مكتبة مدرسة فقاهة، ط١، (١٤٠٩هـ)
- **كفاية النبيه في شرح التنبيه:** أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، المعروف بابن الرفعة (ت ٧١٠هـ)، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط١،(٢٠٠٩).
- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية:** أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ،ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان، ط٢، (١٩٩٨م).
- **الكنى والألقاب:** الشيخ عباس القمي(ت١٣٥٩هـ)، تقديم: محمد هادي الأميني، مطبعة العرفان، صيدا – لبنان،(١٣٩٧هـ).
- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة:** نجم الدين محمد بن محمد الغزي(ت ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م).

- **كواكب مشهد الكاظمين في القرنين الأخيرين والقرن الحالي:** المهندس عبد الكريم الدّباغ، منشورات الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الكاظمية المقدسة، دار المرتضى بيروت – لبنان، ط١، (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م).
- **اللباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط١، (١٤١٦هـ ١٩٩٥م).
- **لسان العرب:** أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار صادر، بيروت، ط٣، (١٤١٤هـ).
- **اللطائف في اللغة = معجم أسماء الأشياء:** أحمد بن مصطفى اللَّبَابِيدي الدمشقي (ت ١٣١٨هـ)، تحقيق: أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، القاهرة – مصر، (١٩٩٧م).
- **لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية:** محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨ هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م).
- مآثر الكبراء في تأريخ سامرّاء: الشيخ ذبيح الله المحلاتي (ت١٤٠٣هـ)، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف – العراق، ط١، (١٤٢٦هـ).
- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث:** محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م).
- **المحاسن والأضداد:** عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: علي فاعور، وأحمد رمّال، وحسين نور الدين، دار ومكتبة الهلال، بيروت – لبنان، (١٩٩١م).
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، (٢٠٠٢م).

- **مختصر التبيين لهجاء التنزيل:** أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي (ت٤٩٦هـ)، مجمع الملك فهد – المدينة المنورة– المملكة العربية السعودية، (١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م).
- **مختصر طبقات الحنابلة:** العلامة الشيخ محمد جميل بن عمر البغدادي المعروف بابن شطي(ت١٣٠٧هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).
- **المخصص:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٧هـ ١٩٩٦م).
- **المدارس النحوية:** د. شوقي ضيف(ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط٧، (٢٠٠٥م).
- **مراح الأرواح:** أحمد بن علي بن مسعود حسام الدين(ت٧٠٠هـ)، اعتنى به وصحَّحه: الشيخ أحمد عزو عناية، علي محمد مصطفى، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١.
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:** علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق: جمال العيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٢ هـ– ٢٠٠١م).
- **مسائل خلافية في النحو:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، ط١،(١٤١٢هـ – ١٩٩٢م).
- **مصفى المقال في مصنفي علم الرجال:** آقا برزك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ)، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط١، (١٩٩٨م).
- **المطول:** سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، (٢٠١٣م).

- **معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء:** حرز الدين، محمد حسين (ت١٩٤٦م)، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم – إيران، (١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م).
- **المعجم الفلسفي:** د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، ط١، (١٩٨٢م).
- **معجم القواعد العربية :** عبد الغني بن علي الدقر (ت ١٤٢٣هـ)، دار القلم – دمشق، ط١، (١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م).
- **معجم المطبوعات العربية والمعربة:** يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت ١٣٥١هـ) ، مطبعة سركيس بمصر،(١٣٤٦ هـ – ١٩٢٨ م).
- **معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»:** عادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، ط٣،(١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م).
- **معجم المؤلفين:** عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي
- **معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة):** أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، (١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠ م).
- **معجم مقاييس اللغة:** أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، (١٩٨٥).
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم:** أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ (ت ٩٦٨ هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م).
- **مفتاح الوصول إلى علم الأصول في شرح خلاصة الأصول:** محمد الطيب الفاسي، تحقيق: الدكتور إدريس الفاسي الفهري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ط١، (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م).

- **المفصّل في تاريخ النجف الأشرف:** د. حسن عيسى الحكيم، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف – العراق، ط١، (٢٠٠٧م).
- **المفصل في صنعة الإعراب:** الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال ، بيروت– لبنان، ط١، (١٩٩٣م).
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك):** أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين • الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا. • الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي. • الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش. • الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش. • الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش. • الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي. • الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا • الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١،(١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م).
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية:** بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيزمحمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط١، (١٤٣١هـ– ٢٠١٠م).
- **المقتصد في شرح الإيضاح:** عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، العراق، (١٩٨٢م).
- **المقرب:** علي بن مؤمن المعروف ب(ابن عصفور)(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ط١، (١٣٩١هـ – ١٩٧١م).
- **الممتع الكبير في التصريف** : ابن عُصْفُور الإشْبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قبَاوَة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط١، (١٩٩٦م).

- **المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، عبدالله أمين، مصطفى البابي الحلبي، ط١، (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).
- **المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه:** محمد تقي الدين المدرسي، دار البيان العربي، ط٢، (١٩٩٢م).
- **المنطق:** الشيخ محمد رضا المظفر (ت١٣٨٣هـ)، مؤسسة النشر الاسلامي، جماعة المدرسين، إيران، قم، ط٢، (١٤٢٣هـ).
- **منظومة المقصور والممدود:** أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهوّاري المالكي (ت ٧٨٠هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (١٤١٩ هـ - ٢٠٠٠ م).
- **موسوعة الشعراء الكاظميّين:** المهندس عبد الكريم الدباغ، العتبة الكاظمية المقدسة، بغداد – العراق، (١٤٣٥هـ -٢٠١٤ م).
- **الموسوعة الصوفية** : د. عبد المنعم الحفني، دار الرشيد، دمشق – سوريا، ط١، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- **موسوعة العتبات المقدسة:** جعفر الخليلي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط٢، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- **موسوعة القواعد الفقهية** : محمد صدقي آل بورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م)
- **موسوعة شعراء العرب:** سامي ندا جاسم الدوري، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، د ط، (٢٠٢٠م).
- **موسوعة طبقات الفقهاء:** تأليف اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق(ع)، إشراف: الشيخ جعفر سبحاني، مطبعة إعتماد، إيران – قم، ط١، (١٤٢٢هـ).
- **موسوعة علوم اللغة العربية:** أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

- **موسوعة مؤلفي الإمامية:** مجمع الفكر الإسلامي قسم الموسوعة، مجمع الفكر الإسلامي، قم – إيران، ط١، (١٤٢١هـ).

- **ميزان الأصول في نتائج العقول:** علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٥٣٩ هـ)، حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة: د. محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط١،(١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م).

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (٢٠٠١م).

- **النحو الوافي:** عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، جمهورية مصر العربية، ط٣،(١٩٦٠م).

- **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار:** محمود مقديش، أبو الثناء الصفاقسي (ت١٢٢٨هـ)، تحقيق: علي الزواري، محمد محفوظ، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، ط١، (١٩٨٨ م).

- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:** الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط١، (١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م).

- **نضرة الإغريض في نصرة القريض:** المظفر بن الفضل بن يحيى، أبو علي، العلوي الحسيني العراقي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: د. نهى عارف الحسن، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا، ط١، (١٩٧٦م).

- **نفائس الأصول في شرح المحصول:** شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م).

- **النفحات القدسية في تراجم أعلام الكاظمية المقدسة:** السيد عادل العلوي، المؤسسة الإسلامية العامة للتبليغ والإرشاد، قم – إيران، ط١، (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).

- **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج:** شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط أخيرة ،(١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ، بيروت – لبنان، (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).
- **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد حاج محمد عثمان، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين – المملكة العربية السعودية، (١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٥ م).
- **الهداية في النحو:** أبو حيان محمد بن يوسف(٧٤٥ هـ)، تحقيق: حسين شيرافكن، المركز العالمي للدراسات الاسلامية، ط ٨، (١٤٢٧هـ).
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول (١٩٥١م) أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفدي(٧٦٤هـ)، تحقيق: أبو محمد جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، (٢٠١٠م).
- **الوجيزة في الدراية:** بهاء الدين محمد بن حسين العاملي(ت١٠٣١هـ)، المكتبة الاسلامية الكبرى ، قم – إيران، (١٣٩٦هـ – ١٩٧٥م).
- **الوسيط في تاريخ النحو العربي:** د. عبدالكريم محمد الأسعد، دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، (١٩٩٢م).

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** ابن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (١٩٧٨م).
- **يوسف وزليخا رؤية صوفية :** عبد الرحمن ابن نظام الدين أحمد بن محمد الجامي، نور الدين(ت٨٩٨هـ)، ترجمتها إلى العربية: عائشة عفة زكريا، دار المنهل للطباعة والنشر، دمشق – سوريا، (٢٠٠٣م).

٢- الرسائل الجامعية والمجلات :

- **إمام الحرمين محمّد بن عبد الوهّاب الهمدانيّ (ت ١٣٠٥ هـ) تآليفه، مشايخه، إجازاته، في ضوء نصوص خطِّيّة:** للشيخ محمّد لطف زاده، مجلة الخزانة، الباب الأول، دراسات تراثية، العدد الرابع،(٢٠١٨م).
- **رسالة في شرح الحد الذي ذكره ابن مالك للكلمة في التسهيل،** لإمام الحرمين محمد بن عبد الوهاب الهمداني(ت١٣٠٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد لطف زاده، مركز تراث كربلاء، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الثاني،(٢٠١٨م).
- **رسالة في وجه انضمام الهاء من قوله تعالى(عليهُ اللهِ) في سورة الفتح:** تحقيق: د. حيدر كريم كاظم الجمالي، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة / كلية الآداب، العدد ٢٨،(١٤٤٠هـ – ٢٠١٨م).
- **شرح حد الكلمة، على ما ذكره ابن مالك في التسهيل:** تحقيق الشيخ محمد لطف زاده، مجلة مركز تراث كربلاء، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الثاني، (٢٠١٨م).

- **الميرزا محمَّد بن عبد الوهاب الهمدانيّ الحلّيّ (ت، بعد ١٣٠٤ هـ) حياته وآثاره،** الدكتور علي عباس الأعرجي، مركز تراث الحلة، السنة الأولى، المجلد الأول، العدد الثاني،(٢٠١٦م).

- **هبة الشباب في علمي الإعراب،** لأبي المحاسن محمد بن عبد الوهاب الهمداني الكاظمي(ت١٣٠٥هـ)، تحقيق: قاسم شهيد كاظم صالح، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية/ جامعة الكوفة، السنة العاشرة، العدد: ١٩، (٢٠١٦م).

ثانياً: الكتب الفارسية:

- فهرستواره دست نوشت هاي إيران (الفهرس الموحّد للمخطوطات الإيرانية): الشيخ مصطفى درايتي، طهران – إيران، (٢٠١٠م).

Abstract

Arab and Islamic history is rich with scholars who have left an important impact in various fields of various sciences. One of the most important of these scholars is Muhammad ibn Abd al-Wahhab al-Hamdani, and he is one of the students of Sheikh Mortada al-Ansari. He has the book Hashia Wafia Alaa Sharh Aljami Lilkafia , a commentary on the footnote of Mullah Jami on Kafiya Ibn al-Hajib.

After I chose the book Hashia Wafia Alaa Sharh Aljami Lilkafia to be the subject of my study, I began to search for a different copy between Iraq and Iran, and with the help of the research supervisor and benefactors who had sold in this art, I was able to obtain two copies.

The nature of the research required that it be divided into two parts:

The first section: included the study and included an introduction, three chapters and samples of the manuscript images.

The first chapter: deals with the biography of the author, the commentator, and the notes on the benefits of luminosity. The second chapter: deals with the study of the author's footnote. Chapter Three: The approved copies and the investigation method.

The second section: devoted to the text verified with its four chapters.

The results of the study and investigation are:

No one has resisted printing this book, or achieving it, and this is the first time that it has seen the light, and it has been investigated and studied. The author's approach was characterized by highlighting the meaning of some concepts and words by relying on the method of comparisons by clarifying the differences between words, using the method of questions, and paying attention to the origins of words. And the method of response, objection and support, and the author was very supportive and approving of Mr. Nimat Allah al-Jaza'iri except in a few opinions. The author mentions in this book important comparisons through which he comes out with good results, especially in grammatical limits and comparing them with the limits mentioned by grammarians before him, he referred to many of Attentions overlooked by those who preceded him.

Researcher

Ali Ghazi Muhammad

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Maysan University - College of Education

the department of Arabic language

Hashia Wafia Alaa Sharh Aljami Lilkafia

By Mirza Muhammad ibn Abd al-Wahhab al-Hamdani (d. 1305 AH) - investigation and study

Submit a message

Ali Ghazi Mohammed Abdullah

To the Council of the College of Education, University of Maysan

It is part of the requirements for obtaining a master's degree in

Arabic Language and Literature/ Language

Supervisor

a. NS. Dr. Ali Musa Okla

2022 AD 1443 AH

A